الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـامـعـة احمد زبانة غليزان
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

مذكرة للحصول على شهادة دكتوراه ل م د

الشعبة :العلوم المالية و المحاسبية

تخصص: الحوكمة و الإستراتيجية المالية للمؤسسة

تطبيق مبادئ الحكومة المالية للشركات و أثارها في تعظيم قيمة المنشأة
دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

الطالب:
شاوش امحمد

تحت إشراف
الأستاذ .د.بوقطاية سفيان

أمام لجنـــــــة المناقشـــــــة

اللقب و الاسم :	الرتبة :	المؤسسة الأصلية :	الصفة
مزيان محمد توفيق	أستاذ محاضر أ	جامعة احمد زبانة غليزان	رئيسا
بوقطاية سفيان	أستاذ محاضر أ	جامعة احمد زبانة غليزان	مشرفا و مقررا
ميموني ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعة احمد زبانة غليزان	مشرف مساعدا
قصاص فتيحة	أستاذ محاضر أ	جامعة احمد زبانة غليزان	مناقشا
قارة إبراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة احمد زبانة غليزان	مناقشا
سليماني إلياس	أستاذ تعليم عالي	جامعة بشار	مناقشا
مزيان عبد القادر	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مناقشا

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول الله سبحانه وتعالى:

{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ}

صدق الله العظيم.

نحمد الله ونشكره على إعطائه لنا الصبر والإرادة على إتمام هذا العمل المتواضع، وعملا لقول الرسول ﷺ" **مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافئُوهُ فَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَا تُكَافئوهُ فَادْعُوا لَهُ حتى تَرَوْا أَنَكُمْ كَافَئْتُموهُ**".

فالشكر كل الشكر لأستاذيالمشرف:"**بوقطاية سفيان** "التي تفضل عليا بجهده ووقته، وأمدني بغزير علمه وصادق توجيهه ونصحه.

وإلى كل أساتذتي الأفاضل

أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة احمد زبانة غليزان

فلا نستطيع أن نقدم شيء أروع ولا أجمل من كلمة شكر واعتراف ودعاء، تخرج من صميم قلبنا بكل صدق وإخلاص.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة هذا العمل.

ونشكر في الأخير كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل الذي تم بعون الله وفضله العظيم.

شاوش امحمد

إهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمّد صلوات الله عليه.

أهدي هذا العمل والجهد إلى:

إلى والديا الكريمين.

إلى المتواضع الذي علمني معنى العلم أبي العزيز.

إلى أحن صدر وقف إلى جانبي في أحلى الليالي جدتي و أمي الغالين.

إلى رفاق دربي زوجتي و أبنائي مارية،أكرم و فراس .

إلى الذين أسّر وأفرح برابطتهم الأخوية إخوتي و أخواتي الأعزاء.

وإلى كل العائلة من قريب أو من بعيد

وإلى كل من نساه قلميولم ينسه قلبي

شاوش أحمد

الفهرس العام

فهرس الموضوعات:	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال.	
المقدمة العامة	
الفصل الأول:الإطار العام لمفهوم حوكمة الشركات	
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشاركات	32
المطلب الأول: نشأة مفهوم الحوكمة	33
المطلب الثاني: أسباب ظهور فكرة حوكمة الشاركات و أهداف تطبيقها	37
المبحث الثاني:العناصر و المحددات الأساسية لحوكمة الشاركات	40
المطلب الأول: حوكمة الأطراف المؤثرة على المنشأة	40
المطلب الثاني:. محددات حوكمة الشركات	43
المبحث الثالث:مبادئ الحوكمة و آليات تقييم تطبيقها	44
المطلب الأول: مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	45
المطلب الثاني: آليات تقييم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	48
المطلب الثالث :تجارب الدول في تطبيق مبادئ الحوكمة	53
المطلب الرابع : خصائص حوكمة الشركات	58
المبحث الرابع :قياس درجة الالتزام بمبادئ الحكومة و أهميتها في خفض مشكلة تضارب المصالح	63
المطلب الأول: قياس درجة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة	63
المطلب الثاني: أهمية الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح	69
خاتمة الفصل:	73
الفصل الثاني:تعظيم قيمة المنشاة	
المبحث الأول:مفهوم التقييم و أهدافه	75
المطلب الأول: مفاهيم عامة عن عملية التقييم ،أهدافها و دوافعها	76
المطلب الثاني: أهداف و مراحل التقييم	78
المبحث الثاني: نظرة المنشاة في تعظيم قيمتها	100

المطلب الأول: مفهوم تعظيم قيمة المنشاة و استراتيجياتها	100
المطلب الثاني :العوامل المؤثرة على قيمة المنشاة	105
المطلب الثالث :المخاطر المؤثرة على المنشاة في تعظيم قيمتها	107
المبحث الثالث :مؤشرات خلق القيمة	109
المطلب الأول: المؤشرات المالية المستعملة في المنشآت الاقتصادية	109
المطلب الثاني :نظرة المنشاة إلى الربح و القيمة	113
المبحث الرابع :دور علاقات أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المنشاة	114
المطلب الأول:أبعاد قيمة المنشاة اتجاه أصحاب المصالح	115
المطلب الثاني :دور إدارة العلاقات ما بين أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المنشاة	117
المطلب الثالث :اثر تضارب أصحاب المصالح على قيمة المنشاة	120
المطلب الرابع :العوامل المؤثرة على تعظيم قيمة المنشاة	122
المطلب الخامس :مزايا و مساوئ هدف تعظيم قيمة المنشاة	125
خاتمة الفصل:	127
الفصل الثالث: اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تعظيم قيمة المنشاة	
المبحث الأول:اثر تطبيق مبدأ حماية حقوق حملة الأسهم على تعظيم قيمة المنشاة	130
المطلب الأول: اثر تطبيق مبدأ حماية حقوق حملة الأسهمعلى تعظيم قيمة المنشاة	130
المطلب الثاني: اثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية الكاملة على تعظيم قيمة المنشاة	134
المطلب الثالث:اثر تطبيق مبدأ المساءلة على تعظيم قيمة المنشاة	143
المطلب الرابع:اثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تعظيم قيمة المنشاة	147
المطلب الخامس: اثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة في تعظيم قيمتها	152
المبحث الثاني: معوقات تفعيل مبادئ الحوكمة في المنشآت الجزائرية	154
المطلب الأول: وضعية إصلاحات حوكمة الشركات الجزائرية	154
المطلب الثاني:.الانعكاسات السلبية في حالة عدم تطبيق مبادئ الحوكمة في المنشآت الاقتصادية :	156
المبحث الثالث:إستراتيجية الدولة لتطبيق مبادئ الحكومة	159
المطلب الأول :الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العليا في ميدان تطبيق مبادئ الحوكمة	159
المطلب الثاني :آليات تطبيق حوكمت المؤسسات	161
المطلب الثالث :مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر لسنة 2023	163
المطلب الرابع :حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد لتعظيم القيمة	164
المبحث الرابع :النظرة المستقبلية في حوكمة الشركات الجزائرية لتعظيم قيمتها و قيمة الاقتصاد الجزائري	172

المطلب الأول :المقومات	173
المطلب الثاني :الآليات	175
المطلب الثالث :الأهداف	178
المطلب الرابع :النتائج	180
خلاصة الفصل:	182
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول:منهجية البحث الخاصة بمجتمع الدراسة و مصادر المعلومات	185
المطلب الأول: مصادر المعلومات و البيانات	186
المطلب الثاني مجتمع وّ عينة الدراسة	188
المبحث الثاني: حدود البحث و أداته و أدوات تحليله إحصائيا	191
المطلب الأول: حدود البحث	191
المطلب الثاني:. أدوات الدراسة	192
المطلب الثالث :اختبارات صدق و ثبات أدوات الدراسة	193
المبحث الثالث:ثبات أداة البحث و اختبار التوزيع الطبيعي	209
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي	209
المطلب الثاني: طريقة الفاكرونباخ	210
المبحث الرابع :الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل نتائج الدراسة	212
المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة	212
المطلب الثاني: تحليل بيانات الاستبيان و عرض نتائجه	214
المبحث الخامس : قبول ورفض فرضيات الدراسة و النتائج المحققة	256
المطلب الأول:دراسة الفرضيات	256
المطلب الثاني: نتائج الدراسة	287
الخاتمة :	292
قائمة المصادر والمراجع.	
الملاحق	

قـــائـــمـــة

الـــجـــداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	معايير اختيار الموردين حسب الأهمية في نظر ديكسون و ويبر	51
(01-02)	أشكال المعلومات الواجب جمعها لتقييم المنشاة	79
(02-02)	نموذج conan et holder	113
(01-03)	نسب مساهمات المؤسسات في ممتلكات الشركات الأمريكية من (1970 الى غاية 2002)	133
(02-03)	وضعية إصلاحات حوكمة الشركات في بعض الدول الإفريقية لسنة 2011	156
(03-03)	أهم الآليات المعتمدة من طرف شركة "ان سي اي " رويبة في تطبيق مبادئ الحوكمة	171
(04-03)	نسب النمو الاقتصادي لسنوات 2020،2021،2022،2023 و المتوقعة 2024.2025.2026	173
(05-03)	تطورات الناتج الداخلي الإجمالي و الناتج الداخلي الفردي	175
(01-04)	توزيع عينة الدراسة و كذا عدد الاستمارات الموزعة و المسترجعة	187
(02-04)	مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة	190
(03-04)	طول الفئات حسب مقياس ليكرت	191
(04-04)	الإحصائيات المتعلقة بفرز نتائج الاستبيان	192
(05-04)	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات للمؤسستين مع الدرجة الكلية للبعد	195
(06-04)	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مسؤوليات مجلس الإدارة مع الدرجة الكلية للبعد	197
(07-04)	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مبدأ الإفصاح و الشفافية مع الدرجة الكلية للبعد	199
(08-04)	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة مع الدرجة الكلية للبعد	201
(09-04)	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين مع الدرجة الكلية للبعد	203
(10-04)	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مبدأ حقوق المساهمين مع الدرجة الكلية للبعد	205
(11-04)	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات تعظيم قيمة المنشاة مع الدرجة الكلية للبعد	207
(12-04)	نتائج اختبار كولمجروف سمير نوف	210

(13-04)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	211
(14-04)	خصائص عينات الدراسة للمؤسستين	215
(15-04)	إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة	226
(16-04)	إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة	230
(17-04)	إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ الإفصاح و الشفافية كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة	234
(18-04)	إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة	238
(19-04)	إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة	243
(20-04)	إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ حقوق المساهمين كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة	248
(21-04)	إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بالمتغير تعظيم قيمة المنشاة كمتغير تابع لمبادئ الحوكمة	253
(22-04)	نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	257
(23-04)	تحليل التباين للنموذج البحثالمتغير المستقل (مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	258
(24-04)	جدول الدالات الإحصائيةلأثر المتغير المستقل (مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسة) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	259
(25-04)	نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأمسؤوليات مجاس الإدارة) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	261
(26-04)	تحليل التباين للنموذج البحث المتغير المستقل (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	263
(27-04)	جدول الدالات الإحصائيةلأثر المتغير المستقل (مبدأمسؤوليات مجلس الإدارة) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	264
(28-04)	نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأ الإفصاح و الشفافية) المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	266
(29-04)	تحليل التباين للنموذج البحث لمتغير المستقل (مبدأ الإفصاح و الشفافية) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	268
(30-04)	جدول الدالات الإحصائية لأثر المتغير المستقل (مبدأ الإفصاح و الشفافية) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	269

(04-31)	نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأدور اصحاب المصالح في حوكمة الشركات) المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	271
(04-32)	تحليل التباين للنموذج البحث المتغير المستقل (مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	273
(04-33)	جدول الدالات الإحصائية لأثر المتغير المستقل (مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	274
(04-34)	نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	277
(04-35)	تحليل التباين للنموذج البحث المتغير المستقل (مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	278
(04-36)	جدول الدالات الإحصائية لأثر المتغير المستقل (مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	279
(04-37)	نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأ حقوق المساهمين) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة	282
(04-38)	تحليل التباين للنموذج البحث المتغير المستقل (مبدأ حقوق المساهمين) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	283
(04-39)	جدول الدالات الإحصائيةلأثر المتغير المستقل (مبدأ حقوق المساهمين) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)	284

قـــائـــمـــة

الأشكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	علاقات أصحاب المصالح مع المنشاة	42
(02-01)	التقارير الفرنسية للإصلاح في مجال حوكمة الشركات	58
(03-01)	دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح	71
(01-02)	التشخيص الخارجي للمنشاة	84
(02-02)	خصائص السوق	88
(01-04)	توزيع العينة حسب الجنس مؤسسة ايدروكنال	218
(02-04)	توزيع العينة حسب الجنس مؤسسة اورسيم	218
(03-04)	توزيع العينة حسب العمر مؤسسة هيدروكنال	219
(04-04)	توزيع العينة حسب العمر مؤسسة اورسيم	220
(05-04)	توزيع العينة حسب الحالة المدنية مؤسسة هيدروكنال	220
(06-04)	توزيع العينة حسب الحالة المدنية مؤسسة اورسيم	220
(07-04)	توزيع العينة حسب المستوى الدراسي مؤسسة هيدروكنال	221
(08-04)	توزيع العينة حسب المستوى الدراسي مؤسسة هيدروكنال	221
(09-04)	توزيع العينة حسب مدة عقد العمل مؤسسة هيدروكنال	222
(10-04)	توزيع العينة حسب مدة عقد العمل مؤسسة اورسيم	222
(11-04)	توزيع العينة حسب طبيعة العلاقة مع مؤسسة هيدروكنال	223
(12-04)	توزيع العينة حسب طبيعة العلاقة مع مؤسسة اورسيم	223
(13-04)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية في مؤسسة هيدروكنال	224
(14-04)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية في مؤسسة اورسيم	224

قـــائـــمـــة

المفردات

المصطلح	اختصار
TCO	جدول مقارنة العروض
FAC	الإتحاد الدولي المحاسبي
G20	مجموعة العشرين
SWOT	نقاط القوةStrengthsو الضعفWeaknessesوالفرصOpportunitiesوالتهديداتThreats
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
GCGF	المنتدى العالمي لحوكمة الشركات
NMCE	نموذج النمو الإقتصادي الجديد
FNI	صندوق الاستثمار الوطني
CIA	شهادة المدقق الداخلي
DGT	المديرية العامة للخزينة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تعظيم قيمة المنشاة الاقتصادية ، بحيث التزام إدارة المنشات بتطبيق هاته المبادئ من شأنه يعظم قيمتها و هذا من خلال تعزيز درجة الثقة للمستثمرين و كذا أصحاب المصالح وقد يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال إضافة إلى ذلك تسعى هذه الدراسة للتحقق من أن أصحاب المصالح يستوعبون مبادئ الحوكمة بأنها التزام ايجابي نحو تعظيم قيمة المنشاة وسبيل لتحقيق أهدافهم .

و لتحقيق أهداف الدراسة من خلال الإجابة على فرضياتها قمنا بإعداد استبيان و توزيعه على عينة من أصحاب المصالح لمؤسستين وطنيتين اقتصاديتين صناعيتين . بحيث خلصت الدراسة و هذا بالاعتماد على مخرجات برنامج spss طبعة 20إلى وجود علاقة طردية ما بين تطبيق مبادئ الحوكمة و قيمة المنشاة من نظر العينة المختارة .و في ظل النتائج التي تم التوصل إليها قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة تفعيل المفهوم العام لحوكمة الشركات بالنسبة لجميع أفراد المنشآت الاقتصادية باعتبار ها آلية تنظيمية وليس آلية عقابية خاصة بالنسبة لمبدأ استقلالية آليات التدقيق و المراجعة و هذا لضمان الحقوق القانونية و الاجتماعية لأفرادها ،بالإضافة إلى ضرورة التزام المنشات الاقتصادية بالإفصاح وشفافية مخرجات مجلس الإدارة،حتى يتسنى لكل أطراف المنشاة معرفة الأوضاع العامة والخاصة للمنشاة و هذا من أولويات مؤسسات الدولة ، كما أوصت الدراسة بضرورة إدراج مفاهيم مبادئ الحوكمة في جميع الميادين التعليمية و التكوينية باختلاف نشاطها وهذا لخلق ذهنية ايجابية داخل جميع مؤسسات الدولة .

الكلمات المفتاحية :

مبادئ الحوكمة ،التدقيق ،المراجعة ،الإفصاح ،الشفافية ،الرقابة ، المنشاة ،تعظيم القيمة .

Résumé

Cette étude viser l'impact de l'application des principes de gouvernance selon l'Organisation de coopération et de développement économiques pour maximiser la valeur des sociétéséconomique, afin que l'engagement de la direction de l'entreprise à appliquer ces principes pour maximise sa valeur en améliorant le degré de confiance des investisseurs et des parties prenantes et peut conduire à une réduction le cout du capital.

En outre, cette étude cherche à vérifier que les parties prenantes comprennent les principes de gouvernance comme un engagement positif envers la maximisation de la valeur de l'entreprise et un moyen d'atteindre leurs objectifs.

Pour atteindre les objectifs de l'étude en répondant à ses hypothèses, nous avons préparé un questionnaire et l'avons distribué à un échantillon d'acteurs de deux sociétés économiques industriellesnationales. Et Grâce a la base des résultats du programme SPSS, édition 20, l'étude a conclu qu'il existe une relation directe entre l'application des principes de gouvernance et la valeur de la société du point de vue de l'échantillon sélectionné. À la grâce des résultats obtenus, l'étude a présenté un ensemble de recommandations, dont la plus importante est la nécessité d'activer le concept général de gouvernance d'entreprise pour tous les membres des établissements économiques comme un mécanisme de régulation et non comme un mécanisme punitif, notamment en ce qui concerne au principe d'indépendance des mécanismes d'audit et de contrôle, afin de garantir les droits sociaux et juridiques de ses membres.Outre la nécessité pour les sociétés économiques de s'engager dans la divulgation et la transparence des résultats du Conseil d'administration, afin que toutes les parties prenantes de l'installation puissent connaitre les conditions générales et privées de l'installation, et c'est l'une des priorités des institutions étatiques.

L'étude a également recommandé la nécessité d'inclure les concepts de principes de gouvernance dans tous les domaines d'éducation et de

formation, indépendamment de leur activité, afin de créer une mentalité positive au sein de toutes les sociétés économiquesétatique.

Les Mots Clés :

Principes de **G**ouvernance, **A**udit, La **R**évisions La **D**ivulgation LA **T**ransparence, LE**C**ontrôle, La **S**ociétés, La **M**aximisation De la **V**aleur.

abstrac

This study aims to determine the impact of applying the Organization for Economic Cooperation and Development's governance principles to maximize the value of economic societies, so that the commitment of the company's management to apply these principles to maximizes its value by improving the degree of investor and stakeholder confidence and can lead to a reduction in the cost of capital.In addition This study seeks to verify that stakeholders understand governance principles as a positive commitment to maximizing the value of the company and a means to achieve their objectives of the study by responding to its assumptions, we prepared a questionnaire and distributed it to a sample of actors from two national industrial economic societies .

Based on the results of the SPSS Program Edition 20, the study concluded that there is a direct relationship between the application of governance principles and the value of society from the perspective of the selected sample. Grace of the results obtained, the study presented a set of recommendations the most important of which is the need to activate the general concept of corporate governance for all members of economic establishments as a regulatory mechanism and not as a punitive mechanism, in particular with regard to the principle for helping independent auditors and control, in order to guarantee the social and legal rights of its members , the companies engage in the disclosure and transparency of the results of the board of directors, so that all stakeholders of the facility can know the general and private conditions of the facility, and this is one of the priorities of state institutions.

. The study also recommended the need to include the concepts of governance principles in all areas of education and training, in order to create a positive mentality within all state economic societies.

Keywords:

Principles of Governance, Auditing, Reviews, Disclosure Transparency, Control, Corporations, Value Maximization

المقدمة العامة

مقدمة عامة

المقدمة:

شهد و مازال يشهد العالم لحد الآن ارتدادات مالية و التي أثرت على جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية وحتى السياسة ،مما استوجب على الباحثين و متخذي القرارات إلى البحث عن إيجاد سبل و اطر للخروج بحل لهذه الأزمات في ظل ديناميكية العالم من حيث الثورة التكنولوجية التي غزت جميع الميادين و التي ولدت منافسة بين المؤسسات سواء محلية أو دولية عن تحقيق التفوق و التميز بغية الاستمرار وإيجاد ميزة تنافسية تواجه بها القوى الخارجية ،لذا لازم على كل عامل مؤثر على المنشات الاقتصادية على البحث لإيجاد أثاره في المؤسسات الاقتصادية باعتبارها الخلية الأساسية في تعظيم القيمة سواء ذاتية أو عامة المجتمع المنتمية إليه.

مقارنة بالربع الأخير من القرن الماضي و ما تعيشه اليوم المؤسسات الاقتصادية من تحديات من حيث اقتصاد المعرفة آو من الناحية التقنية و المتمثلة في الأنظمة المعلوماتية و النظام التكنولوجي خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي ،أصبح المسير باحثا عن إيجاد المعادلة التي يستطيع من خلالها إيجاد التوفيقة ما بين المتحكم فيه و ما هو الخارج عن نطاق التحكم بغية تحقيق قيمة مضافة تمكنه من اكتساب ميزة تنافسية يساير بها حركة الاقتصاد العام .

إذن إذا نظرنا إلى القرارات أو الاستراتيجيات المالية للمؤسسة من قرارات التمويل و الاستثمار إضافة إلى سياسات توزيع الأرباح ،نجد أن المؤسسة عبارة عن مجموعة

علاقات كل طرف يبحث عن تعظيم قيمته من مؤسساته ،لذايمكن أن نقول أن الهدف المرجو هو جذب اكبر عدد من العملاء و الشركاء الاقتصادية و لا يكون هذا إلا بإيضاح الهيكل أو الصورة العامة للمؤسسة .

كما نعلم أن حركية محيط المنشأة أو المؤسسة سواء الداخلي أو الخارجي بالإضافة إلى تعقد العلاقات بين أطراف الفاعلة للمنشاة استوجب على إدارتها أن تبحث عن آليات تساير بها هذا العائق و تمثلت هذا الآليات في ما يعرف بالحوكمة و التي تقتدي بمجموعة من المبادئ أو القواعد التي تتمثل في الإفصاح و الشفافية و حق المساءلة بالنسبة لأصحاب المصالح .

ولكي نسقط على ما تطرقنا إليه في المقدمة أجبرنا على طرح الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع إذن:

ما مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعظيم قيمة المنشأة؟

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع أسئلة فرعية تتمحور حول الدراسة ،و للإجابة عليها نتطرق إلى الإجابة عن الأسئلة التالية وهي:

1-ما هي دوافع التزام المنشأة الاقتصادية بتطبيق مبادئ الحوكمة ؟

2-ما هو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة على الشركات الجزائرية ؟

3-ماهي المعايير التي نقيم بها قيمة المنشأة ؟

4-ماهي نظرة الأطراف الفاعلة في المنشأة اتجاه تفعيل مبادئ الحوكمة في تعظيم قيمة مصالحهم ؟

الفرضيات:

يؤثر تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات في تعظيم قيمة المنشأة.

1) يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تعظيم قيمة المنشأة.

2) يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية في تعظيم قيمة المنشأة.

3) يؤثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في تعظيم قيمتها.

4) يؤثر تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين في تعظيم قيمة المنشأة.

5) يؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على تعظيم قيمة المنشأة.

أسباب اختيار الموضوع

- حداثة الموضوع بالنسبة للمنشاة الاقتصادية الجزائرية.
- الفساد المالي التي شهدته اكبر المنشات الاقتصادية الجزائرية في السنوات الأخيرة.
- خبرتي في الميدان الاقتصادي (الصناعي) و الميدان الإداري (الجماعات المحلية)
- نقص الأبحاث و الدراسات على المستوى المحلي و الرغبة في إثراء هذا الموضوع
- الواقع الاجتماعي و الاقتصادي الجزائري .

أهمية البحث:

- ✓ نظرة المنشات العالمية باختلاف نشاطها إلى موضوع الحوكمة .
- ✓ حاجة المؤسسات الجزائرية إلى تطبيق مبادة الحوكمة جراء الوضعيات المالية التي تعانيها بسبب سوء التسيير و كذا انعدام المعلومة الصحيحة التي توجه استراتيجيات المنشأة الاقتصادية .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إيجاد اثأر انتهاج المؤسسات أو الشركات الاقتصادية لمبادئ الحوكمة و أثرها على قيمتها .

منهجية البحث:

أسلوب البحث.:

الأسلوب العلمي الوصفي هو السائد في هذا البحث ،باعتبار أن تطبيق مبادئ الحوكمة هو قيمة بحد ذاتها على المنشات الاقتصادية ،مبرزين هدف انتهاجه لدى بعض المنشات الاقتصادية الجزائرية .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة ،تعظيم القيمة،الإفصاح ،الشفافية .

الدراسات السابقة :

1-دراسة مجلة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة بالمنتدى العالمي لحوكمة الشركات:

تطرقت المجلة من خلال عنوان الإصدار " تشجيع حوكمة الشركات في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا" تجارب و حلول "فبراير "2011"، بحيث درست المجلة مجموعة من النجاحات النى حققتها بعض المؤسسات من شمال إفريقيا و الشرق الأوسط ،حيث لاحظنا من خلال دراسة شركة "أن سي أي رويبة" للمنتجات الغذائية و التي أصبحت مختصة بالعصائر بعد فترة، استخلص نجاح الشركة أنه راجع إلى تنفيذ سياسة رشيدة تركز على الشفافية وهي من أهم مبادئ حوكمة الشركات

مع وجود إستراتيجية اتصالات مع مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك عائلة الشركة كما لوحظ أن الشفافية تلعب دورًا كبيرًا في جذب رأس المال من خلال التصريح الشفاف للتقارير السنوية و التي تولد تواصل مع المساهمين .كما يساعد تطبيق أفضل لممارسات حوكمة الشركات في حل صراعات الأجيال المحتملة في العائلة.

2-**دراسة مسعودي جميلة ،بن الزاوي عبد الرزاق ،دور الحوكمة في خلق القيمة من المنظور اللامادي دراسة حالة نقاوس ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد السابع، السنة السابعة2016.**

أصبح العالم الاقتصادي يهتم باقتصاد المعرفة و الذي أصبح فيه رأس المال الفكري أهم الموارد الغير المادية التي تخلق الثروة للمنشاة ،كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة وفر إطار فعال في تحقيق قيمة لأصحاب المصالح ومحيط المؤسسة بصفة عامة، الذي يعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر على مسار الشركة كالعملاء المساهمين ،العاملين ..... والتي تعتبر بدورها الأطراف المعنية بنظام الحوكمة و من خلال دراسة الباحثان شوهد وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية بين مبادئ الحوكمة باعتبارها المتغير المستقل والمتغير التابع رأس المال الفكري و تمثل دور مبادئ الحوكمة في ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات كدور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات، مسؤوليات مجلس الإدارة و الإفصاح والشفافية .

إذن يمكن القول أن الدراسة خلصت في قوة العلاقة بين مبادئ الحوكمة ومكونات رأس المال الفكري من حيث مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات .

3-دراسة بن الزاوي عبد الرزاق و مسعودي جميلة جامعة محمد خيضر بسكرة دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة شركة سيفيتال ،مجلة الاقتصاد الصناعي ،العدد 12(3) جوان2017

هدفت الدراسة باعتبارها قياسية لتبيان اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية باعتبارها آلية لخلق قيمة للمؤسسة ،كما تعتبر المسؤولية الاجتماعية كمورد غير مادي في تعظيم قيمة المؤسسة ، لازم على المؤسسات الاقتصادية وضع مبادئ تفعيل دور الحوكمة وهذا لخلق قيمة، حيث أظهرت الدراسة أن حوكمة الشركات تعتبر نظام رقابي فعال لحماية مصالح الشركة قيد الدراسة ،بالإضافة كذلك إلى إظهار دور الحوكمة الايجابي في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

و هذا من خلال وضع إطار قانوني يضمن تأثير تطبيق مبادة الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لخلق قيمة لأصحاب المصالح و بتالي قيمة للمؤسسة .

4-دراسة غلاي نسيمة ،مكي عمارية ،غلاي حياة دور حوكمة الشركات في الرفع من كفاءة مؤسسات الأعمال الجزائرية "دراسة ميدانية لمؤسسات ولاية تلمسان"،مجلة المالية و الأسواق ،المجلد 4 العدد 8 سنة 2018

من خلال هذه الدراسة و التي تتمثل في معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية "مؤسسات ولاية تلمسان كعينة دراسة"في الرفع من كفاءتها

توصل الباحثين أن المؤسسات الجزائرية لا تطبق مبادئ الحوكمة إلا أن الدراسة تعتبر غير شاملة الحكم بتطبيق مبادئ الحوكمة لجميع المنشات الاقتصادية الجزائرية.

5-دراسة عثماني احمد دور حوكة المؤسسات في تحسين أداء الموارد البشرية دراسة حالة دراسة حالة مؤسسة كوندور 2019.

ارتكزت الأطروحة بالتطرق إلى إثراء نتائج دور حوكمة المؤسسات على أداء العنصر البشري ، حيث خلص الجانب النظري أن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى ضبط قواعد التسيير داخل المؤسسة وإلى توفير الحماية لأصحاب المصالح، وبالتالي تحسين الأداء الذي يخلق قيمة للمؤسسة .

بحيث اسقط الباحث الجانب النظري على مؤسسة كوندور لالكترونات و توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

-تأثير أبعاد مبادئ الحوكمة بدرجات متفاوتة على أداء الموارد البشرية ،حيث أظهرت الدراسة إلى عدم تأثير المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة على آرائهم بخصوص أهمية الحوكمة ودورها في تحسين أدائهم داخل المؤسسة ، و هذا راجع إلى حداثة تطبيق حوكمة المؤسسات الجزائرية وافتقارها لذهنية تفعيل مبادئها حسب المعايير الدولية وتوصيات الهيئات الدولية ،لذا لازم على المؤسسة التي أقيمت عليها الدراسة و التي تعتبر من بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تسعى إلى تفعيل مبادئ الحوكمة والاهتمام أكثر ببرمجة لجان للتدقيق و مسايرة الأطر القانونية و التنظيمية في تفعيل

و تطبيق مبادئ الحوكمة وهذا لحماية أصحاب المصالح ،والذي ينعكس على أداء الموارد البشرية وأداء المؤسسة وبالتالي تعظيم قيمته و قيمتها .

6-دراسة حميدة حاجة ،قشاد رابج ،كولت اليفر مساهمة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات دراسة حالة المؤسسات الجزائرية مجلة الإصلاحات الاقتصادية و الاندماج في لاقتصاد العالمي العدد رقم 01 المجلد 15 السنة 2021

تشير نتيجة الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يعمل على تحسين حوكمة الشركات من خلال تقييم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ، والحد من عدم تناسق المعلومات وحماية حقوق أصحاب المصلحة، ومع ذلك فأن إدارة الشركات في الجزائر لا تزال ضعيفة التسيير ويعود ذلك أساسًا إلى غياب التدقيق الداخلي لدى العديد من الشركات ، وكذلك بطء نقل تقاريرها إلى الإدارة العليا ، بالإضافة إلى بيئة الاقتصاد الكلي غير المواتية، و وأوضحت نتائج الدراسة بأن لها قيود معينة ، لاسيما بسبب استخدام طريقة نوعية تعتمد على الذاتية الكبيرة، علاوة على ذلك الدراسة اقتصرت على مقابلة واحدة ،مما يمنعنا من تعميم النتائج التي تم الحصول عليها.

7-دراسة نمديلي بشرى ،صلاح الدين كوش دراسة تقييميه لحوكمة الشركات في الجزائر من خلال بعض التجارب العالمية،مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال(المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف-ميلة) المجلد ،04العدد01جوان 2021

أن تقييم تجربة الجزائر في مجال حوكمة الشركات من خلال دراسة الباحثان و محاولة مقارنتها مع بعض التجارب العالمية (الفرنسية،الأمريكية، المصرية) و النى ارتكزت على بعض النقاط خاصة منها معوقات ممارسات حوكمة الشركات بالجزائر، حيث كانت النتائج هي وجوب زرع ثقافة حوكمة الشركات في بيئة الأعمال ، وكذا إجبارية الالتزام بمبادئ الحوكمة و هذا بصياغة الإطار القانوني والتنظيمي .

كما تطرق الباحثان إلى توصيات ميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بحيث التزمت به بعض المؤسسات من خلال توصيات ميثاق الحكم الراشد المنعقد في جويلية 2007.

وكخلاصة للدراسات السابقة سوف نحاول من خلال هذه الأطروحة معرفة تأثير مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المالية في المنشأة الاقتصادية الجزائرية من جانب تعظيم القيمة في ظل تغيرات المحيط الاقتصادي و السياسي .

الفصل الأول

الإطار العام لمفهوم

حوكمة الشركات

تمهيد :

من خلال مقولة كنيث كيم و الذي يقول (موهر،2010،ص16)"بقاء و نمو و استمرار المنشأة ،مرهون بتحقيق التوازن الحقيقي بالعلاقات المتشابكة بين المشاركين في تفعيل حوكمة المنشأة "،نستنتج أن المنشأة باعتبارها كيان إجتماعي مادي لها تأثير جزئي على مستوى أصحاب المصالح المشاركين فيها و لها اثر كلي على المردود الاقتصادي، لذا نعتبرها حلقة وصل ما بين الأطراف المختلفة .

إذن ولتحقيق هذا التفاعل و الذي يضمن استمرار بقاء و نمو الأعمال المنشأة،يجب أن يحقق التوازن في الحقوق و الواجبات بين الأطراف المشاركة ذات الصلة المباشرة و الغير المباشرة و لا يكون هذا إلا بتطبيق قواعد و إجراءات تضمن مصالح كل الشركاء و يكون هذا بتطبيق مبادئ الحوكمة

المبحث الأول ماهية حوكمة الشاركات

أصل مصطلح الحوكمة Gouvernanceيعود إلى كلمة إغريقية قديمة و التي تعبر على قدرة ربان السفينة ومهاراته في قيادة السفينة وسط الأمواج والعواصف التقلبات الطبيعية ، وما يمتلكه من قدرات و مهارات تحمل قيم وأخلاقيات نبيلة وسلوكيات شريفة في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب بهدف وصولا لسفينة إلى بر الأمان محققا مهمته بسلام أطلق عليه خبراء البحار"القبطان المتحوكم جيدا"

(نصر،2015 ،ص15)

وعرفت على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح ، وذلك بموجب الإجراءات والأساليب المستخدمة لإدارة أعمال الشركة من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة لتعظيم مصالح المساهمين على المدى الطويل ، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الغير .

و خلاصة يمكن أن نقول بأن الحوكمة أو الحاكمية أو الحوكمة الصالحة هو أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد أو الصالح Governance Goodبهدف مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والمساءلة والعدالة...

المطلب الأول :نشأة مفهوم الحوكمة

1-نشأة الحوكمة :ما زال مفهوم الحوكمة معقدا، فالمعنى أحيانا يعبر بأنه فن القيادة و منهم ما يراه أدوات الحكومة أو الإدارة أو فن التسيير .وإذا رأينا إلى التاريخ تطور مفاهيمه، نجد أن تاريخه الطويل الذي يعطيه المعنى الحقيقي في مختلف مجالات استعماله

2-**أصل مصطلح حوكمة :**

أصل مصطلح الحوكمة يعود إلى الفعل اليوناني (κυβερνάω, Kubernáo)والذي يعني توجيه، وقد استخدمه أفلاطون لأول مرة بالمعنى المجازي، و بعد ها ترجمت إلى لغات أخرى؛ لكن استغلالها ظهرت في التسعينيات عقب ظهور الأزمات الاقتصادية التي شاهدتها دول شرق آسيا وأميركا اللاتينية وروسيا، من خلال تعرض

الشركات العملاقة لمشاكل مالية و مادية ، ما دفعها إلى استخدام قواعد الحوكمة من أجل إنقاذها و تفادي تكرار هذا النوع من الأزمات .

كما ترجمت كلمة الحوكمة بحسب مجمع اللغة العربية بأنها هي مرادف لمصطلح الإدارة الرشيدة و أصلها إلى كلمة إغريقية قديمة (Governance) والتي تعبّر عن قدرة ربّأن السفينة في قيادتها إلى برّ الأمان نتيجة ما يملكه من حسّ ومهارة في المحافظة على أرواح وممتلكات الركّاب .

كما يمكن أن نتطرق إلى اشتقاق المصطلح من عدة لغات بحيث استخدم باللغة الفرنسية أول مرة في القرن الثالث عشر باعتباره (فن أو طريقة للحكم) ، و بعدها استعمل عام 1478 من طرف الحكم الفرنسي باعتباره نموذج في التنظيم الإداري و خاصة في شمال فرنسا ،كما أنتقل استخدام هذا المصطلح باللغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر و أيضا إلى اللغة البرتغالية Goverança و الذي يقصد بفن و طريقة الحكم في المجالات السياسية و الإدارية المحلية .

كذلك ترجم مصطلح الحوكمة باللغة الاسبانيةGobernanza في نفس سياق الاستخدام.

إذن يمكن أن نقول أن مصطلح الحوكمة استخدم من طرف عدة حكام باختلاف أجناسهم بهدف تحقيق مصالحهم و مصالح شركائهم

(ec.europa.eu/governance،2023) .

كما أن في اللغة العربية الحوكمة مشتقة من الفعل حكم يحكم حكما وحكمه، ويقال

شخصاً حكيم أي صار حكيما، وهو أن تصدر أفعاله وأقواله عن رواية ورأي سديد وحكم الشيء وأحكمه أي منعه من الفساد، وتقول العرب حكم اليتيم كما تحكم ولدك، أي امنعه من الفساد وأصلحه كما تصلح ولدك وتمنعه من الفساد، وأحكم الشيء إذا أتقنه .

3-مفاهيم عن حوكمة الشركات

تعتبر الأزمات المالية التي شاهدتها الكثير من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من الدول في بداية القرن الجديد من المؤشرات التي خلقت تخوف كبير لدى المساهمين وأصحاب حقوق الملكية ،و هذا عقب النتائج التي كشفتها مجالس الإدارات خاصة في القوائم المالية،مما استوجب على المنظمات الدولية والإقليمية إيجاد حلول و نظم تسيير جديدة سواء على مستوى المحيط الداخلي أو الخارجي للمنشاة ،و ذلك باتخاذ التدابير اللازمة لصالح المساهمين و أصحاب المصالح الخاضعة لها بعدما لوحظ الأثر السلبي على قيمة الشركة والمنشأة .

و بما أن النظام الرأسمالي التي تنتهجه أقوى الدول ألاقتصاديه والذي يتميز عن الأنظمة الأخرى من حيث شركات المساهمة و التي لها التأثير الكبير على الدول في مختلف المجالات الاقتصادية و السياسية،بحيث نجده خاصة على أسواق رأس المال سواء في الأسواق النامية أو المتقدمة.

و بما أن العولمة الاقتصادية ومالها من اثأر على التجارة الخارجية ،نجد أن الشركات المساهمة استغلت هذه الظروف بتوسعتها خارج إقليم تواجدها مما أتاح لبعضها جذب

اكبر عدد من المساهمين و أصحاب المصالح ، ،لذا كان من الضروري خلق آليات جديدة في التحكم في حركة أموال الشركات و كذا تعظيم قيمتها التي تضمن حقوق شركائها.

و هذا التأثير سبب ظهور مفهوم حوكمة الشركات و الذي يعتبر مولود جديد في مفاهيم قاموس التنظيم والتسيير، وكان أول من تطرق إلى مفهوم الحوكمة هو Sir Adrian Cadburyعام 1991 ، وقد ظهرت الحاجة إليه في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شاهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وما شهده الاقتصاد الأمريكي من انهيارات مالية خلال عام 2002. والتي ارتبطت جميعها بأسماء كبريات الشركات العالمية أمثال شركة Maxwellوشركة Bcciوشركة Polly peckفي المملكة المتحدة وشركة Credit Lyonnaisفي فرنسا وشركة Metalgesellshaft& Schneiderفي ألمانيا فضلا عن فشل البنك التجاري الكندي Canadian Commercial Bankوفشل شركة Yamaichiاليابانية، ثم أزمة القروض والمدخرات Saving&Loansفي الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني :أسباب ظهور فكرة حوكمة الشركات و أهداف تطبيقها

1-أسباب ظهور فكرة حوكمة الشركات :

بما أن سبب ظهور هذا المفهوم كنتيجة الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية لتي مست اكبر الشركات العالمية و الذي اثر على اقتصاديات دول العالم ككل نستطيع تقديم بعض الأسباب التي كانت وراء هذا الانهيار المالي والاقتصادي:

1-1لوحظ أن مدراء و مسيري الشركات المعنية لا يمتلكون الأهلية الكافية لممارسة واجباتهم وتحمل مسؤولياتهم المهنية.

1-2تعيين هذه الفئة من المدراء كان بطريقة غير مدروسة مبينة على طرق لا تخدم مصالح المنشأة.

1-3-عدم التحلي بالمسؤولية من حيث كفاية المعايير المهنية المحاسبية والتدقيقية للمكاتب الدولية في مراقبة و مراجعة حسابات الشركات و كذا عدم احترامها للأطر القانونية و التنظيمية، و ظهر هذا من خلال نوعية المعلومات الخاطئة و التي كانت الشركات الكبرى تبني بها استراتيجياتها و أهدافها و كمثال على الشركات التي تأثرت:شركة Enronللطاقة وشركــة WorldComللاتصالات وشركة Zeroxلألات النسيج في حين لم تكن تلك القوائم المالية تعبر عن حقيقة الوضع المالي لتلك الشركات حينئذ.

4-انتقال بعض الدول إلى النظام الرأسمالي و التي يمتاز بالسرعة في النمو الاقتصادي بسبب تميزه من حيث مصادر التمويل و الذي ترتكز على الأسواق المالية

غير المصرفية.

وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية كبرى بالنسبة للأسواق المالية الناشئة خاصة في منطقتنا العربية.

و من خلال ما سبق نستطيع أن نحصر أن أهم الأسباب التي نتج عنها الانهيارات الماليةِ هو انخفاض المستوى العام للثقة في مهنة المحاسبة والتدقيق وجودة المعايير التي تستند إليها ،باعتبار أن هذه المهنة تعتبر لوحة القيادة لأي شركة ، الأمر الذي أثار انتباه المتخصصين وأصحاب العلاقة .

وقد أشار ، (**ClerpE.-1997**)**بأن** هناك مدخلين لتحديد مفهوم حوكمة الشركات وهما:"

المدخل الأول : مدخل المساهم والذي يهتم بتعظيم حقوق المساهمين ممثلة في الربحية.

المدخل الثاني: مدخل الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالشركة، وتمثل في المديرين والعملاء والدائنين والعمال والأطراف الأخرى بما فيها مؤسسات الدولة.

و مما سبق نستخلص أن مفهوم حوكمة الشركات يختلف من باحث إلى أخر حسب البلد المنتمي إليه و نظرته نحو أهداف المنشأة و يمكن تلخيص هذا الاختلاف حسب

الفئة الأولى : ترى أن حوكمة الشركات دورها يتمثل في رقابة وتقييم أداء الشركات وهما يعتبران من أهم الوظائف الخاصة للإدارة العامة .

<u>الفئة الثانية</u> :وضع هيكل تنظيمي منظم و فعال الذي يحمل الصورة العامة لأهداف الشركة و التي تربطه علاقات تشمل جميع الأطراف و الشركاء و اللجان الفرعية الذين

لهم علاقة مع الشركة مثل لجنة المراجعة ولجنة الحوافز والمكافئات .

الفئة الثالثة : و التي تسلط الأضواء على أهداف حوكمة الشركة ،من حيث أهداف أصحاب المصالح وأهميتها لحملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين ،باعتبارها مصدر قيمة لحملة الأسهم ضمن النطاق المحدود لها ومصدر قيمة لأصحاب المصلحة الآخرين ضمن النطاق الأوسع للحوكمة .

2-أهداف حوكمة الشركات

من خلال التعارف السابقة لمفهوم حوكمة الشركات يمكننا أن نلخصها في ثلاثة أهداف رئيسية و هما(https://www.diligent.com2021):

2-1تأطير التفاعلات والعلاقات

التأطير والإشراف على التفاعلات والعلاقات بين مختلف أصحاب المصالح وهم (المساهمين والمديرين والموظفين....الخ) و بين الشركة أو المنشأة مثل (المكافآت القوانين الداخلية ، إلخ.)،لأن تكامل العلاقات يكون باستعمال الوسائل والعمليات والأدوات الموجودة ،حيث يضمن الحوار بين هذه الجهات الفاعلة المختلفة. وهذا بتقنين أدوارهم ومهامهم ، ويتم تنظيم تفاعلاتهم في إطار دقيق لضمان الأداء المثالي والأداء الأقصى لتحقيق قيمة للمنشاة.

2-2تحديد هيكل الشركة

تحديد الهيئات وتنظيمهاله دور كبير داخل الشركة أو المنشأة و هذا لتحسين أدائها السليم نحو تحقيق الأهداف وعلى سبيل المثال إن الشركات تحدد عدد وتخصص

لجان مجلس الإدارة،و التي ستؤدي هذه المهام إلى العديد من المهمات ، مثل المساعدة في اتخاذ القرار بشأن موضوعات الإستراتيجية ، وتقديم رؤية طويلة الأجل للشركة والتحكيم في المراحل قصيرة الأجل في إطار التوجهات الرئيسية المقررة.

2-3-تحديد جميع الموارد

الإشراف و التحكم في موارد الشركة أو المنشأة من أهم الأفاق لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة والحصول على أداء أفضل، و مع ذلك على الشركة مسايرة التغيرات المحلية و الإقليمية.

المبحث الثاني:العناصر و المحددات الأساسية لحوكمة الشركات

المطلب الأول : حوكمة الأطراف المؤثرة على المنشأة: باعتبار المنشاة منظومة تحتوي على أطراف داخلية وخارجية ،يلزم عليها قراءة جميع تأثيراتهم على نظامها العام و من أهم الأطراف المؤثرة :

01-الأطراف المؤثرة في حوكمة الشركات

أن نجاح آو فشل أي منظمة اقتصادية مهما كان نوع نشاطها مرتبط بالتأثيرات الواردة عن مجموعة من الأطراف سواء داخل المنظمة أو خارجها ،و تطبيق قواعد حوكمة الشركات تتأثر بأربعة أطراف رئيسية و هما كالأتي:

01-01المساهمون :

و هما المستثمرين برؤوس أموالهم عن طريق ملكياتهم للأسهم مقابل الحصول على الأرباح، و كذلك تعظيم قيمة شركتهم ،و من أهم المزايا اختيار أعضاء مجلس الإدارة للمحافظة على حقوقهم .

01-02مجلس الإدارة

هي مجموعة من الأشخاص و التي تمثل فئة المساهمين و كذا أصحاب المصالح حيث يقوم هذا المجلس باختيار المديرين التنفيذيين من مسيرين الذين يوكل لهم عملية تسيير المنشأة،كما للمجلس دور في الرقابة على أداء المديرين التنفيذيين و هذا بإبراز الفوارق ما بين ما هو مسطرمن خلال السياسات العامة التي تم رسمها وما هو محقق و هذا حفاظا على حقوق المساهمين و أصحاب المصالح.

01-03الإدارة:

تعتبر الإدارة هي العنصر الأساسي في المنشأة باعتبارها القائد الأساسي في توجيه استراتيجياتها، كما تعتبر الإدارة هي المصدر الأساسي في تقديم التقارير الخاصة بنشاط المنشأة لمجلس الإدارة وكذا لأصحاب المصالح ،كما تلعب الإدارة دورا هاما في البحث عن تعظيم أرباح المنشأة و لكل أعوانها الداخليين و الخارجين .

إذن من خلال تعريف الإدارة يمكن تعريفها أنها همزة وصل ما بين المحيط الداخلي للمنشاة و المتمثل في العمال و كذا المحيط الخارجي من زبائن و موردين من اجل

تحقيق أهداف أصحاب المصالح وهذا بالاعتماد على شفافية التقارير المقدمة لمجلس الإدارة لتوضيح الصورة العامة لمدى تحقيق إستراتيجيات ديمومتها.

01-04أصحاب المصالح :هم مجموعة من الفئات الذين لهم مصالح اتجاه المنشأة و يكونون إما داخل محيط المنشأة كالعمال أو المدراء و الملاك أو خارج محيط المنشأة كالموردين أو المساهين الدائنين، الحكومة، الزبائن و تختلف مصالحهم حسب علاقة المنشأة بينها و بينهم فمثلا الدائنون مصالحهم تكمن في قدرة المنشأة على تسديد ديونهم أما العمال و المدراء فمصالحهم تنتهي في البحث عن كيفية استمرار نشاط منشاتهم. **(فداوي، 2013)**

الشكل (01-01) :علاقات أصحاب المصالح مع المنشأة

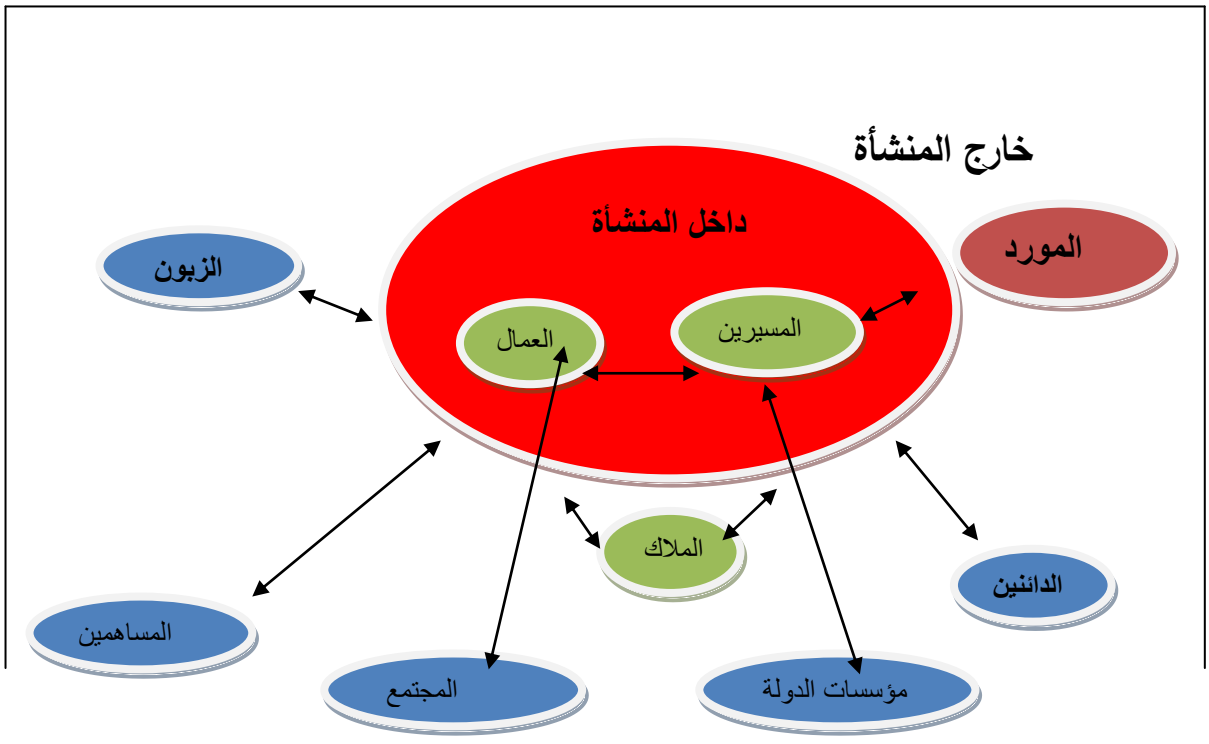

المصدر : من إعداد الطالب على أساس مجموعة من المراجع

المطلب الثاني :محددات حوكمة الشركات

أن التطبيق الفعال للحوكمة يستوجب مجموعتين من المحددات الداخلية و الخارجية و تتمثل المحددات الخارجية من ناحية المناخ العام للاستثمار و المنبثق من القوانين المنظمة للسوق و كفاءة القطاع المالي و كذا درجة التمويل اللازم للمشاريع و درجة تنافسية سوق السلع و كذا عناصر الإنتاج بالإضافةإلى نجاعة و فعالية أجهزة المراقبة و كذا نوع أسواق المال،بالإضافة إلى مهام العناصر الأخرى كأصحاب المصالح و المؤسسات الخاصة و المهنيين و المحاميين و المراجعين و القانونيين و غيرهم .

أما المحددات الداخلية و التي بدورها تهدف إلى تفعيل دور الحوكمة في الشركات من خلال تخفيض التعارض بين مصالح أطراف الشركة و يكون هذا من خلال القواعد و الأسس التي تحدد طرق اتخاذ القرار و توزيع السلطات بين الجمعية العامة و مجلس الإدارة و المديرين.

01المحددات الداخلية :

تتمثل في مجموعة القواعد و الأساليب التي تطبق داخل الشركة من خلال كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات ،حيث تترجم هذه القوانين ضمن الهيكل العام لإدارة الشركة مع إبراز صلاحيات كل طرف له مصالح داخل الشركة دون تضارب أهدافهم هذا يضمن إطار ما يسمى بالحوكمة وكمثال عن ذلك مجلس الإدارة و المساهمين.

02-المحددات الخارجية :

يظهر من خلال المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال:

– القوانين التي تنظم كفاءة الأسواق(مثل قوانين أسواق المال والشركات وقوانين المنافسة ومنع الاحتكار وقوانين الإفلاس)

–كفاءة و نجاعة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات.

– فعالية الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة،المدققين) في تنفيذ أحكام الرقابة على الشركات.

–الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين.

و في الأخير يمكن أن نقول أن المحددات الخارجية وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص. **(مخرمش، 2021)**

المبحث الثالث :مبادئ الحوكمة

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باختلاف لجانها من لجنة الأسواق المالية و لجنة الاستثمار الدولي و الشركات المتعددة الجنسيات و لجنة سياسات البيئة و بالتعاون مع عدد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من المنظمات التي وضعت مبادئ للحوكمة و تمثلت في 06 مبادئ بحيث أصبحت تمثل المعايير الأكثر قبولا على الصعيد الدولي في هذا المجال، كما تعتبر المرجع

الأساسي للعديد من الممارسات المتعلقة بحوكمة الشركات خاصة بالنسبة للجزائر و هذا من خلال إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية في 11مارس2009.

المطلب الأول : مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية

1 مبدأ حقوق المساهمين :

يعتبر المساهم بالنسبة للشركة من أهم الأطراف التي تبني عليه القرارت الإستراتيجية لذا عليها أن تضع قوانين تساير حقوقه ، و هذا من خلال مبادئ حوكمة الشركات و تتمثل فيما يلي:

1 1 تأمين أساليب تسجيل الملكية

1 2 الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة .

1 3 المشاركة و حق التصويت في اجتماعات المساهمين خاصة في اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

1 4 الحصول على حصص من أرباح الشركة أو المنشأة.

1 5 ضمان الشفافية و الإفصاح على القواعد و الإجراءات التي تحكم حيازة حقوق الرقابة للشركات في أسواق رأس المال خاصة في ما تعلق منها بعمليات الاندماج و بيع نسب كبيرة من أصول الشركة، حتى يتسنى للمساهمين معرفة حقوقهم لتوجيه استراتيجياتهم نحو الشركة .

2-مبدأالمعاملة المتكافئة للمساهمين:

الفئة المستهدفة من هذا المبدأ هم المساهمين الصغار الذين يملكون حصص بنسب ضئيلة في المنشاة و كذا المساهمين الأجانب،و هنا يستوجب ضرورة حصول هذا النوع من الفئة على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم،كما يتطلب أن تكون لهم حقوق مع المساهمين الكبار .

3-مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

أساسيات مبادئ حوكمة الشركات تنص على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح من حيث التعويضات في حالة انتهاك حقوقهم، كما تهدف أيضا إلى تشجيع و خلق مناخ تعاون مابين الشركة و أصحاب المصالح لخلق ثروة و فرص عمل لتحقيق الاستمرارية ،وهذا من خلال توفر شرط المعلومة الصحيحة و المنتظمة .

4-مبدأ الإفصاح و الشفافية :

إطار حوكمة الشركات يشترط مبدأ الإفصاح و الشفافية من زاويتين أساسيتين دقة المعلومة ووقت المعلومة مع تكلفة نقلها إلى أصحاب المصالح الخاضعين لها،إذن كيف يكون هذا :

4-1من ناحية النتائج المالية و التشغيلية.

4-2أهداف و استراتيجيات الشركة .

4-3اعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين الرئيسين من ناحية المرتبات و المزايا الممنوحة لهم .

4-4تنبأت المخاطرة.

4 5 كل ماهو متعلق بحقوق أصحاب المصالح .

4-6وجوب مراجعة المعلومات من طرف هيئات مستقلة كالمدققين الخارجيين، و كذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع المعايير المحاسبية و المالية .

5-مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة :

مجلس الإدارة له صفة المراقب على الإدارة التنفيذية و كذا عليه رقابة و مساءلة من طرف الشركة و المساهمين، كل هذا ينصب على الخطوط الإرشادية لتوجيه قرارات الشركة ،كما لمجلس الإدارة مسؤوليات أهمها:

5-1ضمان اهتمامات أصحاب المصالح وفق القوانين السارية لنشاط الشركة.

5-2اختيار المسؤولين التنفيذيين ذو كفاءة مع تقرير المرتبات و المزايا الممنوحة لهم.

5-3متابعة و إدارة أوجه تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية و مجلس الإدارة و كذا أصحاب المصالح تفاديا لأي خطر يؤثر على الخطة الإستراتيجية للشركة .

5-4 مراجعة القوانين الأساسية للشركة.

5-5 ضمان سلامة ورقابة التقارير المحاسبية و المالية للشركة و هذا برفقة الهيئات المستقلة كالمدققين و محافظي الحسابات.

5-6 محاولة الحصول على المعلومات باختلاف أهدافها و في الوقت المناسب، وهذا لممارسة التقييم الموضوعي لمخرجات الشركة و كذا الإفصاح على وضعية الشركة اتجاه أصحاب المصالح و المساهمين.

ومن خلال هذا يعتبر أهم مبدأ تسعى إليه المنظمة هو مبدأ ضمان تطبيق مبادئ الحكومة في المنشات الاقتصادية و بالتالي يعتبر تحصيل حاصل لمجموعة المبادئ المذكورة سالفا.

المطلب الثاني :آليات تقييم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات :

تهدف آليات تطبيق مبادئ الحكومة إلى معرفة القيمة المضافة جراء تطبيق مبادئها في الشركات ويكون تقييمه علميا مبني على نتائج تظهر من خلال القيمة السوقية لشركة و قيم أخرى كقيمة السهم.

إذن لتقييم اثر تطبيق مبادئ الحوكمة آليات تتمثل في :

1-ضرورة فعالية الإدارة و نظرتها نحو المسؤولية الاجتماعية،حيث أن نجاح أي شركة يكمل دور إدارتها من خلال وضع مناخ عمل قائم على تحقيق أهداف و مصالح أطراف الشركة و يكون هذا بواسطة الموارد البشرية المهارية و التي تسعى إلى تطبيق الممارسات الاجتماعية التي تولد الثقافة الاجتماعية و المبنية على خلق روح الانتماء داخل الشركة، و الذي يعتبر عصب مبادئ الحوكمة باعتبار العامل هو مورد للقيمة .

2-استعمال تكنولوجية المعلومات و الاتصال و نظام المعلومات يعتبر نظام للقيادة و لا يكون هذا إلا إذا توفرت فيه الدقة و سرعة النقل ،و باعتبار أن الشركة محيطها مبني على المنافسة ،لازم عليها أن تكسب ميزة تنافسية في نظام المعلومات حتى تؤثر و لا تتأثر جراء تغيرات المحيط الداخلي و الخارجي .

3-دور مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية في تفعيل وظيفة المراقبة و المراجعة الداخلية و أثارها على علاقة الإدارة بمجلس الإدارة ، حيث تعتبر وظيفة تقييم مدى تطبيق خطط و استراتيجيات مجلس الإدارة لتحقيق أهداف و مصالح أطراف الشركة و كذلك تهدف أيضا إلى إدارة المخاطر و يكون هذا بواسطة الإفصاح الدوري عن نتائج الأنشطة المنفذة باستعمال القوائم المالية و كذا المؤشرات الخاصة بالمدققين الداخليين.

4- العلاقة بين الشركة و المحيط الخارجي تتميز بخضوعها لنظام يسير عناصرها كل حسب أهدافه من اجل تحقيق غاية الشركة و هي الاستمرارية ،لازم عليها مراعاة مصالح أطرافها حسب مواقعهم و قوتهم اتجاه استراتيجياتها و تتمثل أطرافها الخارجيين في :

4-1مؤسسات الدولة :

الشركة بما أنها هيئة نشأت عن طريق أحكام قانونية فرضت عليها من طرف مؤسسات الدولة، وجب عليها أن تبني علاقة كشريك لها ، و هذا من خلال التكامل و الانسجام ما بين الشاركين فالشركة نشاطها يقتضي احترام القواعد القانونية في مجال قانون العمل و قانون الضرائب وكذا قانون المحافظة على البيئة و مؤسسات

الدولة كذلك دورها يكمل في دعم الشركة باعتبارها خلية خلق قيمة مضافة لاقتصادها ويكون هذا بالمساعدات المالية مثل مخططات دعم الاستثمار .

4-2الهيئات المالية :

الشفافية و الوضوح للوضع المالي من خلال المعلومات المالية للشركة و المقدمة إلى ممثلي الهيئات المالية احد الشروط الأساسية في إرساء العلاقة ما بينهما و كذا العلاقة بين الشركة و حقوق المساهمين لأنها مولد للثقة تخلق مقومات لمخطط عمل دائم صالح لتحقيق أهداف الشركة و أصحاب المصالح .

4-3الموردون :

يعتبر جدول مقارنة العروض(TCO) و التي تضعه الشركة احد المؤشرات التي تختار بها الشركة أفضل الموردين حسب عدة معايير أهمها السعر، الجودة و مدة استلام المادة إذ تبني بها الشركة علاقة متبادلة تشكل حجر أساس بالنسبة للإنتاج الذي يضمن ديمومة الشركة .و قد قام عدة باحثين بدراسات في هذا المجال للبحث عن معايير تستطيع من خلالها الشركة إختيار أفضل مورد و من بين أهم الباحثين ديكسون سنة 1966 و ويبر في الفترة ما بين 1966 و 1990 حيث خلصت الدراسة على المعاير التالية و التي اختلف فيها ترتيب أهميتها من فترة ديكسون إلى غاية فترة دراسة ويبر حسب الجدول المبين أدناه :

الجدول رقم (01-01) معايير اختيار الموردين حسب الأهمية في نظر ديكسون و ويبر

المعيار	1966 الترتيب حسب ديكسون	1990-1966 الترتيب حسب ويبر
الجودة	1	3
التسليم	2	2
الأداء السابق	3	9
سياسة الضمان	4	14
قدرات الإنتاج	5	4
السعر	6	1
القدرات التقنية	7	6
الوضعية المالية	8	9
مطابقة الإجراءات	9	12
نظام الاتصال	10	12
السمعة والتموضع في الصناعة	11	8
الرغبة في إجراء أعمال مستقبلا	12	13
التسيير والتنظيم	13	7
مراقبة العمليات	14	11

خدمات التصليح	15	9
مواقف الموردين اتجاه المؤسسة	16	10
الأنطباع الناتج عن العلاقات بين المورد والمؤسسة	17	12
القدرة على التعبئة	18	11
العلاقات الاجتماعية	19	12
الموقع الجغرافي	20	5
حجم الأعمال السابقة	21	13
التدريب والتدعيم	22	12
العلاقة الجيدة	23	12

Source : Aicha Aguezzoul ET Pierre Ladet Sélection et évaluation des fournisseurs .HAL open science .revue francaise de gestion industrielle 09-03-2009 p 03

4-6الزبائن :

توسع السوق نتيجة ازدياد متطلبات الزبائن و تعدد رغباتهم ، و باعتباره ملك جعل الشركات تبحث إلى وضع نظام تستطيع استقطاب فيه عدد كبير من الزبائن و الذي يعتبر مورد للقيمة و لا يكون هذا إلى بنظام معلوماتي دقيق و سريع يساير شدة

المنافسة مع تطبيق مبدأ الربح للجميع ،لأنه يشكل علاقة ثقة ورضا بين الشركة والزبون كما للشركة عدة تساؤلات تطرحها منها :

-كيف تقنع الزبون بالشراء منك .

-كيفية تحويل الزبون الجديد إلى زبون دائم .

-كيفية التعامل مع الزبون المتردد.

-كيفية إقناع الزبون بالسعر

نهيك عن القيمة الاقتصادية جراء التعامل مع الزبون .،كذلك يوجد التزامات أخرى تتمثل في ضرورة المحافظة على البيئة التي يعيشها فيها هذا الزبون والتي تعتبر من الأفاق المستقبلية للشركات في ظل التغير البيئي .

4-7المنافسين :

المنافس من منظور جزئي يعتبر المحفز الرئيسي بالنسبة للشركة في ظل المنافسة والظفر بأكبر حصة سوقية ،أما من المنظور الكلي فيعتبر كشريك في ظل الاهتمامات القطاعية الموحدة و التي تساهم في الناتج المحلي الخام أو الناتج الوطني الخام .

المطلب الثالث :تجارب الدول في تطبيق مبادئ الحوكمة

إن تجارب بعض الدولة الأجنبية و العربية في تطبيق مبادئ الحوكمة كانت تهدف إلى تحقيق التنمية مع مراعاة عدة جوانب و التي نستخلصها من الشركات الكبرى،و التي نراها في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و ألمانيا،و إذا تمعنا في ذلك نرى أن حوكمة الشركات أعطت قيمة مضافة في تحقيق التنمية من خلال

هذاّ ،سنعرض أهم الدول التي انتهجت مفهوم حوكمة الشركات كمبدأ رئيسي لتحقيق التنمية والتي أثرت نتائجه على الدول العربية، و التي كذلك راحت تبحث عن تطبيق هاته المبادئ ،و من أهم الدول المنتهجة لهذه المبادئ :

1- **الولايات المتحدة الأمريكية:**تعتبر من الدول السباقة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات و هذا بحكم اقتصادها و أثره على دول العالم و بحكم أيضا الانهيارات و الأزمات المالية التي تم تميز بها النظام الاقتصاد العالمي خاصة المالي، و الذي اثر على الشركات الأمريكية بحيث ظهرت مؤسسات و هيئات أمريكية تدرس أسباب الأزمات و من بينها صندوق المعاشات العامة (Cal PERS)و الذي خاص دراسته إلى إصدار مجموعة من المبادئ و القواعد الإرشادية لكيفية حوكمة الشركات باعتباره الصندوق الذي يصب اهتمامه على حماية حقوق المساهمين، و أهم ما جاء به تشكيل مجلس الإدارة و استقلالية أعضاءه و اللجان المنبثقة عنه كما تطرقت مبادئه إلى ضرورة تقييم أداء مجلس الإدارة.

كما صدرت عدة تقارير تصب في هذا الموضوع ومن أهم التقارير:

- ✓ تقرير Treadwyو الذي اصدر سنة 1987 من قبل اللجنة الوطنية الخاصة بالتجاوزات في إعداد القوائم المالية و يتضمن التقرير العديد من التوصيات المتعلقة بمنع حدوث الغش و التلاعب في إعداد القوائم المالية مع التطرق إلى تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية و إدارة المخاطر في الشركات.

- ✓ تقرير Blue RibbonRepport و الذي اصدر سنة 1999 من طرف بورصة نيويورك NYSEو المنظمة الوطنية لتجار الأوراق المالية NASD والذي كان من أهم توصياته وضع شروط اختيار عضو لجنة المراجعة وكذا تحديد مسؤوليات اللجنة المتعلقة بإعداد التقارير المالية .
- ✓ قانون ساربنساوكسليو الذي اصدر سنة 2002 و هذا بعد الأزمات الاقتصادية و المالية التي عرفتها اكبر الاقتصاديات للدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و الذي يدعو إلى ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز الشفافية المساءلة.
- ✓ وفي سنة 2006 قامت هيئة الأوراق المالية (SEC)بإقدامها على إلزام الشركات بتقديم معلومات حول أجور و المنح و المزايا التي تقدم للمدراء التنفيذيين و الغير تنفيذيين و كذا المدراء الماليين(عبد الصمد و اخرون، 2018،ص46)

2-فرنسا :

مع وجود مساهمين أجانب و ظهور صناديق المعاشات و كذا الرغبة في تحديث و تطوير سوق المال بباريس ،كل هذه العوامل أدى باهتمام السلطات الفرنسية بحوكمة الشركات حيث و في سنة 1995 و بعد نشر التقارير و التي استمدت قوانينها من نصوص والقوانين الدولية و لا سيما قانون كادوبري سنة 1992 و قوانين منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية سنة 1992 و يمكن تلخصي محتوى التقارير فيما يلي :

- ✓ -**تقرير فينو الأول Vienot I**: و هذا سنة 1995 و الذي يعتبر أهم السمات التي تظهر مدى اهتمام فرنسا بحوكمة الشركات و كان هذا تحت إشراف الجمعية الفرنسة لمؤسسات القطاع الخاص AFPE و المجلس الوطني لأصحاب الأعمال الفرنسية ONPE بحيث قسم هذا التقرير إلى ثلاثة أقسام (3) تمحورت كلها حول كيفية تعيين مجلس الإدارة و كذا مكوناته و وظائفه مع التطرق إلى مهامه .
- ✓ -**تقرير ماريني Marini**:ركز هذا التقرير على إمكانية الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة و المدير التنفيذي كما تطرق هذا التقرير إلى وضع حدود لفرص تجديد الوكالة لدى المديرين ، و كذا إبراز الدور الذي تلعبه لجان مجلس الإدارة.
- ✓ -**تقرير فينو الثاني Vienot II**: و هذا سنة 1999 و كان هذا تحت إشراف الجمعية الفرنسية لمؤسسات القطاع الخاص AFPE و حركة المؤسسات الفرنسية MEDFحيث تمركزت أقسامه على الأفكار التالية :

-**القسم الأول** : ركز على فصل الوظائف ما بين الرئيس و المدير و كذا الإفصاح عن مكافآت المدراء بالشركات و خطط الاكتتاب و شراء الأسهم.

- **القسم الثاني** : تمحور حول نشاطات كل من لجان مجلس الإدارة و كذا المدراء و هذا من خلال الدور الذي تلعبه المعلومات المالية ،كما تطرق إلى توصيات و اقتراحات الجمعية العامة للمساهمين قي البند الخاص بإمكانية زيادة رأس المال في مراحل الاكتتاب العام .

✓ –**تقرير بوتون Bouton سنة2002**: تناول هذا التقرير من خلال أقسامه الثلاث على :

–ضرورة تعزيز دور مجلس الإدارة وأساليب عمله.

– إلزامية استقلالية المدققين و هذا لتفعيل لجنة مهام التدقيق الداخلي.

– توصي بالإفصاح عن المعلومات وتوضيحها بشأن المخاطر الحقيقية المتعلقة بالشركة و لا سيما (الصناعية ، البيئية و المالية) و التركيز أيضا على ضرورة مراقبة التزامات الشركة خارج الميزانية**(Safia.2021.p60)**

✓ **قانون الأمن المالي صدر عام 2003** نتيجة الانهيارات المالية في اكبر الشركات الأمريكية و الأوروبية و التي خلقت ما يسمى بعدم الثقة بين المستثمرين و شاركتهم بسبب عدم توفر جودة المعلومات المالية و المحاسبية مما استوجب على السلطات الفرنسية للإسراع في إصدار هذا القانون و المستوحى من القانون الأمريكي سارينز اوكسلي ومن أهم نصوصه :

- –إشراك كل من المدير العام و كذا المدير المالي بالتأشير على تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية .
- إدراج تقرير تقييم نظام الرقابة الداخلية في التقرير السنوي لأي شركة مدرجة في البورصة مع أرفاقه برأي المدقق الداخلي حول كافة مراحل و إجراءات الرقابة الداخلية و هذا لإفصاحه أمام هيئة الرقابة على السوق المالي.

- مسؤولية واستقلالية مجلس الإدارة لتخفيض تكاليف الوكالة.
- –الالتزام بتوفر المعلومة المحاسبية و المالية و الشفافية متمثلة في بيانات مالية لتفادي حالات التلاعب المحاسبي **(امينة، 2013،ص215)**

ويمكن تلخيص أهم الإصلاحات الفرنسية في مجال تطبيق حوكمة الشركات في الشكل الموالي:

الشكل (01-02) التقارير الفرنسية للإصلاح في مجال حوكمة الشركات

تقرير فينو الاول	تقرير ماريني	تقرير فينو الثأني	**تقرير**	قانون
Vienot I	Marini	Vienot II	**بوتون** Bouton	الامن المالي
1996-1995	1996	سنة 1999	سنة 2002	سنة 2013

المصدر:المصدر : من إعداد الطالب على أساس مجموعة من المراجع

المطلب الرابع :خصائص حوكمة الشركات

هناك مجموعة من السمات التي تشكل الإطار العام لحوكمة الشركات والتي تكشف عن خصائصه المميزة ،والتي من خلالها يتم تحقيق أهداف الحوكمة ، وتشمل تلك الخصائص:

1- مسئولية إدارة الشركة أمام أصحاب المصالح .

2- الاستقلال والحياد في ممارسة مجلس الإدارة لمهامه .

3- الالتزام التام بكافة الضوابط والتعليمات والقوانين المنظمة لأعمال الشركات .

4- حماية ممتلكات الشركة من الضياع وبذل الجهد في تنمية ثروات الملاك والمساهمين .

5- السرية والأمانة في تداول وحفظ المعلومات الخاصة بالمنشأة.

ومن هنا فأنه يمكن لتلك الخصائص التي تتحين من طرف المنظمات الدولية والتي تبنتها العديد من الدول على المستوى الرسمي، قد سعت إلى تعظيم قيمة المنشأة.

و بما أن الحوكمة حققت للشركات مجموعة من المزايا التي تهدف إلى تعظيم قيمتها سواءَ على مستوى الجزئي أي المنشأة أو المستوى الكلي أي الاقتصاد العام للدول ومن تلك المزايا :

1- تفعيل أداء الشركات أو المنشات لضمان حصولها على الأموال بتكلفة معقولة ، حيث أن هناك علاقة طرديه بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للمنشاة،فالمنشات التي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مدراء بمستويات عالية الجودة تتميز بصورة أكثر شفافية يخلق لحملة الأسهم والمتعاملين الآخرين الثقة التي تزيد من استماراتها ، ويعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وبالنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال ، وتهدف جودة حوكمة المنشأة إلى فهم حقوق حملة الأسهم و بالتالي تحقيق نجاح لاستثماراتها.**(كينيث ، جون ، و دريك ،2010 ،ص26)**

2- حوكمة الشركات تضمن قدر ملائم من الطمأنينة لحملة الأسهم والمستثمرين المرتقبين في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم مع تعظيم قيمة حملة الأسهم والمحافظة على حقوقهم ولاسيما حاملي أقلية الأسهم في ظل مشكلة الوكالة الناشئة

عن فصل ملكية الشركة عن إدارتها ، إذ تأتي أهمية حوكمة الشركات في سد الفجوة التي يمكن أن تحصل بين الأصيل(مالك الشركة) والوكيل (المدير) من جراء رغبة الأخير في تبني الممارسات التي من الممكن أن تحقق رفاهيته الشخصية وليس رفاهية حملة الأسهم .

3- تبني معايير جيدة لحوكمة الشركات يمكن أن تمتد فوائده إلى أسواق رأس المال إذ أن تطبيق تلك المعايير سوف يعزز من كفاءة الأسواق ،ويقدم المعلومات الملائمة للمستثمرين لمعرفة المزيد عن الشركات وعن أداءها ويدركون في ذات الوقت مستوى تنفيذ إستراتيجيات الشركات وطرق تحديد المخاطر وكذلك السبل الكفيلة بإدارتها وعند ذلك تستطيع أسوق المال أن تخصص أموال أولئك المستثمرين إلى الشركات الواعدة والتي يتم أدارتها بشكل أفضل .

4- تعتبر مبادئ حوكمة الشركات أحد الآليات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة الفساد الإداري والمالي وتخفيض المخاطر ،فهي أداة فعالة في الحد من جوانب القصور التي أصابت المحتوى الإعلامي للمعلومات المالية الناشئة عن الممارسات المهنية الخاطئة.

5- تعد حوكمة الشركات ذات أهمية بالنسبة لاقتصاد الدولة ، إذ أن المشاكل الناجمة عن ضعف الحوكمة لا تعزى فقط إلى فشل الاستثمارات ،وإنما تمتد إلى ابعد من ذلك متمثلة في ضعف مستويات الثقة العامة في الأعمال كلها ، حيث أن المسالة لا تعد مجرد انهيار سمعة القليل من الشركات أو ضعف الاحترام للبعض من مدراها

بل أن المسألة تشير إلى فقدان مصداقية النظام الاقتصادي كله ، وعليه يجب النظر إلى تحسين حوكمة الشركات كونها تمثل كسب كافة الأطراف ذات الصلة ، فهو يعد كسبا للشركة من خلال تحسين الأداء وتخفيض تكاليف الحصول على رأس المال ويعد كسبا لحملة الأسهم من خلال تعظيم القيمة على المدى الطويل ، وأخيرا فهو يعد كسبا للاقتصاد القومي من خلال النشاط المستقر والمستمر.والأكثر كفاءة للشركات التي تعمل في ظله .

6- تفادي وقوع مشاكل محاسبية ومالية وهذا ما يخلق استقرار نشاط الشركات الاقتصادية و تجنب حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو في الأسواق المالية كما يساعد على خلق جو يسود فيه الاستقرار و بالتالي التنمية الاقتصادية

(زويلف،2006، ص 07)

8 –لوحظ كذلك الإقرار بأهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الإقتصادي الرأسمالية و التي تعتبر أهم استراتيجياتها هو الاعتماد على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، و نظرا إلى توسع حجم نشاطات الشركات و تعقد تسييرها خاصة بالنسبة لآليات المراقبة على مهام المدريين أصبح انفصال الملكية عن الإدارة شرط أساسي لاستمراريتها مما أدى بالشركات إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية بأقل التكاليف خاصة منها التمويلات المصرفية فاتجهت إلى أسواق المال التي تتميز بتزايد انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق.

لكن في هذا النوع من التمويل طرحت عدة تساؤلات حول ضرورة النظر إلى القواعد التنظيمية والمالية والمحاسبية والرقابية الكفيلة بحماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين في الشركات ، وذلك ما ينوه له مفهوم حوكمة الشركات و المهام المنوطة إليه في تعزيز إرساء اطر العلاقات الشفافة و النزيهة بين الأطراف المنتمية إلى المنشأة المعنية ، ويكون هذا من خلال معرفة حقوق و واجبات كل أصحاب المصالح في تلك الشركات من خلال تفعيل دور التدقيق في الممارسات المحاسبية و المالية بالاعتماد على مخرجات مختلف الهيئات والمنظمات والمجالس المهنية المتخصصة . **(مسعد، 2014،ص501)**

9- من المزايا أيضا هو توجيه و تدبير جميع وظائف المنشأة لإرساء نظام محكم يسير به جميع مسؤوليات وواجبات و كذا مهام و دور أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمنشاة ، مع ضرورة التقيد بمبدأ حماية حقوق أصحاب المصالح من الملاك والمساهمين لذا تعظيم قيمة المنشأة يفرض علينا الالتزام بإقرار و وضع تكامل فكري و تطبيقي لمفهوم الحوكمة وذلك من خلال:

9-1أن الالتزام بتطبيق جوانب الحوكمة يزرع الثقة ما بين المتعاملين مع المنشأة سواء الداخليين آو الخارجيين وهذا ما يؤثر ايجابيا على أداء المنشأة .

9-2أن تحقيق التوازن في أسعار الأسهم ، لن يتحقق إلا من خلال تسعير الأسهم في ضوء المعلومات المتاحة و لا يكون هذا إلا في السوق الكفء و الذي يتميز بعدالة توفر المعلومة ، وهو ما توفره الحوكمة في هذا الإطار من خلال الشفافية

في المعلومات المتاحة

9-3- المعايير و المبادئ السليمة للحوكمة تدعم و تفعل كفاءة الإدارة المالية وبما أن النظام السليم للتقارير المالية و المحاسبية مصدره المعلومات المحينة والتي تبنى عليها القرارات الاستثمارية السليمة بما يدعم مفهوم تعظيم القيمة .

9-4-الاعتماد على جودة معايير الحوكمة يساعد على زيادة القدرات المالية للمنشآت كما أنه يخلق نوعا من المرونة في المعاملات الإقليمية و الدولية، و بتالي ينعكس ايجابيل على قيمة المنشأة.

9-5- إن ارتباط الحوكمة بالتغير الهيكلى في مكونات البيئة الإنتاجية والتسويقية بالمنشآت يخلق نوعاً من المنافسة الحادة بين المنشآت الاقتصادية ،و نظراً لبعض المتغيرات مثل التطور الحديث في نظم التكنولوجيا كالذكاء الاقتصادي ،وإلحاح بضرورة التقيد ببنود الجات ، وما نتج عن التطورات السريعة التي خلقت المنافسة والذي أدى كذلك إلى انفصال الملكية عن الإدارة ،كل هذه التغييرات عززت قدرة المنشأة على المنافسة في سوق الأعمال ومن ثم تعزيز قيمتها السوقية .

المبحث الرابع :قياس درجة الالتزام بمبادئ الحوكمة و أهميتها في خفض مشكلة تضارب المصالح

المطلب الأول : قياس درجة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة

الحوكمة الجيدة للمنشآت أصبحت الشغل الشاغل . ولا تكون إلا إذا التزمت المنشأة بتطبيق المبادئ والقيم والمعايير التي تضمن الشفافية والمساءلة، وهذا لضمان نجاح

أي عمل على المدى الطويل. إذن كيف يمكننا القول أن المنشأة تلتزم بمبادئ الحوكمة؟ للإجابة عن السؤال سنتطرق إلى النقاط التالية (**عزمي الشعيبي، 2021،ص22**):

1. مدى الالتزام بمبدأ تنظيم اجتماع الهيئة العامة :

تحتاج إلى جميع الأعضاء وهذا لاتخاذ القرارات مع احترام الوقت لتنظيم اجتماع العام كما يتم ذلك على عدة مراحل بالنظر إلى كيفية عقدها، ومن يمكنه الحضور وكيف يتم التصويت وكيفية إعداد المحضر.

كذلك يؤخذ بعين الاعتبار نوعية الاجتماعات من ناحية درجة أهمية القرارات التي تتخذ فنجد :

1-1 اجتماعات عادية: يجتمع كل عام و يتعلق الأمر بتسيير الإداري والأداء السليم للمنشاة، غالبًا ما يفتتحها المكتب أو مجلس الإدارة، ويمكن أن تتعلق بالتقرير المالي السنوي كذلك يدرس هذا النوع من الاجتماعات في تعيين أعضاء جدد.

1-2 اجتماعات غير عادية و تتعلق بالمواضيع الاستثنائية و كمثال تعديل القانون الأساسي للمنشاة، كما يتميز هذا النوع من الاجتماعات بدراسة القوانين التي تتعلق بقرارات أصحاب المصالح .

2. مدى الالتزام بمبدأ الإفصاح و الشفافية:

تهدف المنشات باختلافها نشاطها إلى السعي لضمان الإفصاح عن جميع الأمور الجوهرية من حيث الدقة و الوقت ، بهدف التحكم في الوضع المالي و التنظيمي و لا يكون هذا إلا بالاعتماد على القواعد المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات، وطرق

تصنيف المعلومات وتوقيت الإفصاح عنها، كما أن جميع المنشات تسعى إلى تطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال الإفصاح والشفافية مثل معايير وتوجيهات ستاندرد أند بورز العالمية للإفصاح والشفافية(S&P) بهدف خلق ميزة تنافسية تجذب بها عدد من المساهمين.

و الالتزام بمدى الإفصاح و الشفافية يخضع إلى طبيعة تصنيف المعلومات و يظهر من خلال :

02-01) الإفصاح عن المعلومات الأساسية:

تُعَرف المعلومات الأساسية بأنها المعلومات التي تتعلق بأوضاع وأنشطة المنشأة من حيث الأداء و درجة تأثيرها على المحيط الداخلي أي داخل المنشأة و المحيط من الخارجي من خلال السوق المالي بما فيه سعر السهم.

02-02) الإفصاح عن المعلومات المالية:

المعلومات المالية وهي معلومات القوائم المالية السنوية التي تبنى عليها قرارات إدارة المنشأة و كذا مجلس الإدارة مع إلزام نشرها وتوزيعها على المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

02-03) الإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة:

تقرير مجلس الإدارة يشمل معلومات تعرض فيه عمليات المنشأة و كذا جميع العوامل المؤثرة للمنشاة وهذا خلال السنة المالية الأخيرة بهدف تحويله إلى كل

الإطراف المنتمية إلى المنشأة ، كما أن هذا التقرير يكون خاضع لأحكام و قواعد لوائح حوكمة الشركات المعد من طرف النظام العام المنشأة.

02-04)الإفصاح المتعلق بمبادئ الحوكمة :

مبادئ الحوكمة هي احد الالتزامات التي تقوموا عليها السياسات العامة للمنشاة و تشمل النقاط التالية :

- ✓ النظام الأساسي للمنشاة .
- ✓ التقارير السنوية لمجلس الإدارة.
- ✓ القوائم المالية الأولية الدورية و السنوية .
- ✓ تقارير لجنة المراجعة السنوي.
- ✓ تقارير مدى التزام بمبادئ حوكمة الشركات .
- ✓ محاضر الجمعيات العامة للمساهمين ومداولاتها.
- ✓ تقارير المراجعين و المحاسبين و كذا المدققين.

02-05) الإفصاح المتعلق بسياسات المسؤولية الاجتماعية و التي تمس العمال المجتمع و البيئة .

كما ننوه بضرورة وضع قواعد و قوانين تقنن نظام التصريح والإفصاح للمعلومات خدمة لمبادئ المنشأة وتفادي المخاطرة بمصالح أطرافها.

3-المساعدة على خفض الفجوة المعلوماتية بين المنشأة و أصحاب المصالح :

إن اهتمام المستثمرين ينصب على تحديد مدى فعالية ممارسات الحوكمة من خلال

تفعيل مبدأ الشفافية و الإفصاح،لأنه يوفر احتياجات المستخدمين من المعلومات و يهدف أيضا إلى تفعيل التزام المنشأة من خلال عدم التماثل بين كبار وصغار المستثمرين.

4-دعم مبدأ حماية المساهمين:

حماية حقوق المساهمين يعتبر الهدف الرئيسي من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة وهذا من خلال آليات شفافية التقارير المالي، ويؤشر الارتباط بين شفافية التقارير المالية و مصالح المساهمين من خلال إيجاد حالة آمنة بأسواق المال ، على عكس الافتقار إلى الوضوح أو الغموض بأسواق المال الذي يكلف اثأر سلبية على مصالح المساهمين.

كذلك يظهر دعم مبدأ حماية المساهمين من خلال خلق الثقة مع المساهم و التي تتضح شكل دعم حقوق مساهمي الأقليةمن خلال تأسيس جمعية الدفاع عن المساهمين الأقلية و هذا يعتبر تعويض عادل عن السلطة التي يتمتعون بها.

(الارضي، 2021،ص521)

5-دعم القدرة على مساءلة الإدارة :

في اجتماع الاتحاد الدولي للمحاسبين FACافي 19 -20أبريل 2011لوزراء المالية لأكبر عشرين اقتصاد بالعالم G20 خلص الاجتماع على ضرورة إعداد برامج على إقرار إعداد تقارير مالية تتسم بالشفافية من اجل خلق الثقة مع المستثمرين لجلب استثماراتهم و بالتالي تعزيز قراراتهما الإستراتيجية و التكتيكية للمنشاة و لا يكون هذا

إلا بمساءلة الإدارة من خلال انتهاج مبدأ الإفصاح ،وتجدر الإشارة إلى أن مساءلة الإدارة تظهر على شكل إظهار حاجة المستمرين بالسوق للتعرف على أفعال وسياسات و تصرفات إدارة المنشأة .

و لنجاح قدرة مساءلة الإدارة الالتزام بشفافية التقارير المالية ، لكن تغير العالم من خلال تسارع حركة الممارسات التي تشهدها الأسواق المالية جعل مبدأ الشفافية من اهتمامات صانعي السياسات الاقتصادية وبالتالي فأن الشفافية والمساءلة ثنائية متفاعلة مع بعضها البعض، بحيث أن الشفافية تسهل مراقبة الإدارة ،في حين أن المساءلة تعزز الشفافية وبتالي يسهل على كل من الإدارة و المستثمر إدراك المتابعة لبعضهم البعض و بتالي يعتبران آليات تقييم تخلق قيمة لكل طرف . **(الارضي، 2021،ص522)**

6-مظاهر عدم الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة

إن هدف أي منشاة اقتصادية باختلاف حجمها وشكلها القانوني وتنظيمها وقطاع نشاطها وثقافتها مدرجة في السوق المالي أو لا ،نجاح استثمارها يعود إلى طبيعة أداء حوكمتها. لذا عليها قياس مؤشرات التي توضح مظاهر عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة و هذا لبلورته في التسيير الجيد الإدارة.

(https://jacquesgrisegouvernance.com، 2012).

لكن عدم الاستغلال الجيد في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المنشات يظهر من خلال :

1. زيادة قوى الفساد
2. زيادة نسبة الطرد الاستثماري
3. الضبابية في الخطط الإستراتيجية
4. زيادة عدم الثقة ما بين أصحاب المصالح
5. ظهور حالات عدم الالتزام بالقوانين التنظيمية
6. عدم وجود قياس للمؤشرات المتعلقة بالحوكمة

المطلب الثاني :أهمية الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح.

غياب تطبيق الأساليب والمعايير المستخدمة في إدارة شؤون المنشات الاقتصادية التي تتحكم في سلوكيات الأفراد العاملين فيها ضمن المستويات الإدارية و كذا التشغيلية باختلاف مستوى تنفيذهم للمسؤوليات المناط بهم، من الأسباب التي كانت وراء وقوع الأزمات المالية وانهيار الشركات و ظهر هذا من خلال منح الموظفين و العمال و أصحاب المصالح ثقتهم إلى أشخاص غير مؤتمنين على واجباتهم داخل المنشأة،خاصة من خلال عدم التزامهم بالقوانين المشرعة لنشاط المنشأة في الوقت الذي لكان بإمكان هؤلاء الموظفين والمدراء إثارة التساؤلات حول مختلف القضايا المشكوك في مصداقيتها وانسجامها مع مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.

سارعت بعض الدول و المنظمات إلى وضع قواعد لتجنب تضارب المصالح كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة بهدف حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة مع المنشأة

بحيث كانت السباقة في وضح القوانين لتجنب تضارب المصالح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و هذا ما تشير إليه أهم مبادئها(**بتول محمد نوري ،2011،ص46**):

1. الالتزام بوضع إطار حوكمة يمتاز بمنهجية فعالة ،و هذا للتشجيع على إبراز التحاليل الخاصة بالقرارات المتخذة من طرف المستثمرين مع ضرورة تفادي أي تعارض يؤثر على مصلحة المنشأة و يكون هذا بالاعتماد على المحللين والسماسرة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرهما.

2. ضرورة تطبيق مبادئ السوق الكفء و الذي يتميز بإيصال المعلومات في الوقت المناسب ، لتسهيل عمل المراجعين المستقلين ، و هذا ما التزمت به عدداً من الدول بهدف ضمان نزاهة هذه المهن من خلال منح الحرية لهذه الوسائط حتى تتفادى التناقضات خدمة لتحفيز المنشات الاقتصادية ومجالس إدارتها لإتباع ممارسات جيدة للحوكمة.

3. من تجارب الدول من ناحية تضارب أصحاب المصالح هو أن على المنشات الاقتصادية أن تجد الحل الأفضل في طلب الإفصاح التام عن التضارب الذي يحدث في المصالح حتى يسمح للمنشاة إيجاد الكيفية التي تتعامل معها في هذا الظرف لوضع هيكل حوافز للعاملين والشكل الآتي يوضح دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح.

الشكل رقم (03-01):دور الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح

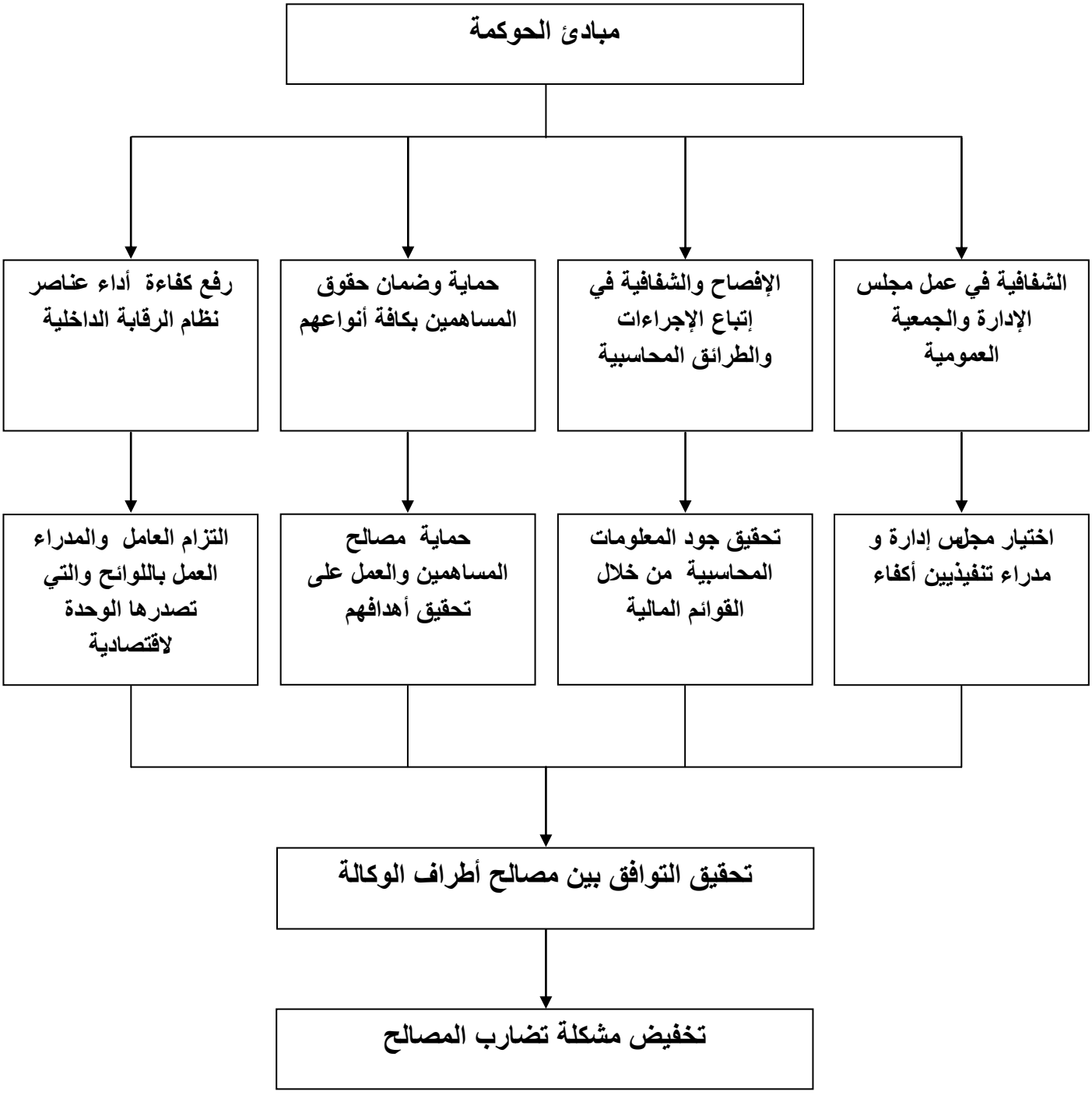

المصدر : حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالةالملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة (جامعة محمد دحلب البليدة (18-19 ماي 2011)

كما أن حوكمة الشركات لها استراتيجيات في تعظيم قيمة منشآت و لنجاحها لابد لها وأن تتوافر لها مجموعة من المقومات والمحددات والخصائص وإلى تسهل من تحقيق هدف تعظيم القيمة وتشمل :

أ- مقومات حوكمة الشركات

تمثل المقومات التالية الركائز الأساسية لنظام حوكمة الشركات والتي تساهم في تكوين الإطار الفكري لها وتشمل :

1- الدعم الحكومى المتمثل في إصدار القوانين ولوائح العمل المنظمة لها .

2- وجود ميثاق للمنشاة ينظم العلاقات بين المتعامل معها،كما يهدف على المحافظة على التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة على أساس التعاون والمسئولية.

3- تكوين اللجان الأساسية من لجان المساهمين ومجلس الإدارة .

4- هيكل تنظيمي فعال يترجم ميثاق المنشأة في إجراءات المعدة من طرف مجلس الإدارة .

5- فعالية و نجاعة نظام التقارير الذي له القدرة على تطبيق الإفصاح والشفافية في نقل المعلومات.

6- تعدد مستويات الرقابة سواء الداخلية والخارجية على أداء المنشأة .

7 - الحوكمة ليست مجرد وسيلة رقابة، وإنما إستراتيجية و صورة مستقبلية للنمو تحدد بدرجة كبيرة مصير المنشات خاصة في مجال حوكمة الأداء المالي و بالتالي خفض تكلفة الوكالة.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول،يمكن القول أن تطبيق مبادئ الحوكمة من طرف المنشأة الاقتصادية هو التزام يعزز مستوى الثقة بينها و بين مساهميها على استثماراتهم، كما يسمح هذا بوضع مؤشرات نستطيع من خلالها قياس مدى توافق مصالح الإدارة التنفيذية مع مجلس الإدارة للحد من المخاطر التي تستهدف المنشأة و بتالي رسم وضعية المنشأة التي تسهل المستثمر أو المساهم في اتخاذ قراراته الاستثمارية.

كذلك يكن القول أن تطبيق مبادئ الحوكمة يحفظ حقوق و مصالح الأطراف وأصحاب المصالح دون أن ننسى دورها في خلق و تعظيم قيمة المنشأة.

الفصل الثاني

تعظيم قيمة المنشاة

تمهيد:

تهدف المنشاة باختلاف نشاطها من خلال القرارات الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية إلى تعظيم قيمتها و ثروة أصحاب المصالح،و لا يكون إلا بانتهاج أساليب تحقق الأهداف الطويلة الأجل و القصيرة الأجل،و هذا ليس بالأمر السهل لان فكرة القيمة و الثروة ظهرتا قديما بحيث كان الاقتصاديون الأوائل من وضعوا مفاهيمهما و كيفية حسابهما بحيث تمثلت القيمة و الثروة في نسب الفوائد و التدفقات المالية و غيرها.

و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلىتحديد أهداف المنشاة الصناعية باعتبارها موضوع أطروحتنا و التي تهدف إلى خلق القيمة و تعظيم ثروتها، و هذا من خلال فعالية علاقتها مع أصاحب المصالح من مساهمين، عمال ومؤسسات الدولة.

المبحث الأول (مفهوم التقييم و أهدافه)

أن المنشاة الاقتصادية أو غيرها تتأثر و تؤثر في محيطها سواء الداخلي أو الخارجي و لدراسة أو معرفة اثأر هذا التأثير يجب استخدام مؤشرات نستطيع من خلالها تقييم أدائها اتجاه كل العوامل التي تربط معها علاقات .

إذن عملية التقييم باختصار هي الأدوات التي تنتهج من طرف أجهزة المنشاة بصفة علميةو منهجية لتحديد مسار أدائها.

المطلب الأول :مفاهيم عامة عن عملية التقييم ،أهدافها و دوافعها

مفاهيم عملية التقييم : اختلفت مفاهيم عملية التقييم باختلاف الرواد و المفكرين و هذا حسب أهدافهم و غاياتهم،و من خلال هذا الاختلاف سنتطرف إلىأهم المفاهيم :

I-1المفهوم الأول :

من النظرة الاقتصادية فان عملية التقييم هي مراقبة العمليات المتكررّة في الحياة الاقتصادية المعاصرة بسبب تغيرات قوانين السوق، وهذا لعدم حصانة المنشاة من تأثيرات المحيط الداخلي آو الخارجي سواء إن كانت المنشاة مدرجة أم غير مدرجة في السوق المالي .**(CLAUDE, 2003 P 19)**

I-2المفهوم الثاني :

القيمة في اللغة تشير إلى الثمن الذي يقوم به الشيء أو السعر العادل بدون زيادة أو نقصان والواجب سداده مقابل الحصول على الشيء واقتناءه ،كما أن الاقتصاديون أو علم الاقتصاد قدم مفهوم القيمة بأنه عملية استبدال .

I-3المفهوم الثالث :

قيمة المنشاة بأنها المبلغ النقدي أو الثمن العادل في حال استمرارها و بالتالي فهي إجمالي القيمة السوقية للأسهم العادية، باعتبارها هو سعر السهم مضروبا في عدد الاسم القائمة لدى المنشاة، و كذا القيمة السوقية للاقتراض.

بحيث تتوقف هذه القيمة على مجموع التدفقات أو المكاسب المتوقعة في المستقبل مع مراعاة المخاطر المتوقعة عند اكتساب هاته التدفقات .

كما تصاغ القيمة السوقية للمنشاة بمعادلة رياضية:

قيمة المنشاة =القيمة السوقية العادلة +القيمة السوقية للأسهم الممتازة +القيمة السوقية لأسهم للدين +حصة الأقلية –النقد و الاستثمارات

ومن خلال هذه المعادلة نستنتج أن قيمة المنشاة باعتبارها الثمن أو السعر دون زيادة أو نقصان التي من خلالها تدفع للحصول على أصل معين في وقت معين .

كما أن مفهوم القيمة تختلف مفاهيمه حسب أنواع تطبيقاته العملية و تكون كالأتي:**(عزت، 2004 ,ص 811)**

ا–**قيمة الاستمرارية** : هي قيمة المنشاة عند بيعها لطرف أخر سواء معنوي أو طبيعي وهي مستمرة في نشاطها.

ب–**قيمة التصفية** :هو المبلغ المتحصل عليه عن بيع أصل منفصل عن بيع المنشاة المالكة لهذا الأصل.

ج–**القيمة الدفترية** :هي القيمة المحاسبية عند شراء أصل من أصول للمنشاة و من جانب الأسهم العادية فان القيمة الدفترية والتي تعتبر قيمة تاريخية لا مستقبلية أي قيمة السهم في ميزانية المنشاة والتي تساوي حاصل قسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم،مع التطرق إلى نقطة أن القيمة الدفترية لا يؤخذ اثرالتضخم في تقويم الأسهم.

د–**القيمة السوقية** :هي قيمة أصل المنشاة عند بيعه في السوق ، أما من حيث السهمفان القيمة السوقية هي قيمته التي تدفع عند شرائه و تعتمد هذه القيمة على دخل المنشاة بحيث يستخدمها المستثمر في استراتيجيه لتحقيق الأرباح.

هـ.القيمة الاقتصادية:هي التي تعتبر قيمة مستقبلية لا تاريخية كالقيمة الدفترية بحيث يعبر عن قدرة الأصل على توفير التدفقات النقدية بعد الضرائب لمن يشتري هذا الأصل.

المطلب الثاني : أهداف و مراحل التقييم

التقييم يعتبر من أهم الآليات التي من خلاله نستطيع معرفة توجه نشاط المنشاة كما يتميز بمراحل التي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

II -1أهداف التقييم

يعتبر تقييم المنشاة من الممارسات الصعبة لأنها عمليات متكررة و دورية تتبع اتجاه نشاط المنشاة، و من اجل هذا تستخدم عدة أساليب أهمها فرضيات مختلفة و أدوات رياضية مختلفة.

و عمليات التقييم تؤخذ بعين الاعتبار جميع العناصر التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشرأو غير مباشر، إيجابية أو سلبية على قيمة المنشاة في لحظات محددة .

كما يهدف تقييم المنشاة إلى الوصول إلى سعر يعكس واقعها، ومن أهم العناصر التي تؤثر على التباينفي قيمة المنشاة طول الوقت ،التكلفة ،الجودة ،كما يمكننا أن نلخص بعض أهداف التقييم في النقاط التالية **(ATTAR, 2014 P 86,87)** :

-نقل ملكية الأسهم في المنشاة و هذا بهدف تحديد سعر البيع المناسب.

-عملية تهدف إلى الاستحواذ على حصة في منشاة أخرى لتحيين القيمة الجديدة للسهم ومقارنتها بسعر الاستحواذ.

-إعادة هيكلة وظائف المنشاة بهدف خفض تكاليف نشاط المنشاة، و التحسين الدائم لجودة منتجاتها.

-هي عملية أيضا تحتمل إقامة اندماج منشاة مع أخرى ،وهذا لإعادة التقييم وتحديد قيمتها.

-كما تعتبر عملية التقييم وسيلة أيضا عند تصفية المنشاة من خلال تحديد سعر بيعها

II-2:مراحل التقييم:

إن عملية تقييم المنشاة عملية جد حساسة و دقيقة تراعى فيه عدة جوانب كجانب الحجم ، نوع النشاط هل مدرجة في السوق المالي.

و للقيام بهذه العملية يجب المرور بعدة مراحل نلخصها في ما يلي:

II-2-1:المرحلة الأولى

✓ **جمع المعلومات:** تعتبر هده المرحلة من أهم المراحل الأساسية في تقييم المنشاة باعتبار أن صدق المعلومة مؤشر ايجابي في تقييمها ،والمعلومة تكون على شكل مؤشرات اقتصادية ، مالية ،جبائية تستغل في تحليل محفظة المنتجات و كذا الوظائف و الخدمات المنتجة من طرف المنشاة ،إضافةإلى مدى استعمال التكنولوجية مع التطرق إلى علاقة المنشاة بالبيئة و اثر نشاطها عليها.

كما أن المعلومة تؤخذ على شكلين :معلومات رقمية و معلومة غير رقمية

من خلال الجدول التالي سنقوم بأعداده لوضع المقارنة بين النوعان

جدول (2-1) :**أشكال المعلومات الواجب جمعها لتقييم المنشاة**

معلومات غير رقمية	معلومات رقمية
وضعيةمباني و فروع المنشاة	الوضعيات المالية من ناحية التقارير المحاسبية
مقابلات او محادثات مع عدد معين من الموظفين	تقارير المدقيين الداخليين و الخارجين
التنظيم الهيكلي للمنشاة	طرق اهتلاكات الأصول الثابتة
السلوكات الفردية و الجماعية للأفراد داخل المنشاة	وضعية الكتلة الاجرية
طبيعة نماذج التسيير .	تقييم رأس المالي الاجتماعي .
المستوى العلمي و المهني للموظفين كل حسب مهامه	كمية النفايات و مصاريف معالجتها
مدة خبرة المنشاة في مجال نشاطها	
مستوى الاستعمال من ناحية تكنولوجية الآلات و المعلومات	
شروط و بيئة العمل	
حصة المنشاة في السوق المحلي و الدولي	
علاقات المنشاة مع زبائنها و موردها	

المصدر:المصدر : من اعداد الطالب على اساس مجموعة من المراجع

من خلال الجدول يتضح لنا المفارقة بين نوعان من المعلومات رقمية و هي الكمية أي التي يمكن أن نقيسها و معلومات غير رقمية أيكيفية و التي لا يمكن إن نقيسها و لكن نستغلها مثل طبيعة التسيير المنتهج.

كما أن المعلومات زيادة على اختلاف أشكالها كما رأينها في الجدول،نجدها تأخذ الصيغة الزمنية فمنها المستقبلية و منها الماضية.

✓ **المعلومات الماضية :**

غالبية المعلومات مصدرها من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية ، كما يمكن الحصول عليها من الميزانية العامة، جدول حساب النتائج و كذا جدول التدفقات النقدية للخزينة كل هذا يتطلب المستندات المحاسبية على مستوى كل مصلحة من مصالح المنشاة .

هذه المعلومات غايتها معرفة الإنجازات السابقة مقارنة مع الميزانيات، أو ما إذا كانت هناك اختلافات ملحوظة ولماذا. إذن يجب مناقشة الأرقام الرئيسية مع المديرين التنفيذيين المعنيين **(CLAUDE, 2003 PAGE 19)**

✓ **-المعلومات المستقبلية:**

يعتبر هذا النوع من المعلومات الأكثر أهميةً باعتباره أن الحلقة الأساسية لدى المستثمر الجديد للمنشاة مهما كانت نسبة حيازته لرأس مالها، هذا النوعمن المعلومات يستعمل في التقييم من خلال تحييناالمداخل و التي بواسطتها تنشئ خطط العمل للمنشآت الغير مدرجة في السوق المالي .

أما غير هذا فان المنشآت المدرجة في السوق المالي المعلومات المستقبلية تستنبط من خلال بعض المعالم و المؤشرات مثل :معدل النمو الخاص بالتدفق النقدي .

و مع كل هذه المعلومات فان المعلومة التي تتميز بالمصداقية يوجه استعمالها بالإيجاب لدى للمستثمر الجديد .(عصمت, محمد بن حمو، 2015،ص15)

II-2 -2المرحلة الثانية

القيام بتشخيص المنشاة من عدة مناظر أهمها:

II-2 -2-1-تشخيص المنشاة من المنظور الاقتصادي

إن دور التشخيص الاقتصادي من خلال جمع المعلومات هو معرفة و فهم لنموذج المنتهج من طرف المنشاة من خلال بعض الموضوعات الرئيسية.

بحيث قبل الشروع في تقييم المنشاة، يجب إجراء تحليل اقتصادي للمنشاة ليعكس خصائص القطاع التي تعمل فيه و السوق المنتمية و يكون هذا بالقراءات التالية:

- ✓ قراءة وتحليل نقدي للتقارير السنوية للمدققين و محافظي الحسابات من نظرة فهم القواعد والمبادئ المحاسبية التي تتبعا المنشاة .
- ✓ قراءة النظرة الإستراتيجية التي تنتهجها المنشاة من خلال البيئة الخارجية وشروط تطوير المنشاة في سوقها (نوع السوق ، المنافسة ، اللوائح ، العلاقات بين العملاء والموردين) و كذلك الخصائص الداخلية (مزيج المنتج، السوق ظروف الإنتاج ، شبكات التوزيع، ثقافة الشركة ، الخ).
- ✓ قراءة المستوى المالي من خلال تحليل محددات الأداء الاقتصادي والمالي للمنشاة على المدى الطويل و هذا بهدف معرفة الواقع الاقتصادي للمنشاة.

II-2 -2-1 -2الموضوعات الرئيسية للتشخيص

1:طبيعة نموذج العمل :

طبيعة العمل للمنشاة تعتمد على ثلاثة مبادئ رئيسية:

- ✓ نظرة إدارة المنشاة إلى كيفية تحديدالقيمة داخل المنشاة.
- ✓ تحديد آليات المنشاة في توليد الإيرادات و الهوامش، وتقاسم القيمة بين أعضاء المنشاة.
- ✓ صياغة إستراتيجية تهدف إلى الحفاظ على القدرة التنافسية للمنشاة وتنميتها في بيئة تنافسية، بحيث يصف هذا النموذج النوايا الإستراتيجية للمنشاة من خلال تحديد أعمالها و كيفية تطويرها،كما أنه يساعد في توعية المستثمرين حول كيفية خلق الإيرادات والأرباح والقيمة النهائية وتوزيعها.

II-2 -2-2 التشخيص الاستراتيجي :

الهدف من التشخيص الاستراتيجي هو دراسة البيئة الخارجية وظروف تطور المنشاة في سوقها، و يكون على أساس طبيعة نموذج عمل المنشاة . بحيث هذا النوع من التشخيص يمر على خطوتين :تشخيص الخارجي والتشخيص الداخلي.

إن دور التشخيص الاستراتيجي يكمن في:

1 مراقبة السوق وقياس حدة المنافسة بين المنشات الاقتصادية بنفس القطاع.

2 تحليل ظروف العرض والطلب.

3 فهم عمل المنشاة ومجالات أعمالها الإستراتيجية.

4 تحليل وضعيات ظروف الإنتاج وشبكات التوزيع.

5 تحديد نقاط القوة والضعف في الأعمال التجارية وكذلك الفرص والمخاطر المتعلقة ببيئتها بانتهاج مقاربة SWOT.

6 تحديد عوامل النجاحLES FACTERUS CLES الرئيسية والموارد والمهارات الإستراتيجية داخل القطاع.

II-2 -2-2-1خطوات التشخيص الاستراتيجي :

II-2 -2-2-1-1خطوات التشخيص الخارجي :

التشخيص الخارجي يرتكز على تحليل السوق والبيئة خارجالمنشاة،كما يدرس :

1 العلاقات بين المنشاة ومنافسيها الأساسيين.

2 نوعية العلاقة مع العملاء (شبكات البيع ، التوزيع) والموردين (شبكات التوريد)

3 نوعية العلاقة مع الهيئات المالية و الخدمات الحكومية (السلطات الضريبية المنظمات الاجتماعية).

الشكل التالي يوضح أهم النقاط الأساسية التي يرتكز عليها التشخيص الخارجي

الشكل (02-01): التشخيص الخارجي للمنشاة

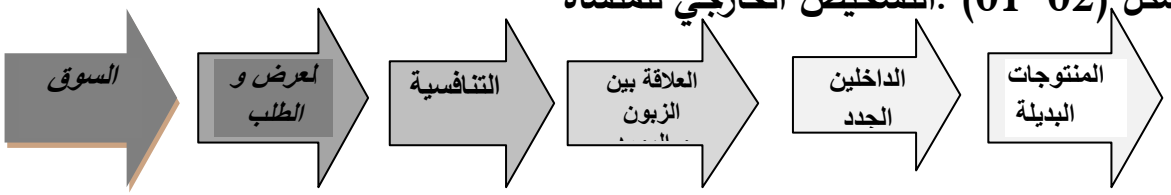

Source JEAN Etienne Palard ,Franck Imbert Guide Pratique D'EVALUATION D'ENTREPRISE .EYROLLES ;2013 ;France ;P24

من خلال الشكل يعتبر السوق هو الركيزة الأساسية في عملية تقييم المنشاة، بحيث يعتبر تجانس السلوك بين شراء وبيع المنتوج الذي يلبي احتياجات الزبون من خلال شبكة التوزيع و بالفائدة على نشاط المنشاة ، وبالتالي فإن السوق ليس قطاعًا اقتصاديًا بل هو مكان مناسب ، وهو أساس المهنة التي تمارس فيها المنشاة كفاءتها الصناعية أو التجارية أو الخدماتية معينة. و هو أيضايعتبر المكان الذي تنشط فيه المنافسة.

بمجرد أن تحدد المنشاة سوقها، يمكن تقسيمها وفقًا للمتغيرات الجغرافية (المحلية والإقليمية والوطنية والأوروبية ، والعالمية) والمتغيرات الاجتماعية (الفاخرة والمنتجات متوسطة المدى ، ومستوى الدخول).

كما أن السوق يقيم بثلاثة خصائص أساسية أهمها:

* **نمو السوق:**

ينظر إليه من حيث الحجم و يقصد بمعدل نمو المبيعات، رقم الأعمال و عدد الزبائن كل هذهالمؤشرات لتقييم المنشاة .

كذلك نمو السوق ينظر إليه من حيث القيمة ،و يعتمد فيه على بيع المنتوج و الطلب عليه أما نظرة السوق من جهة الاستدامة فهو أساس النمو شريطة تواكب المنشاة مع الابتكارات التكنولوجية والمنتجات الجديدة ،التغيرات في البيانات الاقتصادية، التغيرات

الديموغرافيةو كمثال التطور السريع لمنتجات الهاتف المحمول في البلدان النامية مما سبب في خلق تغييرات في سلوك المستهلك.

* **مخاطر السوق :**

مخاطر السوق عادة تتعلق باضطرابات الأسعار أو الأحجام المتداولة كما أن اختلال التوازن بين العرض والطلب والتغيرات في العلاقة بين المنافسين في السوق تشكل مخاطر لسوق و الذي ينعكس بالسلب على نشاط المنشاة.

كما يمكنناأن نتطرق إلى نقطة هامة هو أن المنشاة لها خطر عند تقديم منتجاتها أول مرة في السوق أو حالة إحلال أو الاستبدال ، بحيث سيظهر منتج المعدات الأولى دائمًا أكثر أهمية في نظرالمستهلك الذي لا يمتلكها بعد،على العكس من ذلك إذا كان المستهلك يمتلك المنتوج بالفعل ، فسوف يميل دائمًا إلى تأجيل استبداله في انتظار ظروف أفضل، بمعنى آخر أن المنتجات البديلة يتميز فيها الاستثمار أكثر حساسية للظروف الاقتصادية العامة منمنتجات المعدات الأولى.

* **حصة السوق :**

الحصة السوقية يقصد بها المركز الذي تحتله المنشاة في سوقها و الذي يعبر عنه نسبيا أو مطلقا، بحيث يمكن أن تأخذ الأشكال التالية :

-**الحصة السوقية المطلقة:**تساوي النسبة بين المبيعات (في الحجم أو في القيمة) للمنشاة مقارنة بالمبيعات المسجلة في قطاع السوق الرئيسي.

$$\text{-الحصة السوقية المطلقة} = \frac{\text{اجمالي مبيعات المنشاة}}{\text{اجمالي مبيعات السوق}}$$

-**الحصة السوق النسبية:** تساوي النسبة بين المبيعات (في الحجمأو بالقيمة) مقارنة بمبيعات رائد السوق المسجلة في السوق الرئيسي

حصة السوق النسبية من إجمالي مبيعات المنشاة

$$\text{الحصة السوقية النسبية} = \frac{\text{اجمالي مبيعات المنشاة}}{\text{اجمالي مبيعات القائد}}$$

كما أن قيمة المنشاة تتأثر من ناحية حصتها من السوق و هذا من خلال من:

*ولاء معين لعملائها الذين يجددون بشكل منتظم.

*حجم الشراء مع المنشاة.

*رؤية أفضل لنشاطها .

*موقف قوة اتجاه عملائها وموردیها

الشكل (2-2): خصائص السوق

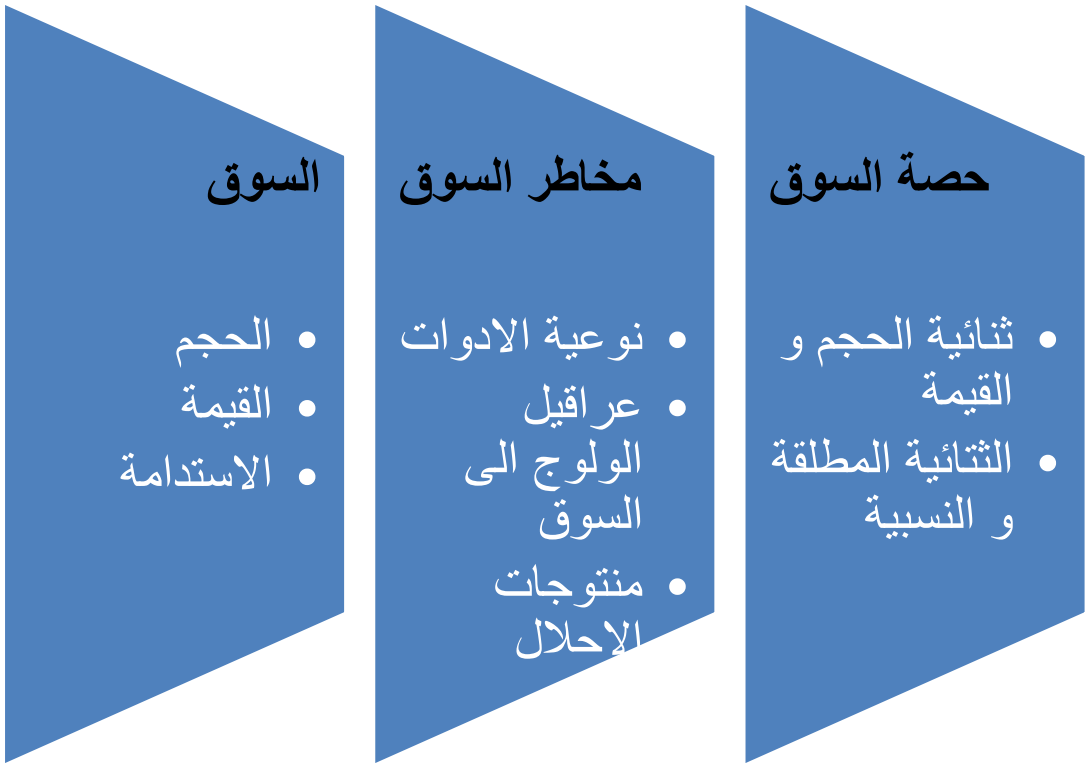

المصدر :

JEAN Etienne Palard ,Franck Imbert Guide Pratique D'EVALUATION D'ENTREPRISE EYROLLES ;2013 ;France ;P86

II-2 -2-3 التشخيص الداخلي :

تقييم كفاءة المنشاة يعتمد على معرفة قدرتها في التكيف مع احتياجاتها والعراقيل التي تؤثر عليها خاصة الداخلية .

إذن التشخيص الداخلي له فائدة في القدرة على تحديد ما إذا كانت موارد المنشاة المتاحة لها عامل أساسي في اغتنام الفرص التي توفرها البيئة و استغلالها أيضا لتفادي التهديدات و هذا ما تطرق إليه المفكر مكاييل بورتر.

إذن تقييم الموارد يعتمد على مؤشرات متنوعة ومتغيرة تختلف باختلاف مجال استعمالهاو لحساب هذا المؤشرات تعتمد على طرق رياضية أهمها ثلاثة طرق أساسية في تقييم المنشآت الاقتصادية و هي :

* طريقة الذمة المالية .
* طريقة قيمة المردودية .
* طريقة فائض القيمة GOOD WILL.

II-2 -2-3-1: طريقة التقييم باستعمال مدخل الذمة المالية :

طريقة التقييم باستعمال الذمة المالية تتصف عن باقي الطرق بميزة الصفة التاريخية للمنشاة باعتباراستعمال يعتمد على الميزانيات و عدد الملاحق .

كما تعتبر من الطرق السهلة لان قراءتها تعتمد على الممتلكات الخاصة بالمنشاة أي لها صفة السكون ،كما أنها تحدد قيمة المنشاة من خلال طرح ديون المنشاة من كل القيم الحقيقية الخاصة بها.

كما لهذه الطريقة طرق فرعية أهمها :

✓ **طريقة الأصول الصافية المحاسبية Actif net comptable (ANC)**

تستعمل هذه الطريقة في تقييم أصول المؤسسة على أساس التكلفة التاريخية و هذا استنادا إلى الدفاتر و السجلات المحاسبية مع الأخذ بعين الاعتبار التزامات الغير، وهذا بعد جرد ما تملكه المنشاة من أصول، ويعبر عن هذا بالمعادلة الرياضية الآتية : **قيمة المنشاة =إجمالي الأصول –الديون**

و ما يعاب في هذه الطريقة هو أن قيمة الأصول المسجلة في الدفاتر و الميزانيات المحاسبية لا تأخذ بعين الاعتبار القيم الحقيقية، و إنما القيم التاريخية .

✓طريقة الأصول الصافية المحاسبية (Actif net comptable corrigé (ANCC)

إن الهدف من وراء هذه الطريقة هو تصحيح طريقة الأصول الصافية المحاسبية من حيث التقييم للعناصر المكونة لممتلكات المنشاة المسجلة و الغير مسجلة في الميزانيات ،مع اخذ بعين الاعتبار القيم الحقيقية و كذا حتمية الاهتلاكات و التضخم ويعبر عن هذه الطريقة بالمعادلة التالية :

قيمة المنشاة =مجموع القيم للأصول –إجمالي الديون

✓الطريقة الجوهرية(Valeur substantielle (USB

تعريف هذه الطريقة يرتكز على مجموع الأصول المادية و الملموسة للمنشاة و التي تستعمل لتحقيق أهدافها دون أخد بعين الاعتبار طرق تمويلها ،و لحساب هذه القيمة نستعمل المعادلة التالية :

القيمة الجوهرية =الأصولالإجمالية المصححة +مصاريف الاستثمار الضرورية للحفاظ على الأدوات الموجودة +الأملاك المستأجرة بقيمتها الاستعمالية –العناصر خارج الاستغلال

و لحساب هذا النوع من القيمة نتبع الخطوات التالية :

- لا تؤخذ بعين الاعتبار العناصر المادية و المعنوية الغير اللازمة في الاستغلال في تحديد قيمة الأصول .
- العناصرالمعنوية يقصد بها غير فائض القيمة مثل:براءات الاختراع،الماركات .
- جميع الاستثمارات اللازمة للاستغلال، حتى و لو كانت مؤجرة تضاف إلى قيمة الأصول.
- المصاريف الإعدادية تؤخذ بعين الاعتبار في حساب القيمة الجوهرية .

✓ **طريقة الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال Les capitaux permanant nécessaires a l'exploitation (CPNE)**

هذه الطريقة ترتكز على الأموال الدائمة اللازمة للنشاط الاستغلالي للمنشاة ،إذأن حجم الأموال الدائمة تمول جزء من الاستثمار و الجزء الأخر يرجح إلى رأس المال العامل والذي يقوم النشاط الاستغلالي لتحقيق التوازن المالي، ومن هذا المبدأ يتضح لنا أن هذه الطريقة جديرة بالأحقية باعتبارها طريقة ترتكز على ممول النشاط الاستغلالي ويعبر عن هذه الطريقة بالمعادلة الرياضية التالية :

الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال=الأصول الثابتة للاستغلال +الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال +الأصول الثابتة الإيجار +الأصول الثابتة المستأجرة

II-2 -2-3-2طريقة التقييم بالمردودية :

ترتكز هذه الطريقة على التدفقات المستقبلية للمنشاة عكس الطريقة السابقة،أي أنها تقييم المنشاة من جانب توقعات الأرباح المستقبلية و ليست قيمتها و التي تكمن

فيما هو ممتلك من عناصر ،كما تعتبرهذه الطريقة مؤشر لمشتري المؤسسة لان اهتمامه يصب على إرباحه المستقبلية .

كما أن هذه المقاربة تعتمد على أساسياتأهمها:

* اختيار النتيجة الناجعة من مختلف عمليات التقييم (الربح الصافي ،إمكانية التمويل الذاتي ،الحصص ،الخزينة .....)
* الاعتماد على المردوديةالحالية آو المردوديةالمستقبلية.

مع العلم أن الربح يأخذ عدة أشكال من القيم قد يكون مرد وديةو قد يكون تدفقات خزينة و قد يكون نسبة سعر السهم على الربح

ومن هذا نستخلص إنهده الطريقة تشمل ثلاثة طرق للتقييم و هي :

➢ **طريقة مقاربة الربح :**

الملاحظ في هذه الطرق أنها تعتمدعلى معدلات التحيين وهذاما يميز هذه الطريقة و كذلك تعتمد على المعطيات المستقبلية ،كما ان هذه الطريقة تفرع إلى ثلاثة (3) طرق و هي :

❖ **قيمة المردودية**

العمليات الاقتصادية في تحليل أو تقييم الوضعية المالية للمنشاة تستعمل قيمة المر دوديةكمؤشر لذلك ،لذا قيمة المر دوديةيعتبر كل مؤشر نقدي لقياس كفاءة الوسائل البشرية و المادية للمنشاة ،لذا دائما تأخذ بعين الاعتبار النتيجة مقارنة بالوسائل المستعملة و العبارة الرياضية توضح لنا كيفية حسابها

قيمة المردودية = النتيجةالوسائل / المستعملة

و عند حساب المر دوديتي ،نقوم بتحديد قيمة المؤسسة و التي من خلالها نقوم بتحين متوسط الربح المتوقع بمعدل استحداث معين ،و يعبر عنها بالصيغة الرياضية التالية :

$$\sum_{t=1}^{N} \frac{B}{(1+I)^t} = V$$

بحيث المتغيرات هم :

V=قيمة المؤسسة

B=متوسط الربح

N=عدد السنوات

I=معدل الاستحداث

- **طريقة التقييم PER(نسبة سعر السهم /الربح):**

تعتبر هذه الطريقة من أهم الطرق في تقييم المنشاة باعتبارها تقيم السهم بالاعتماد على نسبة PER

PER= سعر السهم / الربح للسهم

كذلك يمكن حساب PER من المعادلة التالية :

PER= قيمة المنشاة في البورصة / ارباح المنشاة

قيمة المنشاة =سعر السهم ×عدد الأسهم

إرباح المنشاة =الربح المخصص للسهم الواحد ×عدد الأسهم

و عند حساب قيمة المنشاة بدلالة PERنجدها تساوي

$$V=E\times\frac{P}{E}$$

V:قيمة المنشاة

E:الربح الإجمالي للمنشاة.

$\frac{P}{E}$:نسبة سعر السهم /الربح و هذا مصدره البورصة.

من خلال هذه المعدلات نجد أن هذه الطريقة تعطي لنا العلاقة ما بين السعر و الربح الحالي للمنشاة من خلال عدد السنوات.

- **طرق التقييم المعتمدة في تحييناربا حالأسهم (التوزيعات):**

تعتبر هاته الطريقة مؤشر بواسطته نتبع مسار وضعية السهم في السوق بالنسبة لحاملته إذ أن هدف المساهم هو تحقيق إرباح في المستقبل من خلال شراءو بيع ما ينجر من أرباح طيلة امتلاك السهم .

و لتحديد قيمة السهم نعتمد على معادلتين أساسيتين و هما :

✓ **معادلة D'I Fisher**

$$\mathbf{P=\sum_{t=1}^{n} \frac{divt}{(1+K)^t} + \frac{Pn}{(1+k)^n}}$$

بحيث :

P0:قيمة المنشاة للسنة t

K:معدل التحيين (المر دوديةِ المتوقعة للمساهم إي حامل السهم)

Pn:سعر بيع السهم

Divt:أرباح الأسهم في نهاية السنة

✓ **معادلة Gordon SHAPIRO**

$$P0=\lim_{n-1}\left[\frac{div}{(1+k)} + \frac{div\,(1+g)}{(1+K)^2} + \frac{div\,(1+g)^2}{(1+K)^3} \dots\dots\dots \frac{div\,(1+g)^n}{(1+K)^{n+1}}\right]$$

بحيث :

DIVتمثل قيمة أرباحالأسهم الموزعة في السنة الأولى

$div_{(1+g)^2}$ تمثل قيمة ارباح الاسهم الموزعة في السنة الثانية

➢ **طريقة التقييم المرتكزة على التدفقات النقدية :**

ترتكز الطريقة على التدفق النقدي نتيجة النشاط الاستغلالي للمنشاة، و الذي يمثل السيولة التي تدفقت إلى الخزينة أوالبنك ،و بهذه الطريقة نستطيع تحديد قيمة المنشاة

مع اخذ بعين الاعتبار مخاطر الاستثمار ،و يمكن التعبير عن الطريقة بالمعادلة التالية :

Dcf=EBE –IMPOTS–BFR+AMORTISSEMENT–INVESTISSEMENT

بحيث :

Dcf:تدفقات الخزينة المستحدثة

IMPOTS:المرد ودية الخام

BFR:الاحتياج لرئس المال العامل

AMORTISSEMENT:المخصصات للاهتلاكات و مؤونات

INVESTISSEMENT:الاستثمارات

II–2 –2–3–3طريقة التقييم بالاعتماد على فائض القيمة GOOD WILL

إن من أهم الركائز الأساسية في هذه الطريقة والتركيز على التقييم الذي يخص ميزانية المنشاة أي مجموع الأصول و مجموع الخصوم و هذا من خلال العناصر المعنوية التي تميز المنشاة من خلال أهم النقاط:

* خبرة وتجربة و كفاءة العمال .
* وفاء الموردون و الزبائن المنشاة .
* علامة جودة المنتوج و الخدمة.

* الميزات التكنولوجية و المعرفية التي تتميزبها المنشاة عن باقي المنشآت .

ويعرف بريلمان ومار مفهوم فائض القيمة GOOD WILLأو شهرة المحل Fonds Commerce انه القدرة أو الكفاءة التي تتمتع بها المنشاة على تحقيق أرباح وهذا نتيجة الاستغلال الجيد لجميع العناصر الغير مادية و التي يصعب تقييمها مباشرة ويكون هذا مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمنشاة .

و يكون فائض القيمة ايجابي عندما يكون دور العناصر المعنوية فعال في تحقيق أرباح بمعدل أعلى من مكافآت الأموال الموضوعة و الضرورية للسير الحسن للمنشاة ،و إذا كان العكس فإننا نكون أمام حالة نقص قيمة BadWill

إذن كذلك هذه الطريقة نستعمل فيها طريقتين

✓ **الطريقة الغير مباشرة (طريقة الممارسين)**

هاته الطريقة تتطلب الاعتماد على الأصل الصافي المحاسبي المصحح (ANCC) وهذا لحساب فائض القيمة و القيمة الإجمالية للمؤسسة

V=GW+ANCC

حيث :

V: القيمة الإجمالية للمنشاة

GW:فائض القيمة

ANCC:الأصل الصافي المحاسبي المصحح

من خلال طريقة الممارسين قاموا بوضع معادلة GW بدلالة سعر الفائدة المستعمل في الدولة و المعبر عنه ب I" و كذلك بدلالة الربح الصافي و هذا من خلال المعادلة التالية:

$$GW=\frac{1}{2I}(B-iANCC)$$

.وإذا عوضنا GWالمعادلة الأولى و المتعلقة بقيمة المنشاة نجد :

$$V=ANCC+\frac{1}{2I}(B-iANCC)$$

✓ **الطرق المباشرة :**

هذه الطرق تختلف حسب العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار كالمداخل و الأرباح الناتجة على استغلال الأصول الغير المعنوية .

ومن بين أهم الطرق :

➢ **: الطريقة الانجلوسكسونية (طريقة المردودية المباشرة)**

هذه الطريقة يفترض فيها أنالمداخل و الإرباح التي تنتج نتيجة النشاط الاستغلالي للمنشاة من جانب الأصول المعنوية الثابتة و التي تؤول إلى ما لا نهاية بحيث تكتب المعادلة لحساب فائض القيمة على الشكل التالي :

$$GW=\frac{RENTE\ \ DE\ GOOD\ \ WILL}{KGW}$$

KGW:معدل التحيين الخاص ب فائض القيمة

RENTE DE GW:وهي مرد وديع فائض القيمة و التي تحسب بالطريقة التالية:

بحيث RENTE DE GW=RPE−RPT

RPE=النتيجة التقديرية للاستغلال (الاستغلال الجمالي لجميع الأصول)

RPT=النتيجة التقديرية أي الحسابية أوالنظرية.

و هو كذلك يمثل النتيجة المتوقعة في حالة عدم اكتساب المنشاة لأصول معنوية.

- **طريقة المردودية المباشرة المحدودة أو المنتهية :**

بما أن الطريقة الانجلوسكسونية تتميزبالأصول المعنوية ذات المدة لا متناهية ،نجد العكس في هذه الطريقة باعتبارها تمتاز بالأصول المعنوية بمدة محدودة،وهذا بسبب ارتفاع شدة المنافسة مع المنشاتالأخرى و التي تهدف إلى تحقيق نفس فائض القيمة حيث نميز في هذه الحالة تقلص في مدة التحيين .

يكون عادة ما بين ثلاثة (3) سنوات إلى ثمانية (8)سنوات، و تمثل هذه الطريقة بالشكل التالي :

$$\text{GOOD WILL} = \sum_{i=1}^{n} \frac{\text{Rente de Good Will}}{(1+\text{KGW})}$$

KGW:معدل التحيين الخاص GW

n:عدد السنوات

من خلال المعادلة نفترض أن مرد وديق فائض القيمة ثابتة خلال عدد من السنوات (n) سنة نتحصل على المعادلة التالية :

$$\text{GOOD WILL} = \text{Rente de Good WiLL} \times \frac{1-(1+\text{KGM})^{-1}}{\text{KGM}}$$

المبحث الثاني نظرة المنشاة في تعظيم قيمتها

يعتبر مسعى تعظيم القيمة هدف جميع الأطراف الفاعلة بالنسبة للمنشاة، وتختلف نظرتهم حسب تأثيركل طرف في المنشاة،إذن اختلاف النظرات يخلق اختلاف في المفاهيم لموضوع تعظيم القيمة و من أهمها :

المطلب الأول :مفهوم تعظيم قيمة المنشاة و استراتيجياتها

1-مفهوم تعظيم قيمة المنشاة:

إن تعظيم قيمة المنشاة هي الاستراتيجيات طويلة المدى التي تعظم قيمة الاستثمارات لأصحاب الملكية و أموال الاقتراض، بحيث تقوم المنشاة بإحصاء أو مقارنة المقترحات الاستثمارية و ما حققته من عوائد و مخاطر .

و يتضح تعظيم قيمة المنشاة من خلال القرارات الاستثمارية و التي تكون في صورة شراء الأصول التي تولد نقدية اكبر من تكلفتها **(محمد صالح والاخرون، 2003،ص26)**كما يظهر تعظيم القيمة من خلال :

- بيع سندات و أسهم لتوفير نقدية اكبر من تكلفتها.
- توفر السيولة لمواجهة مخاطر القرارات الاستثمارية .

كما ننوه أن تعظيم قيمة المنشاة هي محصلة قرارات الاستثمار و قرارات التمويل التي تتخذ من طرف إدارة المنشاة لزيادة القيمة السوقية لا سهمها بأقل مخاطر .

إذن يمكن إن نقول أن قيمة المنشاة تمثل درجة الترجمة المالية من خلال التسيير الأمثل لأداء المنشاة باختلاف وظائفها التنظيمية و الإدارية و التشغيلية مع الاهتمام

أيضا بالهدف الحالي ألا وهو الربح و التي يعتبر هدف أني ليس باستراتيجي بعيد المدى .

2—أهداف تعظيم قيمة المنشاة

المنشاة دائما تبحث عن كيفية استمرار و توسيع نشاطها و لا يكون إلا بوجود مؤشرات تتبع لوضع الاستراتيجيات، و من بين المؤشرات هي قيمة المنشاة باختلاف أنواع القيم .

لذا تعتبر القيمة هي التعبير النقدي عن وضعية المنشاة،و السؤال المطروح ماهي أهداف تعظيم هذه القيمة من طرف المنشاة ،وللإجابة عن هذا السؤال سنتطرق إلى بعض الأهداف و هي كالأتي :

- تعظيم الثروة باعتباره هدف استراتيجي وتعظيم الأرباح باعتباره هدف تكتيكي .
- تعتبر هدف استراتيجي طويل الأجل و لايكون هذا إلا بتعظيم القيمة الحالية لاستثمارات الملاك و التي تزيد من القيمة السوقية للأوراق المالية مع مراعاة المخاطر المصاحبة لهذا الهدف .
- تعتبر هدف لملاك المنشاة من منظور الفرق الايجابي ما بين الإجمالي للقيمة الحالية و تكاليف المنشاة و هذا ما يخلق إرباح للمستثمرين و كذا حاملي الأسهم و التي تعود بجلب استثمارات نتيجة سياسات التوزيعات الإرباح .
- تهدف كذلك إلى تحقيق التوازن ما بين العوائد المتوقعة و درجة المخاطرة فكمثال على ذلك إذا قررت المنشاة أن تزيد من نسبة السيولة والتي تعتبر

تفويت لفرصة الاستثمار ،فهذا سيقلل من درجة المخاطرة من جانب مواجهة الالتزامات في حين هذا القرار أيضا سيؤثر على المنشاة من جانب قيمة الأرباح.

- تعظيم قيمة المنشاة يهدف كذلك إلى التأثير على القسمة السوقية للسهم.

3-استراتيجيات تعظيم قيمة المنشاة:

تسعى المنشآت بانتهاج عدة سياسات أهمها تنويع العملاء والموردين مع مراعاة تكاليف التشغيل و هذا باستخدام آليات في تقييم الإنفاق التقديري بالإضافة إلى البحث عن الميكانزمات التي تستطيع من خلالها تخفيض الضرائب، بما في ذلك إعادة هيكلة إمكانات الأعمال، كما أن المنشاة تستخدم استراتيجيات بعيدة المدى و هذا لنفس الهدف و من أهم الاستراتيجيات

✓ **إستراتيجية توزيعات الأسهم.**

إن عملية توزيع الأرباح تتمثل في توزيع جزء من أرباح المنشاة على مساهميها و هذا بعدما تقر به الجمعية العامة لمجلس الإدارة ،وفي أغلب الأحيان الدفع يكون نقدًا كما يمكن ان يكون الدفع عن طريق تخصيص أسهم جديدة ويعتبر هذا بديهيا لكن المنشاة تضع استراتيجيات من ناحية توزيع الأرباح بهدف خلق ثقة مع مساهميها و كذلك آلية لجذب مستثمرين جدد و من خلال هذا سنتطرق إلى أهم الاستراتيجيات أهمها :

- **-عائد الأرباح:**

و هو ان المنشاة تعتمد على إستراتيجية في جذب عدد اكبر من المساهمين و هذا بالاعتماد على عائد أرباح مرتفع والذي يمثل توزيع الأرباح المدفوعة لكل سهم مقسوماً على سعر السهم. كذلك يشير عائد الأرباح المرتفع إلى أن الشركة تدفع أرباحاً كبيرة مقارنة بسعر أسهمها.

- **برنامج توزيعات الأرباح:**

تسطير المنشاة لبرنامج منتظم لتوزيع أرباحها يعتبر إستراتيجية تعزز بها قيمة المساهمين و بالتالي تجذب المستثمرين على المدى البعيد الذين يبحثون عن مصدر دخل ثابت.

- **إعادة استثمار الأرباح:**

يمكن للمنشآت أن تعتمد على هذا النوع من استراتيجيات بحيث تسمح للمساهمين بإعادة استثمار أرباحهم في أسهم إضافية من أسهم المنشاة و بالتالي رفع عدد أسهمهم يؤدي إلى زيادة رأس المال.

- **إستراتيجية الدمج والاستحواذ:**

بما أن المنشآت الاقتصادية تواجه مشكلات خاصة في النمو و الديمومة، و في ظل الحركة الاقتصادية التي يشهدها العالم ، و مع ارتباطها مع متعاملين،لازم عليها وضع استراتيجيات تستطيع من خلال السيطرة على السوق بانتهاج إستراتيجيتين

إما الاستحواذ أو الاندماج مع منشئات أخرى و هذا حسب الوضعية التنافسية التي تتميز بها في السوق.

و لاتخاذ هذه القرارات عليها أن تعتمد على موازنات اقتصادية التي تقوم عليها عمليات الاندماج والاستحواذ لتحسين أدائها و كفاءتها.

و كما نعلم أن قرارات تنفيذ عمليات الاستحواذ والاندماج التي تتخذ من طرف المنشاة الاقتصادية ارتكاز استراتيجياتها تقوموا على أساس الوضعية المالية و الإدارية بحيث مراحل تنفيذ قراراتها تتم على مراحل من تحضير ،تفاوض و تكامل كل هذا يشترط و يدعم بقوانين و ترتيبات مالية ..**(Olivier Meier, 2003)**

✓ **<u>إستراتيجية نمو الإيرادات:</u>**

تسعى دائما المنشآت الاقتصادية إلى تعظيم قيمتها على مدى فترة أطول من الزمن من خلال تركيز فريق إدارتها على المشاريع أو الاستثمارات التي تمتاز بنمو المرتفع و لا يكون هذا إلا بتحليل عوامل النجاح لكل مشروع بالاعتماد على خصوصيته في مجال التكنولوجيا المتقدمة، معلومات المحيط الداخلي و الخارجي.

بالإضافة إلى هذا كذلك إدارة المنشاة تبحث عن إيجاد مكان مناسب، في الوقت المناسب تستقطب به فئة الزبون المناسب لتستثمر قي قنوات توزيع منتجاتها كي تحقق فرصة السيطرة على السوق بعد امتلاكها لميزة تنافسية ، و من خلال هذا تحقق رؤية مستقبلية واضحة تحول كل تهديد أو مخاطرة لفرصة تنمي به إيراداتها

(McKaskill, 2010 page 144)

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة على قيمة المنشاة

إن أي قرار تتخذه المنشاة له عواقب إما ايجابية او سلبية على قيمة المنشاة أو القيمة السوقية لأسهمها، لذا نقول أن إدارة المنشاة قراراتها تتأثر حسب عوامل داخلية و خارجية ومن أهم العوامل المؤثرة :

1- :العوامل الداخلية:

و هي العوامل التي تستطيع من خلالها الإدارة أن تتحكم فيها و تتمثل في :

أ-القرارات المتخذة من طرف الإدارة و هذا لتوليد أرباح و تدفقات نقدية و تتمثل هذه القرارات في الاستثمار،و تظهر في أصول المنشاة و قرارات التمويل و المتمثلة في الخصوم و كذا حقوق الملكية،إذن يمكن كل هذه القرارات لها تأثير على قيمة المنشاة .

ب-سياسات توزيع ارباح المنشاة على الملاك و التي تعتبر من اهم العوامل المؤثرةعلى قيمة المنشاة، و لا سيما في ظل تحولات المحيط او البيئه الخارجية للمنشاة ،لذا على المنشاة ان تضع الكيفية المثلى لهذا الغرض ،بحيث يجب ان تتبع ثلاثة بدائل و هي:

- -ادخار كافة الارباح المحققة
- -توزيع كافة الارباح المحققة
- -و هو الاكثر استعمالا أي ادخار جزء و توزيع الجزء الاخر على الملاك و يكون هذا مرتبط بالقرار النهائي للتوزيع دون المساس بقيمة المنشاة .

ج- تكاليف الوكالة و التي نتجت عن قرار فصل الملكية عن الادارة بسبب تضارب المصالحبحيث الزم الملاك على البحث عن مدراء لهم خبرة في التسيير الاداري و المالي غير ان هذا القرار يستلزم مبالغ نقدية و مزايا عينية تسخر للمدراء الذين تم اختيارهم لادارة المنشاة .

لكن الملاحظ ان العلاقة ما بين تكلفة الوكالة و قيمة المنشاة هي علاقة عكسية أي كلماارتفعت تكلفة الوكالة انخفضت قيمة المنشاة والعكس صحيح ويظهر هذا من خلال :

- -تضخيم النفقات الادارية بسبب عدم اتباع سياسات الترشيد.
- -عدم اتخاذ القرارات المناسبة لاستغلالها في الفرص الاستثمارية للمنشاة .
- -المصالح الشخصية لاعوان ادراة المنشاة تستوجب عليهم اتخاذ قرارات محايدة بغرض الاحتفاظ بمناصبهم وهذا لا يعود بالفائدة على قيمة المنشاة **(جاسم، 2017،ص71)**

2-العوامل الخارجية :

بما إننا تطرقنا إلى وجود عوامل داخلية أثرت على قيمة المنشاة، فهناك عوامل خارجية لها تأثير و أهمها:

ا-طبيعة السياسة المالية المنتهجة من طرف البلد التي تشغل فيه المنشاة نشاطها بالإضافة إلىإجراءات البنوك المركزية من معدلات الخصم و الفائدة المعلنة دون أن ننسى المخاطر المتوقعة للاستثمارات البديلة.

ب–قيود الاستثمار حيث تطرق القانون الجزائري إلى ترسيخ مبدأ حرية الاستثمار مهما كانت طبيعة المستثمر أجنبيأو وطني ،مقيم أو غير مقيم يرغب في الاستثمار .

ج–اختيار استثماره في ظل احترام التشريع و التنظيم المعمول به .

د–الدعوة إلى الالتزام بالشفافية و المساواة في التعامل مع الاستثمارات

(الجريدة الرسمية الجزائرية،2022،ص06)

المطلب الثالث:المخاطر المؤثرة على المنشاة في تعظيم قيمتها

المخاطرة هي احتمال تحقيق خسارة مالية أو بعبارة أخرى هو احتمال وجود فارق ما بين ماهو محقق مقارنة بما هو متوقع ،إذن من هذا المفهوم نستطيع القول ان المخاطرة بالنسبة للمنشاة مرتبط بالعائد و بالتالي متعلق أيضا بقيمة المنشاة . كذلك من خلال تعريف المخاطرة يصادفنا مرادف أخر ألا و هو عدم التأكد بسبب المعلومة و التي تعتبر هي العامل الأساسي التي تحدث الفارق ما بين هذين المرادفين، لكن لكل منهما تعريف:

- فالمخاطرة يمكن قياسها و هذا من طرف متخذ القرار الذي يستندإلى معلومات في تقييم المخاطرة .

لكن عدم التأكد لا يمكن قياسها من طرف متخذي القرار وهذا لانعدام المعلومة.

- المخاطر تختلف باختلاف الجهة المصدرة، فمثلا الأوراق المالية الحكومية استثماراتها تتمتع بضمانات عالية أي خالية المخاطرة ، أما استثمار في أسهم

الشركات المساهمة فتتسم بمخاطرة و هذا لانعدام الضمانات خاصة في التدفقات النقدية من حيث الحجم و توقيته .

إذن من خلال هذه المفاهيم نستطيع أن نقيم مفهوم المخاطرة إلى قسمين **(عدنان تايه النعيمي،2009،ص101)**

- ✓ **مخاطرة غير نظامية** :هي تقلب عوائد سهم معين و مقياسها الإحصائي هو الانحراف المعياري.
- ✓ **مخاطرة نظامية (سوقية)**:تقلب عوائد جميع أسهم الشركات نتيجة عوامل مشتركة ويعتبر هذا النوع له أثر على الاقتصاد الوطني ومقياسها الإحصائي هو معامل بيتا .

من خلال أقسام المخاطرة نجد أن المستثمر أوأصحاب القرار يجد صعوبة في اختيار القرار لذا نجده مضطر إلىإتباع خطوتين تفضيل المخاطرة و قياس المخاطرة.

ا-**تفضيل المخاطرة**: المستثمر يبحث على اختيار المخاطرة الأقل تكليف لذا يتطلب تحديد ثلاثة سلوكيات اساسية :

1-**المتجنب للمخاطـــــرة** :المستثمر أو المدير يرغب بعائد متوقع اكبر وهذا تعويضا لمخاطرة محتملة.

2-**لا يكترث للمخاطرة** :نظرة المدير أو المستثمر اتجاه المخاطرة نظرة جمود أي نظرته إلى التغير في العائد المتوقع يصاحبه ثبات في المخاطرة .

3-**الباحث عن المخاطرة:** هنا المستثمر أو المدير يمتاز بالمغامرة أيأن اهتمامه بالمخاطرة يتناقص كلما توقع عائدا اكبر و يعتبر هذا سلوك استثنائي .

ب-**قياس المخاطرة:**

العلاقة بين العائد و المخاطرة هي علاقة طردية و بما أن العائد مفهومه مالي فان المخاطرة كذلك مفهومها مالي لها قياس إحصائي.

المبحث الثالث:-مؤشرات خلق القيمة

المنشاة باختلاف حجمها و نشاطها تعتمد على مؤشرات مالية لتقييم قدرتها على خلق قيمة تجعلها مستديمة محققة لأهدافها وأهدافأعوانها،و من بين أهم المؤشرات : القدرة على التمويل الذاتي ،تدفقات الخزينة، الفائض الإجمالي للاستغلال مؤشرات المردودية ،اثر الرافعة المالية ،طريقة كونان و هول دار...الخ.

من خلال هذا سنعطي تعريفات على أهم المؤشرات المالية المستعملة في المنشآت الاقتصادية.

المطلب الأول : المؤشرات المالية المستعملة في المنشآت الاقتصادية

من أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة من طرف المنشات لتقيم مسار نشاطها في خلقة لقيمة مضافة:

1-القدرة على التمويل الذاتي :

إن السياسات المالية المنتهجة من طرف المنشاة و لاسيما سياسات التمويل و التي تعتبر من المحاور الأساسية خصوصا في مرحلة النمو، و لتقليل من مصادر

التمويل الخارجي ،يوجد هذا المؤشر و الذي تكمن أهميته في تبيان جميع الموارد الجديدة المحققة نتيجة نشاط المنشاة والذي يحتفظ به كمصدر تمويل لعمليات نشاط المنشاةالمستقبلي .

2-تدفقات الخزينة :

التدفق النقدي هو وثيقة تلخص و تشرح التباين في النقد، ويعتبر مؤشر أساسي و منتشرًا على نطاق واسع في المعايير وفي الممارسة العملية، لأنه يوافق مع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، كما يوفر أيضا الوسائل لتقييم الشركات من حيث قدرتها على توفير السيولة واحترام التزاماتها باعتباره مؤشر يمتاز بالشفافية و الموضوعية و هذا من أهم مبادئ الحوكمة ،كما يتعدى استخدامه في أساليب تقييم الشركات خاصة من حيث تقييم مخاطر التخلف عن السداد .

(Bernard Esnault, 2008,p64)

3-**اثر الرافعة المالية:**

مؤشر الرافعة المالية يوضح زيادة مستوى الاستثمارات والأرباح من رأس المال المستثمر ومع ذلك، فإن حساب هذا المؤشر نجده فيحالتين :

الحالة الأولى :في حالة تجاوز المر دودية الاقتصادية تكلفة الديون، فهذا يمثل لنا مؤشر ايجابي ، وتتأثر المر دودية المالية بشكل إيجابي.

الحالة الثانية :عكس ذلك أي أن المر دوديق الاقتصادية تكون اقل من تكلفة الديون و بالتالي يؤدي تأثير الرافعة المالية إلى مضاعفة الخسائر. هذا "تأثير بوميرانج" أو "تأثير جماعي" والذي سيكون أقوى كلما ارتفعت الرافعة.

و يمكن تمثيله رياضيا بالصيغة التالية :

اثر الرافعة = مجموع الاستثمارات /مجموع الأموال الخاصة

كما يمكن حسابه كذلك بالصيغة التالية

اثر الرافعة = المردوديق المالية –المردوديق الاقتصادية

بحيث

المرد وديق المالية=النتيجة الصافية /الأموال الخاصة

المرد وديق الاقتصادية =نتيجة الاستغلال بعد الضريبة /الأموال الخاصة

4-**طريقة كومان و هولدار :**

هي طريقة دالة النتائج حيث تمت الدراسة من سنة 1970 إلى غاية 1975من طرف كونان و هولدار على 190منشاة صناعية و متوسطة (95 منشاة جيدة و 95 منشاة متعثرة)،حيث أسفرت النتائج على نموذج رياضي يرتكز على نسب مالية والتي تؤشر على احتمال الإفلاس للمنشاة ،كما يهدف هذا المؤشر على إيضاح مدى قوة أداء المنشاة

الصيغة الرياضية مكتوبة على الشكل التالي

$$R=Z= 0,24\ R1 + 0,22\ R2 + 0,16\ R3 - 0,874R4-0.10R5$$

بحبثZ نتيجة وضعية المؤسسة التي تم تحليلها **un score Z à la société analysée**

بحيث

R1 =الفائض الإجمالي عن الاستغلال **/مجموع الديون**

R2=الأموال الدائمة **/مجموع الأصول**

R3=/ **مجموع الأصول**

R4=المصاريف المالية **/ رقم الأعمال خارج الرسم**

R5=مصاريف المستخدمين **/ القيمة المضافة**

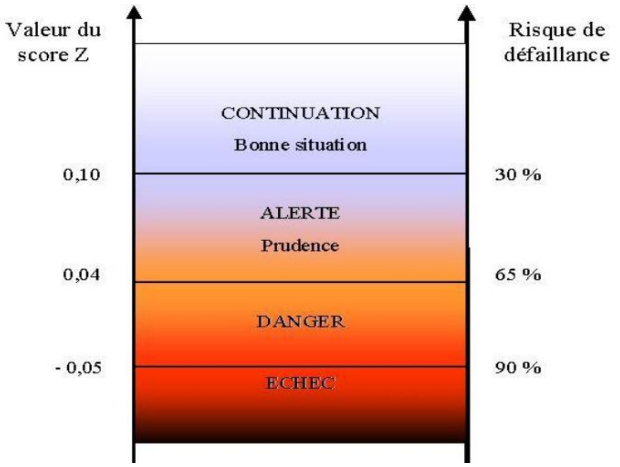

z≤4% وضعية المنشاة في خطر

4%≤ z≤ 9% وضعية المنشاة حذرة

z>9% وضعية المنشاة مستقرة

جدول (02-02): نموذج Conan Et Holder

قيمة z	وضعية المنشاة	احتمال الإفلاس(%)
z>0.16 0.09<z<0.16	**وضعية ممتازة** **وضعية جيدة**	10> 10-35
0.04< z <0.09	**وضعية خطيرة**	35-65
0.05-< z <0.04 z<0.05	**وضعية صعبة** **إفلاس**	65-90 >90

المصدر :محمدالطاهر عامري ،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ،المجلد (08)

العدد (02) 2024،ص 40

المطلب الثاني:نظرة المنشاة إلى الربح و القيمة

تبين للمنظرين الماليين من خلال دراسة تكلفة التمويل و الظاهرة في الخصوم و حقوق الملكية أن هدف تعظيم الريح هو عامل نجاح في الأجل القصير و هو كذلك يعتبر من المؤشرات المهمة في نظر الدائنين و أداة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام مواردها.

لكن تختلف النظرة بالنسبة للمالكين و حملة الأسهم العادية باعتبار في نظرهم أن القيمة السوقية للسهم هو المؤشر الأساسي و الرئيسي كونه يمثل نتاج القرارات المالية في الاستثمار و التمويل و تقسيم الأرباح من جانب.

ومن جانب آخر من حيث :

-القيمة الزمنية للنقود والتي تتأثر بالتضخم و تفضيلات الاستهلاك الحالي .

-مخاطر التدفقات النقدية وكذا زمن الحصول عليها نتيجة المخاطرة في درجة تقلب التدفقات المتوقع الحصول عليها من خلال استثمارات المنشاة والتي تؤثر على أسعار السهم في السوق **(النعيمي والتميمي،2009 ،ص26)**

المبحث الرابع :دور علاقات أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المنشاة

كما نعلم أن كل العملاء الاقتصادية الذين يمتازون بروابط مباشرة أو غير مباشرة مع المنشاة تختلف مصالحهم حسب مساهماتهم لها، بالإضافة إلى مسافة الارتباط و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى توضيح دور كل عميل من العملاء اتجاه المنشاة من منظور تعظيم قيمة كل طرف منها .

المطلب الأول:أبعاد قيمة المنشاة اتجاه أصحاب المصالح

تختلف قيمة أصحاب المصالح إلى قيمة المنشاة من خلال نظرة كل منهم اتجاهها

فنجد :

I-نظرة أصحاب المصالح إلى قيمة المنشاة:

إن نظرة أصحاب المصالح إلى قيمة المنشاة تختلف حسب الموقع الانتماء و المتمثل في العمال، المدراء، مجلس الإدارة الخارجي، العملاء، الموردين، مؤسسات الدولة النقابات والاتحادات و المجتمع المدني .

1-1انظرة المساهمين:

إن نظرة المساهمين نحو قيمة المنشاة تصب في تحديدالأهداف التالية :

- ✓ محاولةالمحافظة على أموالهم وتعظيم عوائدهم وهذا بتتبع معدل نمو الأسواق.
- ✓ الالتزام بمواعيد صرف وتوزيع الأرباح .
- ✓ التأثير على الملاّك للحصول على كل المعلومات الخاصة بإستراتيجيةالمنشاة

I-2نظرة العمال :

تتعدد نظرة العمال إلى قيمة المنشاة حسب اختلاف أهدافهم اتجاهها ،

و يمكن أن نلخص نظرة العمال في النقاط التالية :

- ✓ تحسين شروط بيئة العمل .
- ✓ دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف العمال .
- ✓ التحفيز المادي و المعنوي للعمال.

✓ إشراك العمال في القرارات الإستراتيجية و التكتيكية للمنشاة .

I-3نظرة الزبائن:

يعتبر الزبون هوالعامل الأساسي التي توجه إليه المنشاة جميع أهدافها، باعتباره مصدر لإيراداتها من جهة ،و من جهة أخرى فالزبائن كذلك لديهم أهداف اتجاه المنشاة .

إذن تتلخص قيمتهم اتجاه المنشاة في:

✓توفير جميع السلع و الخدمات بأحسن جودة و أحسن سعر في الوقت المناسب مع احترامه للبيئة.

✓ توفير خدمات ما بعد البيع .

I-4نظرةالموردين:

نظرة المورد اتجاه المنشاة تتحد من خلال مطالبه، وهذا لضمان استمرارية تموينه للكمية التي تحتاجها المنشاةخلال العملية الإنتاجية تفاديا لأي خلل يصيب النظام الإنتاجي و الذي يؤثر على المنشاة، و تتمثل مطالبه في الالتزام بسداد الفواتير في مواعيدها من طرف مصالح المنشاة، كما تتحدد مطالبه كذلك من خلال نوعية الاتصال ما بينهم على أساس الاحترام التام لشروط التعاقد .

I-5نظرة مؤسسات الدولة:

إن مؤسسات الدولة و المتمثلة في البنوك ،مصالح الضرائب ،الهيئات المالية تضع قوانينوتشريعات و تعليمات لتنظيم نشاطات المنشآت باختلاف نشاطها ،وهذا في إطارالأهداف المتماثلة ،إذن لمؤسسات الدولة قيمة اتجاه المنشآت و تتمثل في :

1-محاولة التأثير على المنشآت بالالتزام بتطبيق القوانين و التعليمات.

2-تحفيز المنشاة بدفع الضرائب والرسوم .

I-6نظرة المجتمع المدني

إن المجتمع المدني يبحث عن قيمته من المنشاة باعتبارها اللبنة الأساسية في خلق القيمة من خلال خلق مناصب الشغل و من خلال المساهمات الخيرية اتجاه الفئات المعوزة للمجتمع دون أن ننسى دور المنشآت في الحفاظ على البيئة و هذا من خلال المبادرات و الإعانات التي تقدم للمحافظة على مناخ البيئي للمجتمعات .

المطلب الثاني: دور إدارة العلاقات ما بين أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المنشاة:

المنشاة باختلافها نشاطها وحجمها مشكلتها الرئيسية هو كيفية الحصول على الفرص التمويلية و هذا بسبب عدم كفاية رأس مالها،و لتحقيق هذه الفرص يجب أن تتميز المنشاة بميزة تنافسية تستطيع من خلالها خلق الفرص التمويلية .

لذا من الضروري إيجاد علاقة فعالة مع أصحاب المصالح المنتمون إليها بصورة مباشرة او غير مباشرة وتكون العلاقات كالتالي :

-1 العلاقة مع البنك :

هدف العلاقة مع البنك هو رفع حصة القروض البنكية و لا يكون هذا إلامن خلال ما جاءت به مبادئ الحوكمة من شفافيةو صحة الحسابات و التقارير المالية والتي تبني الثقة ما بين المنشاة و البنك لخلق قيمة متبادلة .

2-العلاقة مع المستثمرين :

هدف المنشاة من خلال تطبيق مبادي الحوكمة و المتمثل في حماية حقوق المساهمين و المعاملة المتساوية بينهم،والذي يعتبر عامل جذب مستثمرين الذين يوجهون استثماراتهم نحو المنشاة التي تتميز بوضوح سياستها و استراتيجياتها من خلال إشراك جميع الأطراف مهما كانت نسبة مشاركاتهم في رأس مال المنشاة كل هذا من اجل تحقيق قيمة تخدم جميع الأطراف .

3-العلاقة مع الإدارة الجبائية :

الإفصاح في الحسابات و شفافية و نزاهة المعلومات شروط أساسية لبناء علاقةر مع الإدارة الجبائية، و التي تعطي صورة للمؤسسات المالية للدولة ،التي بدورها تساند هذا النوع من المنشاة من خلال الدعائم الاقتصادية التي تكرسها قوانين الدولة لرفع عجلة التنمية المحلية و الإقليمية.

4العلاقة مع المساهمين :

مبدأ الحوكمة هو تكريس قانون المساواة في معاملة جميع المساهمين ويتضح هذامن خلال إبراز جميع حقوقهم وواجباتهم .

5العلاقة مع الجهاز التنفيذي :

تطبيق مبادئ الحوكمة في المنشآت الاقتصادية يهدف إلى تحديد المسؤوليات لجميع أطرافها و خاصة الجهاز التنفيذي و الذي يسهر على إدارة المنشاة ،كما تهدف أيضا

إلى التركيز على تحسين علاقة الجهاز التنفيذي مع المساهمين في إطار تجنب تضارب المصالح .

6العلاقة مع المورد و الزبون :

تكمل العلاقة ما بينالمنشاة والموردون وكذا الزبائن في العقود المبرمة ما بين الطرفين و التي يجب أن تستوفي جميع الأنظمة المعمول بها، و كذا جميع الشروط التعاقدية مع الحرص كذلك على وجوب تقبل المنشاة جميع الشكاوي باختلاف علاقات جميع أصحاب المصالح و هذا تحت شعار توفير غطاء تأميني لجميع قيم أصحاب المصالح.

7العلاقة مع المجتمع :

إن القيمة التي يجنيه المجتمع من نشاط المنشاة زيادة على توفير حاجيته و رغباته هناك قيم تظهر من خلال مسؤولية المنشاة اتجاه البيئة،فنجد هناك منشآت التزمت بأبرز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية البيئية والأخلاقية وهذا من خلال صحة منتجتها،حيث أصبحت تلك المنشآت تلعب دوراً محورياً في عمليات التنمية المستدامة بالتزامها المستمر في تقديم الخدمات والسلع الاقتصادية.

ويظهر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة من خلال المساهمة في الأنشطة الاجتماعية من محاربة الفقر ومكافحة التلوث.

لكن نجد أن المنشاة الاقتصادية تجد هاجس في تطبيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية

باعتباره التزام مكلف ، ولكن نظرة المنشاة لهذا الالتزام نظرة اكتساب ميزة تنافسية عن غيره،كما يدعم من سمعة منتجاتها في الأسواق الداخلية والخارجية.

إذن يمكن أن نقول أن الالتزام بمبدأ المسؤولية الاجتماعية هو جزء لا يتجزأ من الالتزام الاجتماعي .

المطلب الثالث :اثر تضارب أصحاب المصالح على قيمة المنشاة

إن الحوكمة تهدف إلى البحث عن سبل لتوازي حوافز المدراء التنفيذيين و توفير رصد لسلوك الإدارة، و في نظر أصحاب المصالح فالهدف هو كيفية إلزام الإدارة على رصد مستحقاتهم.إذن اختلاف المصالح ما بين إدارة المنشاة و أصحاب المصالح للمنشاة هو العامل الرئيسي في التأثير على قيمة المنشاة.

وكمثال عن أثار تضارب أصحاب المصالح على قيمة المنشاة شركة ديزني حيث في سنة 1990 وجهت مجلة بزنيس ويك انتقادا إلى مجلس إدارة الشركة ،فبالرغم من ادعاء الشركة أن مجلس إدارتها متكون من 29 عضوا منهم 13 عضو مستقلين على غرار ريفينا بورز وهو في الأصل ناظر بمدرسة بها ابناء ايزير والذي يعتبر صاحب الشركة ،اضافة إلى جورج ميشيل وهو مستشار و محامي لشركة ديزيني و ستانلى جورد وهو رئيس شركة شامروك القابضة التي تدير استثمارات عائلة ديزني

إذن من خلال علاقات هؤلاء الأعضاء مع العائلة المالكة للشركة سجلت الأخيرة هبوط قياسي في القيمة السوقية إلىالأقل من النصف .

إذن يمكن أن نقول إن سبب التأثير السلبي ليس التسيير المالي ولكن السبب هو التسيير الإداري والذي يستوجب تطبيق لمبادئ الحوكمة(موهر، 2010،ص 81)

كما نجد تضارب أخر ما بين المحللين الماليين و المستثمرين بحيث المحلل دائما يبحث عن جودة المعلومات لتقدير جودة الشركة و بما أن مصدر المعلومة هو الجهاز الإداري للمنشاة إذن هنا يمكن أن نجد نوعان من المحللين ،محلل يستعمل المعلومة كمكسب لخلق علاقة غير موضوعية مع الجهاز التنفيذي مما يؤثر على قيمة المنشاة و محلل أخر يبحث عن المعلومة لتوجيه مسار المنشاة ،فهنا يكون تأثير المحلل تأثير ايجابي على قيمة المنشاة .

كما نشير أيضاأن البعد الاجتماعي للمنشاة من خلال العمال ،العملاء و كذا المجتمع المدني ولد تضاربا يمكن أن يكون ايجابي أو سلبي وكمثال عن ذلك تقدم شركة امريكان اكسبرس والتي تعتبر من اكبر وكالات سفر في العالم و مصدر كبير لبطاقات الإتمان حيث يصل نشاطها إلى 160 دولة و تشغل أكثر من 84000 عامل يديرون أعمالها خارج الموطن الأصلي و بحكم الشركة تنتهج آو تعتمد على قيم استطاعت أن تحقق نتائج على المستوى المحلي و الدولي لأنها راعت قيم و مصالح أعوانها فنجد من الالتزامات المنتهجة :

- إقامة علاقات تجعل فرقا ايجابي في حياة عملائها.
- تقديم منتوجات و خدمات بأفضل جودة.
- التمتع بالانضباط في جل أعمالها و نشاطاتها.

- العمل عبر الحدود لتحقيق ميزة تنافسية للشركة .
- ان يكونون مواطنين في المجتمع الذين يعيشون فيه .
- البحث عن تحقيق اكبر حصة سوقية .
- الشعور والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية في جميع العلاقات و المعاملات .

من خلال هذا نجد ان البعد الاجتماعي السائد في بيان الشركة و هو من الأولويات التي تسطر في المدى البعيد **(موهر، 2010،ص 182)**

إذن يمكن ان نقول إن الحوكمة دورها يكمن في موازنة مصالح الكفتين المالكة و المسيرة لتحقيق قيمة للمنشاة.

المطلب الرابع :العوامل المؤثرة على تعظيم قيمة المنشاة

تعظيم قيمة المنشاة تتأثر بعدة عوامل ،بحيث تختلف حسب حجم و نشاط المنشاة و من خلال النقاط التالية سنتطرق الى العوامل و نلخصها في ما يلي :

1-إدارة العوائد كمدخل لتعظيم قيمة المنشاة:

إن الدراسات المالية المتخصصة و كنتيجة التغيرات الذي يشهدها محيط المنشآت الاقتصادية في العالم من خلال مصادر التمويل ، أسعار الصرف ، وأسعار الفائدة والأزمات المالية المتتالية ، ومشاكل الإقراض والاقتراض خلصت إلى ضرورة إشراك جميع الأطراف الذين لهم مصالح مع المنشاة من مستثمرين ، محللين ماليين،عمال مدققون ، زبائن موردون) في إقرار الكيفية التي تمكنها من تحقيق الإيرادات وفق لمعايير المحاسبة المتفق عليها..

حيث اعتبرت إدارة الإيرادات أنها مجموعة العمليات الإدارية التي تمارس من طرف المدراء الذين يتميزون بالكفاءة في تحديد نتائج و التقارير المالية الخاصة بنشاط المنشاة ،كما عرفت أيضا أنها مجموعة من الممارسات التي تمارس في صنع الخيارات المحاسبية من خلال القرارات التشغيلية،و التي تترجم إلى عوائد تنشر في التقارير المالية والتي تستقطب المستثمرين من خلال السيولة النقدية المستقبلية .

و يظهر دور العائدات في تعظيم قيمة المنظمة من خلال :

1. تعظيم أرباح أو ربح السهم.

2. تعظيم ثروة الملاك أو القيمة السوقية للسهم الواحد.

و كلما ارتفعت قيمة السهم يعتبر مؤشر على كفاءة الإدارة، كما انه يقدم معلومات إيجابية لأصحاب المصالح، ممثلة في سياسة توزيع الأرباح.

(عقيل علوان محسن،2021uomus.edu.iq)

2-اثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في التقارير السنوية على قيمة الشركة.

يعتبر الإفصاح عن المعلومات والاعتماد عليها في التقارير المالية السنوية من المؤشرات الإيجابية بالنسبة للشفافية، والتي تزيد من ثقة المستثمرين ويساعد أيضا في تحقيق جودة التقارير المالية، و بما أن الإفصاح و الشفافية من أهم مبادى الحوكمة و اللذان يساهمان في تقليل عدم تماثل المعلومات ،ارتفاع ربحية المنشاة انخفاض تكلفة رأس المال وتعظيم قيمة الشركة..

لذا من الضروري برمجة دورات تدريبية بصفة دورية للطوا قم الإدارية و المالية للمنشاة و هذا في مجال كيفية إعداد وعرض المعلومات لاستعمالها في أساليب التنبؤ للوضعيات المحتملة التي يشهدها محيط المنشاة .

كذلك يمكننا إبراز اثر تطبيق مبدأ الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من خلال جودة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية،والتي لها اثر ايجابي على تكلفة رأس المال و نجاعة القرارات الاستثمارية.

ومع تطور تكنولوجية المعلومات لازم على المنشاة الاقتصادية مسايرة هذا التحول من خلال تبني آليات التحول الرقمي كأحدأهم الالتزامات في تطوير مستوى الإفصاح عن المعلومات لاستعمالها من طرف المراجعين لإطفاء الأثر الايجابي على قيمة الشركة.**(محمود محمد عبد الرحيم حسين ، 2020،ص59).**

3-تأثير تكنولوجيا الإنتاج المستخدمةعلىقيمةالمنشأة:

تلعب التكنولوجية دورا كبير في حياتنا اليومية و يظهر هذا من خلال جميع الميادين و المجالات ،و بما أن الثورة الصناعية الذي شهدها الاقتصاد العالمي وما تميزفيها هو دمج الآلة في العملية الإنتاجية انعكس إيجاباعلى القدرة الإنتاجية و بالتالي اشتداد حدة المنافسة ،ألزم المنشاةعلى تسخير نظام معلوماتي يعالج تشابك العمليات التشغيلية خاصة في حساب تكلفة الإنتاج من خلال نظم وتقنيات المحاسبة .

ومع هذا التطور أصبحت التكنولوجية ضرورية في خلق برامج و آلات تستطيع المنشاة من خلالها مسايرة محيطها،و باعتبار أن خفض التكاليف من الميزات

التنافسية التي تسعى إليها المنشآت الاقتصادية لاستحواذ على حصص كبيرة من السوق من خلال ميزة السعر، نجد أن التكنولوجية ساهمت و بقسط كبير من خلال هذه الميزة خاصة في عمليات تسيير المخزون، مراقبة إنتاجية. .

كذلك الجودة الشاملة تتطلب استخدام تكنولوجيةمن ناحية المعرفة والبرمجيات الحديثة التي تحقق عملية توازن ما بين الجودة ومتطلبات العمال والموظفين على حد سواء و بالتالي خلق قيمة للمنشاة(**عدنان تايه النعيمي واخرون، 2019،ص58)**

المطلب الخامس :مزايا و مساوئ هدف تعظيم قيمة المنشاة

من البديهي أن نقول أن هدف تعظيم قيمة المنشاة له سلبيات ،بالرغم أن له ايجابيات في النقاط التالية :

1-مزايا هدف تعظيم قيمة المنشاة :

- ✓ **زيادة الإيرادات:**تعظيم قيمة المنشاة يرفع من مستوى الإيرادات، والتي يمكن استخدامها و استغلاله في تمويل في شتى المجلات جزئية و تتمثل في دورات استغلال النشاط كما يستهدف هدف تعظيم قيمة المنشاة في التطوير و البحث والاستثمار في التقنيات الجديدة.
- ✓ **الميزة التنافسية:**المنشآت التي تحقق الإرباح غالبا ما تكون مسيطرة على السوق لأنها تمتاز بميزة تنافسية تميزها عن باقي المنافسين.
- ✓ **خلق فرص العمل:** الشركات المربحة تعتبر تنظيم مستقطب و خالقة لمناصب الشغل، فمن الطبيعي أن توسع قيمتها من خلال تعظيم لقيمتها يستوجب طلب

لمناصب عمل تلبي متطلبات توسع استثماراتها و بالتالي يؤدي إلى خلق فرص العمل وتعزيز الاقتصاد المحلي.

- ✓ **تزايد قيمة المساهمين:** تعظيم الربح يعزز من استقطاب عدد من المساهمين وبالتالي يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الأسهم وزيادة الأرباح للمساهمين.

2-سلبيات تعظيم قيمة المنشاة:

- ✓ **الآثارالأخلاقية:** السعي وراء الربح من طرف أصحاب المصالح الخاضعين للمنشاة تغض إبصارهم نحو العمال والأفراد الذين لا تربطهم مصالح مع المنشاة، مما تخلق مخاوف أخلاقية اتجاههم مثل استغلال العمال أو التدهور البيئي.
- ✓ **هدفها على المدى القصير:**يعتبر تعظيم الربح هدف علىالمدى القصير حيث تعطي المنشآت الأولوية للمكاسب الفورية على الاستدامة طويلة المدى. وهذا ما يؤثر على النهج الاستثمار التي تظهر نتائجه على المدى البعيد و يظهر تأثيره السلبي من حيث نقص الاستثمار في البحث والتطوير أو المجالات الأخرى التي لا تنتج عائدا فوريا.
- ✓ **نوعية الجودة:** سعي المنشاة إلى الربح، قد تقلل مسعى المنشات من جانب الجودة مما يؤدي إلى انخفاض جودة المنتجات أو الخدمات.
- ✓ **التأثير السلبي على أصحاب المصلحة:** قد يكون لتعظيم الربح في بعض الأحيان تأثير سلبي على أصحاب المصلحة مثل الموظفين والعملاء

والموردين. على سبيل المثال، قد تقوم الشركات بخفض التكاليف عن طريق تسريح الموظفين أو خفض الرواتب.

خلاصة الفصل :

يمكن القول أن الإدارة المالية وجدت اختلاف في تحديد مفهوم للقيمة نظرا لتعدد روءا باحثها و خبرائها ،فمنهم من اعتبر أن قيمة المنشاة ترادف قيمتها السوقية للأسهم العادية أي تعظيم ثروة الملاك و منهم من يرى أمثال "هالي و شول "إن كانت قيمة المنشاة تهدف إلى تعظيم القيمة السوقية للأسهم أي تعظيم ثروة الملاك فانه لا يعد بالضرورة تعظيم القيمة السوقية للمنشاة.

وبما أننا نميز نوعان من المنشآت منها ما هي مدرجة في السوق المالي بحيث تعظيم قيمتها يرتكز على مؤشرات يصدرها السوق المالي خاصة القيمة السوقية للأسهم وأخرى غير مدرجة في السوق المالي تقيمها يرتكز على أداء نشاطها في السوق.

لذا نجد صعوبة في الاعتماد على اختيار طريقة مثلى للتقييم .

الفصل الثالث

اثر تطبيق مبادئ الحوكمة

على تعظيم قيمة المنشاة

تمهيد :

تطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و الجيو سياسية التي يشهدها العالم لازم على المنشآت الاقتصادية الحديثة مواكبة التطورات التي يشهدها محيطها الخارجي كما سلف الذكر ومحيطها الداخلي، من خلال تعقيدات وتشابك العلاقات بين مختلف الأطراف الفاعلة فيها آو أصحاب المصالح الذين ينتمون إليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لان رهانات و نجاح المنشأة متعلق بكيفية تطبيق آليات الموازنة بين مصالح هذه الأطراف التي عادة ما تكون متعارضة.

ولهذا لجأت المنظمة إلى الإسراع في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات باعتباره نظام إدارة حديث يسعى إلى احتواء كل هذه العلاقات من خلال تعزيز مستوى الثقة المتبادلة.

وبما أن المنشآت الاقتصادية تعتبر ككيان اقتصادي و اجتماعي يتداخل فيها الجانبين الاقتصادي من خلال البحث عن تعظيم قيمتها وقيمة أطرافها ،وباعتبار الجانب القانوني الذي ينظم العلاقات كم أنه يحدد مسؤوليات وحقوق الأطراف الفاعلة.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى إبراز اثأر تطبيق مبادئ الحوكمة في تعظيم قيمة المنشأة ،و هذا من خلال خمسة مباحث ففي المبحث الأول سنتطرق إلى اثأر تطبيق مبادئ الحوكمة على تعظيم قيمة المنشأة، أما في المبحث الثاني سنتناول معوقات تفعيل مبادئ الحوكمة في المنشآت الجزائرية ، لنستعرض في المبحث الثالث إستراتيجية الدولة لتطبيق مبادئ الحكومة و نختمها بالمبحث الرابع و الذي يعتبر أهم

المقومات و التي تعزز الثقة بين المنشأة و أطرافها الفاعلة و هو حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد لتعظيم القيمة على مستوى الجزئي و نعني به المنشأة و أطرافها ذات المصالح و الاقتصاد الكلي .

المبحث الأول: عموميات حوكمة الشركات

المطلب الأول:أثر تطبيق مبدأ حماية حقوق حملة الأسهم على تعظيم قيمة المنشأة

إن تطبيق مبادئ الحوكمة و خاصة في الشق الذي تعتزم فيه توفير حماية حقوق المساهمين و هذا لتعظيم قيمتها يظهر من خلال البحث عن توفير مناخ تحمي فيه حقوق حملة الأسهم،و لكن السؤال الذي يطرح. منهم المساهمون الذين يطالبون بأكثر حماية و كذا من هم المؤثرين على إدارة المنشأة أو الشركة .

1-تعريف المساهم:

المساهم هو الذي يملك حصة في استثمارات المنشأة و كلما عبر عن راية في التأثير على قرارات إدارة المنشأة من خلال التصويت أو من خلال حضور الاجتماعات فهو يعتبر مساهما ناشطا ،و من خلال هذا نميز ثلاثة أنواع من المساهمين من حيث نشاطهم اتجاه المنشأة :

1. المساهم الفرد
2. المساهم المالك لنسبة كبيرة من الأسهم
3. المساهم المؤسسة.

1-1المساهم الفرد :

هو الذي يتميز بنسبة متواضعة من حصة أسهمه في استثمارات المنشأة ،بحيث يتميز نشطاه في حضوره في اجتماعات المساهمين ،وكان (وليام جيلبرت) أول مساهم فرد نشط في شركة غاز بنيويورك ،تميز نشاطه في حضوره في الاجتماعات السنوية، غير انه وجد إشكالية عدم إعطائه فرصة في توجيه أسئلة للحضور، الأمر الذي انعكس سلبا عليه ،مما استوجب مع أخيه تقديم مقترحات من شأنها إبراز أهمية و دور المساهم الذي يتميز بحصة متواضعة من الأسهم.

وكان هذا القرار بمثابة تأثير على لجنة SECوالتي أقرت مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تتيح المساهمين تقديم اقتراحات قصد التصويت عليها .

و اليوم يعتبر أي مالك بنسبة 1% من نسبة الأوراق المالية للمنشاة ومدة مساهمته تتعدى السنة له امتياز في تقديم اقتراح يصوت عليه في اجتماع المساهمين بعد دراسته.

1-2المساهم المالك لنسبة كبيرة من الأسهم :

المساهم الذي له نسبة أكبر في المنشأة له أثر كبير على مدير الشركة ،وكمثال على هذا التأثير "كير كوريان " كان من أكبر المساهمين في شركة "كريزلر" لعامين متتاليين ،و كانت تمتاز علاقته مع رئيس مجلس الإدارة السابق "روبرت ايتون "علاقة متشاحنة من حيث إدارة الشركة ،ونرى طبيعة هذه العلاقة من خلال الإنصات الشديد

من طرف ايتون لما يقولوا كيركوريان في الاجتماعات و هذا تفاديا لما يتقاضه ايتون و أيضا أمنا على منصبه .

و نتيجة لنسبة مساهمة كيركووريان في الشركة استطاع في سنة 1996 أن يجبر الشركة أن تدفع لمساهميها نقدا في شكل إعادة شراء الأسهم أو توزيع الإرباح مهما كانت حصصهم في الشركة .

ومن خلال هذا المثال نستخلص دور المساهم المالك لنسبة كبيرة من الحصص في المنشأة و تأثيره على إدارة المنشأة في الإنصات لآرائه حتى تعظم قيمة المنشأة.

كما أنه يوجد شكل أخر من المساهمين يمتازون بحصص كبيرة من رأس المال المنشأة، لكن لهم علاقة مباشرة مع ثروة منشأتهم، و كمثال "بيل غيتس " مالك شركة ميكروسوفت حصته في الشركة تفوق 10% من رأس المال الشركة ،هذه الميزة تربطه بثروة منشأته ارتباط قوي و الذي يسمح بتعزيز قيمة أسهمها ،كما تسمح هذه الميزة بتفادي تعارض المصلحة بين الملاك و المديرين ،مع التنويه بدور هذا النوع من المساهمين من خلال الاستفادة التي يجنيها مساهم الأقلية .

1. 3المساهم المؤسسة .

فعالية تأثير هذا النوع من المساهمين تظهر من خلال مقترحاتها ،و من تلك المقترحات التي تصدر عن الأفراد أصبحت أكثر نشاط في إشرافها على الشركات

بسبب تزايد ملكيتها ،و من خلال الجدول التالي نبين مدى تطور ممتلكاتها في الشركات الأمريكية ما بين سنة 1970 إلى غاية 2002.

الجدول (03-01) :نسب مساهمات المؤسسات في ممتلكات الشركات الأمريكية من (1970 الى غاية 2002)

المساهمون	1970	2002
العائلات و المنظمات	%69	%36
المستثمرون خارج الولايات المتحدة الأمريكية	%3	%11
البنوك	%10	%2
الصناديق المشتركة	%5	%19
شركات التأمين	%3	%21
المعاشات	%3	%9

المصدر : المصدر :حوكمة الشركة الاطراف الراشدة و المشاركة ص 122

من خلال الجدول نستخلص أن المؤسسات تزايدت نسبة أسهمها ما بين سنوات 1970 و 2002 خاصة صناديق المعاشات و الصناديق المشتركة ، ويعود هذا التطور إلى نشاطها في الاقتصاد الأمريكي بحيث تدير المال لصالح كثيرين من صغار المستثمرين ،و تبعا لقانون تأمين دخل التقاعد (ERISA) فإن صناديق لها مسؤولية كبيرة عن مشاركيها و مستفيدها في قيادة طريق المساهمين .

و في يومنا هذا يمكن القول أن الحوكمة لها دور في تعظيم قيمة المنشآت الاقتصادية بحيث أصبحت توجه معظم مقترحات المساهمين ،من خلال تفعيل مبدأ توازن أراء المساهمين و إدارة المنشأة ،و كمثال على هذا مقترحات تخص إعداد قوائم تصويت المساهمين لاختيار مجلس الإدارة و الذي بدوره يعرض على إدارة المنشأة .

كما يمكن أن نلخص أهداف مبادئ حوكمة الشركات فيما يخص مبدأ حماية حقوق المساهمين في النقاط التالية و حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD 2023)

- تأمين أساليب تسجيل الملكية.
- توفر المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة .
- المشاركة في التصويت على أعضاء مجلس الإدارة .
- الحصول على حصص من أرباح الشركة.

المطلب الثاني: أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية الكاملة على تعظيم قيمة المنشأة

1-مفهوم مبدأ الإفصاح و الشفافي و أهميتها

الإفصاح و الشفافية يعتبران من أهم المفاهيم التي تطرقت إليها حوكمة الشركات بحيث اتخذت ضمن أهم مبادئ الحوكمة التي تطبق في المنشآت الاقتصادية ،و كلاهما يتأثران يبعضهما البعض فالإفصاح في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة يصبح أكثر شفافية والشفافية في الإفصاح تخلق تفعيل في حوكمة الشركات،لأنها تعزز ثقة المساهم أو بصفة عامة الأطراف الفاعلة في المنشأة بينهم و بين المنشأة و أخص

بالذكر إدارة المنشأة ،كما تسمح بتوفير الحماية للمستثمرين ،و يرتكز الإفصاح أساسا في جودة القوائم المالية و التي تستغل في مصداقية المعلومات المحاسبية .

ويقصد بمبدأ الشفافية هو خلق مناخ و بيئة عمل تكون فيه المعلومات المتعلقة بقرارات المنشأة سواء الإستراتيجية أي على المدى البعيد و القرارات التكتيكية أي على المدى القصير متوفرة و معلومة و خالية من الغموض في نفس الوقت لجميع الأطراف الفاعلة لمنشاة ،كما يعتبر مبدأ الشفافية شرط أساس ومسبق للمساءلة.

أولا:تعريف الإفصاح:

إختلف تعريف الإفصاح حسب اختلاف طبيعة كل معرف و حسب اختلاف مستوى الاستغلال أو النشاط

- ✓ الإفصاح هو بث المعارف و نقل المعارف ممن يعلمها و لا يعلمها.
- ✓ الإفصاح هو الكشف على المعلومات التي تفيد المستثمرين في قراراتهم و تكون على صيغة بيانات و تقارير مالية.
- ✓ الإفصاح كذلك يعرف بأنه وسيلة اتصال ما بين المنشأة و أطرافها الفاعلة سواء داخليين أو خارجيين.
- ✓ الإفصاح يعرف بأنه الآلية التي تتميز بالصدق و الملائمة لشمولية المعلومات و البيانات والتي يمكن إن تستغل من طرف جل أصحاب المصالح لإتحاد قراراتهم الرشيدة في الوقت المناسب لتعظيم قيمة مصالحهم .

و يعرف أيضا ببث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها(ضيف الله الهادي محمد، 2013،ص86)

وعرف الإفصاح بأنه إتباع لسياسة الوضوح الكامل من خلال الكشف عن جميع الحقائق المالية التي يعتمد عليها جميع أطراف المنشأة التي لهم مصالح اتجاهها .

و يعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية و التي تبين الوضعية المالية للمنشأة ،حتى يتسنى لأصحاب المصالح أخذ قراراتهم بشكل صائب اتجاه استمرارية نشاط منشأتهم (بلعادي عمار، ملتقى ام البواقي2010).

من خلال التعريف يمكننا تقديم تعريف شامل لمصطلح الإفصاح وهو كالتالي :

هو إعلان أو إخبار أو إبلاغ عن حدث أو عملية أو موضوع خاص أو عام يعلن على الفئة المستهدفة بهدف إحداث تغيير أو تحيين معلومات الحدث أو الموضوع المستهدف ،و يكون الإفصاح شكليا أو غير شكلي حسب درجة تأثير الجهة الصادرة عنه .

أ. إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فيما يخص مبدأ الإفصاح و الشفافية :

أشادت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بضرورة الالتزام بمجموعة من الإرشادات من خلال تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية تمثلت فيما يلي :

- ✓ شمولية الإفصاح أي أن الإفصاح لا يقتصر على المعلومات التي تخص النتائج المالية ،بل هو أيضا عمليات الشركة ،أهداف الشركة ،الملكيات الكبرى

للأسهم و حقوق التصويت ،مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و كذا أصحاب مصالح المنشأة أو الشركة .

- ✓ المعلومات التي يتم الإفصاح عنها تعد على أساس المستويات النوعية لكل من له مصلحة اتجاه المنشأة.
- ✓ الاعتماد على المراجعة الخارجية و التي تكون سنوية و مستقلة ،وهذا بالاعتماد على مدققين خارجين مؤهلين و مستقلين ذات كفاءة ،هدفها التأكد من مصداقية ووثوق المعلومات المصرح بها والتي تعكس موضوعية مجلس الإدارة و المساهمين من خلال صدق المركز المالي و أداء المنشأة .
- ✓ ضرورة مساءلة ومحاسبة المراجعيين الخارجين من طرف المساهمين ،و هذا التزام مهم للمنشأة يجب مراعاته لإرساء الثقة ما بين المراجعين الخارجين و المساهمين .
- ✓ المعلومات المفصح عنها تستوجب توفر قنوات تمتاز بسرعة في الاتصال و تساوي فرصة الحصول عليها من طرف جميع أصحاب المصالح كل حسب مساهمته.
- ✓ ضرورة الاستغلال الجيد للمعلومات في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من خلال جمعها و تحليلها بعيدا عن أي تعارض ما بين المصالح و يكون من طرف المحللين و وكالات التقييم ،حتى يتسنى الإفصاح عنها بمؤشرات

رقمية تمتاز بالوضوح و الدقة لاستقطاب مستثمرين جدد(**سعاد صلاح، 2012،ص25**)

ب :أهمية الإفصاح :

تكمن أهمية الإفصاح من خلال النقاط التالية :

-الإفصاح يحقق الشفافية و بالتالي تحقق جودة في المعلومات التي تستغل في إعداد القوائم المالية.

-الإفصاح يعزز الثقة ما بين المنشأة و الأطراف التي تربط معها مصالح.

-الإفصاح يخلق التزاما قانونيا من خلال الكشف عن جميع المعلومات الضرورية لأصحاب مصالح المنشأة.

-الإفصاح مصدر لجودة المعلومات والتي تستغل من طرف جميع أطراف المنشأة كلا حسب مستواه ،و هذا لاتخاذ قراراتهم اتجاه السوق و قرارات المستثمرين ,(**محمد احمد محمد النجار، 2017،ص20**)

ت:مؤشرات ومقاييس ومعايير الشفافية

تطرق العديد من الباحثين من خلال دراساتهم حول ايجاد الفرق ما بين الإفصاح و الشفافية ،فعرفت الشفافية بأنها توضيح و وتسهيل الوصول إلى المعلومة المفصوح عنها .

كما تعرف بأنها توفير للمعلومات الملائمة و الموثقة عن الأداء المالي و المركز المالي و فرص الاستثمار و القيمة المحققة و المخاطر.(**محمد وداد الارضي، 2021،ص519**).

من خلال التعريفين نستخلص بأن الشفافية هو ذلك الالتزام الذي تتبناه المنشأة بتوفير المعلومات الملائمة و الموثقة بطريقة مختصرة و بسيطة حتى يسهل بلورتها في إتحاد قرارات قيادية تعظم قيمة المنشأة و شركاءها.

ث:علاقة مبدأ الشفافية بالمبادئ الحوكمة

الأزمات المالية التي شهدتها أكبر الشركات و المنشآت العالمية بما فيها الهيئات المالية مصدرها نقص شفافية المعلومات كل حسب مصالح شركائها أو أصحاب المصالح.

و يكون هذا المطلب من خلال دعم شفافية المعلومات و هذا ما يتسم به مبدأ الشفافية في حوكمة الشركات من خلال هذا سنصب اهتمامنا حول تبيان علاقة دعم شفافية المعلومات من خلال تطبيقات مبادئ الحوكمة في النقاط التالية :

- ✓ **المساعدة على خفض عدم التماثل بالمعلومات**

من أهم أهداف الحوكمة هو الحد من عدم تماثل المعلومات ، بحيث تعتبر المعلومات هي مؤشرات القيادة، لذا نوعية المعلومات ترتكز على شفافيتها و لا يكون إلا بالرقابة على العمل المحاسبي و المالي و الذي يرتكز على الرقابة القبلية و الرقابة البعدية في مختلف المستويات الإدارية للمنشاة ،و التي تكون تحت رقابة مجلس الإدارة ،كما أن نوعية المعلومات هو التزام تلتزم به المنشأة في التقارير المالية والمحاسبية لتحويله إلى أصحاب المصالح و الذي

بدوره يخلق ثقة المستثمر مع منشاته، كما يخفض من الفجوة المعلوماتية ما بين الإدارة و أصحاب المصالح .(الياس ين ساسي واخرون ،2014،ص639)

- ✓ **حماية المساهمين :**

من أهم مبادئ حوكمة الشركات هو حماية حقوق المساهمين و هذا من خلال آليات شفافية المعلومات،والتي تخلق الرابط ما بينهم و بين المنشأة ،و الرابطة التي تكون ما بين المنشأة و المساهمين مبنية على التزام المنشأة بالإفصاح على جملة المعلومات كما ورد في القانون التجاري المادة 678 وهذا من خلال الاطلاع على معلومات مجلس الإدارة من طرف أعضاء و مدراء عامين بألقابهم و مواطنهم مع التطرق إلى القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة و كذا الإدارة دون أن ننسى أهم معلومة و هي معلومات الخاصة بنتائج نشاط المنشأة .

حسب الدراسات اتضح أن احد آليات خلق و تعزيز الثقة ما بين أطراف المنشأة هي المزيد من شفافية التقارير المالية،و يتحدد دور مبدأ الشفافية اتجاه حماية المسراهم من خلال تعزيز أهدافها لتفادي ضعف حقوق مساهمي الأقلية بسب سياسات الإفصاح الغير كافية من خلال نقل نوعية المعلومة من حيث الزمن و الوضوح (احمد لحمر خالد،صمود سيج ،2020،ص596) .

كما يمكن أن نقيس مدى تطبيق مؤشرات حماية المساهمين من خلال :

-**نسبة المشاركة في التصويت في إجتماعات الجمعية العامة**= عدد مشاركات المساهمين في التصويت /عدد المشاركات ككل **(معيفي اسماء، 2021،ص185)**

-**نسبة المساهمين الأعضاء في مجلس الإدارة**= عدد المساهمين الأعضاء / عدد أعضاء مجلس الإدارة

= عدد المساهمين الأعضاء/ عدد المساهمين

ثانيا-مساءلة الإدارة:

مساءلة الإدارة وتعني به مراقبة نشاط مسيري الإدارة ، وهذا من خلال الكشف عن تقارير دورية عن نتائج أعمال المنشأة ومدى نجاحهم في تنفيذها،كما تهدف مساءلة الإدارة إلى إدراج و إدماج العاملين والمراجعين وأصحاب المصالح في تتبع مدى نجاعة مسيري المنشأة .

كما تهدف مساءلة الإدارة إلى التأكد من أن أفاق و أهداف أصحاب المصالح تتفق مع الأنظمة والقوانين من خلال محاسبة المسئولين عن أعمالهم، وإتاحة الفرصة لإيضاح أي مسائل غامضة،و بالتالي فعاليتها تظهر من خلال الكشف عن أي اختلال أو تقصير من أداء الإدارة .**(الشلفان عادل بن أحمد، 2021 ،ص127)**

كما أن توفير حق المسائلة لجميع أطراف المنشأة بما فيها الإدارة التزام تلتزم به المنشأة لتمكين العاملين للمشاركة الفعالة في نشاط المنشأة دون وقوع أي صراع يؤثر سلبا عليها .

إذن يمكن القول أن حوكمة الشركات تسعى إلى ضرورة ضمان مبدأ المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال وهذا ما سعت به دول العالم و منها الجزائر إلى إصدار مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد والذي يواكب معايير المحاسبة الدولية ومعايير الكشف المالي (IAS/IFRS) والذي طبق عام 2010،حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها، وهذا كمؤشر لتطبيق مبادئ الحوكمة .

ويظهر تطبيق مبدأ مساءلة الإدارة في المؤشرات التالية :

-عدد العمليات التدقيقية الداخلية والخارجية السنوية مقارنة بالسنة الماضية .

-عدد التقارير المقدمة للمساهمين سنويا .

-مراجعة الإستراتيجية= عدد مرات مراجعة الإستراتيجية السنوية مقارنة بالسنة الماضية **(معفي أسماء،2021،ص185)**

ثالثا:المنشأة ما بين شروط تحقيق الشفافية و السرية من أجل تعظيم قيمتها

مع التغيرات الاقتصادية الحاصلة في محيط المنشأة ومع تطبيق مبدأ الإفصاح عن المعلومة والتي تلزم به المنشأة اتجاه شركائها المباشرين و الغير مباشرين، أصبح من الواجب عليها انتقاء نوع المعلومة التي تصرح بها و المعلومة التي لا تلزم بالكشف عنها و هذا ما يسمى بالسرية.

و استنادا إلى القانون التجاري الذي يقر على إظهار المعلومة، ومع التغيرات الاقتصادية التي يشهدها السوق من شدة المنافسة ،خلق مجالا في تطور فكرة تقييد المنشآت الاقتصادية خاصة الشركات ذات الاكتتاب العام والشركات المساهمة التي تتخذ صفة الوسيط المالي، وعلى القائمين بإدارتها ومديريها التنفيذيين .

لذلك تعين على المنشآت أن تبتعد عن أسلوب الإفصاح المبالغ والذي سيؤثر على استثماراتها واستمرارية نشاطها

و سرية المعلومات هي التي لا يمكن التصريح بها، و بالنظر إلى القانون التجاري الجزائري نجده لم يتطرق إليها بالتفصيل، رغم أن سرية المعلومات اتخذت أهدافا من طرف المنشآت الاقتصادية الكبرى كسبيل ضد المنافسة الشديدة التي يشهدها السوق العالمي. لكن إذا وجهنا نظرنا إلى التعريفات الفقهية نجد أنها عرفت " "بأنهاا تلك المعلومات التي يكون العلم بها محصورا في عدد محدد من الأشخاص بحكم المهنة التي يمارسونها والتي تفرض عليهم كتم السر المهني."و نجد هذا التعريف قريب من حيث مضمونه خاصة أحكام نص المادة 627من القانون التجاري(**صمود سيد أحمد ص،2020، ص597**)

المطلب الثالث:أثر تطبيق مبدأ المساءلة على تعظيم قيمة المنشأة

مبدأ المساءلة هو أحد مبدأ من حوكمة الشركات بحيث تعتبر الممارسة التي تهدف إلى بناء و تصميم نهج يعتمد على المراقبة و المحاسبة بمشاركة كل الأطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهذا بفرض المراقبة على إدارة المنشأة لضمان فعالية وكفاءة

تسيير مصالحهم من طرف الإدارة ، و تظهر الرقابة من خلال البحث عن توضيح قرارات الإدارة وأعمالها و تقاريرها استنادا إلى جملة من العقود المبرمة و التي تحمل شعار الحق في المطالبة بالمساءلة و الجهات العامة ملزمة بالخضوع للمساءلة ما بين المنشأة و أصحاب المصالح المنتمين إليها من جهة و من جهة أخرى الوكلاء أي مجلس الإدارة و أعضائه الذين تم تفويضهم .

كما يقصد بالمساءلة خضوع أي طرف في المنشأة له قرار إلى مساءلة قانونية و هذا باستخدام الإجراءات الرقابية

أولا :مؤشرات تطبيق مبدأ المسائلة من طرف المنشأة :

من أهم مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة في المنشآت الاقتصادية :

1. مدى وجود معلومات ووثائق منشورة خالية من الغموض، تستظهر رسالة المنشأة وفلسفة عمالها.
2. وضوح إستراتيجيات المنشأة، خططها، وميزانياتها، نتائجها .
3. فعالية التنظيم الهيكلي للمنشأة من خلال العلاقات المتبادلة الفعالة ما بين الإدارة الإستشرافية و الجهاز التطبيقي أي العمال ،لأن كلما كان الحوار ما بين الأطراف فهو مؤشر تطبيق مبدأ المساءلة.
4. عدد الاجتماعات الدورية و كذا عمليات التدقيق مؤشر تطبيق مبدأ المسائلة و الذي يتضح من أهداف الاجتماعات و التدقيق خاصة الأعمال التفتيشية .

5. إلتزام المنشأة بإعداد تقارير بصفة دورية و ممنهجة وواضحة ،مؤشر على التزام بتقديم معلومة إلى كل طرف حسب درجة انتمائها و درجة مكاسبه إليها و التي تعتبر من أهم آليات تطبيق المساءلة في حالة وجود فوارق أو مخالفات انعكست على أطرافها بشكل سلبي أو إيجابي.

ثانيا :دور تطبيق مبدأ المسائلة في المنشأة :

يعتبر مبدأ المساءلة محلول فهلنق المنشأة ، باعتباره كاشف جمل العمليات التي يقوموا بها كل أطرافها كل حسب اختصاصه ،فهو يلعب دورا هاما في خلق الثروة و تعظيم قيمتها ،و يتضح أهميته من خلال :

1. أداة ضبط للنظام الإداري التشغيلي من خلال فعالية و نجاعة العلاقة المتبادلة ما بين أطراف المنشأة.
2. آلية لخلق الثقة ما بين المنشأة و أصحاب المصالح، و هذا من خلال تفعيل مبدأ الوضوح و وشفافية التقارير المالية و المحاسبية التي تصدرها إدارة المنشأة بصفة دورية .
3. محفز للعمليات التنظيمية و التسييرية التي تمكن الإدارة و أصحاب المصالح بتحديد المسؤوليات كل حسب موقعه و هذا للقضاء على كل الإختلالات التي تؤثر على نشاط المنشأة .

4. فعاليته في تعزيز المشروعية من خلال تفادي الحواجز العمودية ما بين الرئيس و المرؤوس ،و كذا الحواجز الأفقية ما بين الموظفين و العمال ،بحيث فعالية تطبيقه تظهر من خلال جملة الإبداعات التي تصدر داخل المنشأة ،كما أنه محفز للعمال بالإدلاء بارئه و أفاقه التي تخدم مصالحه و مصالح المنشأة .
5. مولدة للشفافيةTransparencyو التي تعتبر من أهم متطلبات الحوكمة.
6. مصدر إبلاغ عن مسؤولية الإجراءات المتخذة بموجب علاقة سلطة بين الأطراف المعنية.
7. نواتجه هو الكشف عن الإجراءات التي تمت أو لم تتم.

ثالثا مبادئ المساءلة :

يقول الإنجليزي جيريميبنثام (1748–1832) المساءلة كانت "حقيقة لا جدال فيها" أي كلما كانت مراقبتنا أكثر صرامة، كلما تصرفنا بشكل أفضل".

مبادئ المسائلة تم وضعها من خلال مجموعة من المفكرين ،و التي تنصب كلها إلى تفعيل دورها في تعظيم قيمة المنشأة و من أهم مبادئها :

1. **الشفافية:**هدف تطبيقه هو تحقيق أهداف المنشأة و أصحاب المصالح، فان الدعاية المحاسبية تؤثر على سلوكهم في التصرف بشكل جيد من حيث المعايير الأخلاقية والاقتصادية". ويعبر عن ذلك بلغة الواجب.

2.العدالة :بما أن المساءلة تضمن عدم تجاوز سلطات المساءلة السلطات الوظيفة العامة أو تعيق عملها ،فأننا يمكن القول أن مبدأ العدالة يصاغ من خلال هذا الفعل كما يضمن عدم هدر الموارد من خلال تحديث أدوار الجهات

(عامر بن محمد الحسيني، 2019).

3.**الثقة:** بما أن المساءلة تضبط المطالب التي يتم صياغتها من قبل جميع أصحاب المصالح، فانهينظم العلاقة التي تكون مبنية على ثقة توافق ما بين أهداف المنشأة و أصحاب المصالح.

إذن مبادئ المساءلة توافقها يبعضها البعض كما ذكرهالدكتور مريع سعد الهباش في كتابه "المنظمة لا تستطيع أن تمارس المساءلة ما لم تحدد المسؤولية، ولن يستقيم أمر المسؤولية والمساءلة إن لم يكن هناك عدالة في توزيع المسؤوليات وإعطاء صلاحيات المساءلة، كما وأنه دون الشفافية تصبح المساءلة أضعف لعدم توفر معلومات تساعد على المساءلة ولا يمكن أن تكون المنظمة عادلة إن لم تكن شفافة مع من تتعامل معه".

المطلب الرابع:أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تعظيم قيمة المنشأة

إن أثار تطبيق إطار حوكمة الشركات يظهر من خلال نتائج السياسات التي وضعت جراء تنفيذ الخطوط الإرشادية و التنظيمية لتوجيه إستراتيجيات الشركات كما تظهر أثارها في نفس الوقت من خلال جهاز المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية

من قبل مجلس الإدارة،وهذا بضمان مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين كما تظهر أثاره من خلال النقاط التالية :

أولا : علاقة مجلس الإدارة مع الأطراف الفاعلة للشركة

- ✓ تفعيل دور أعضاء مجلس الإدارة على جمع كامل المعلومات وكذا النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة.
- ✓ نظرة الأعضاء من خلال تحقيق المصلحة لصالح الشركة والمساهمون و أصحاب المصالح.
- ✓ قرارات مجلس الإدارة تحمل تأثيرات على مختلف فئات المساهمين مع ضرورة تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
- ✓ ضمان مجلس الإدارة يلتزم عند إصدار قرارات التوافق مع القوانين السارية للحكومة التنظيمية لتحقيق أهداف أصحاب المصالح .
- ✓ ضرورة تفعيل مراقبة و مراجعة المهام الرئيسية لإدارة الشركة لتوجيه إستراتيجية الشركة مع اخذ بعين الاعتبار اثأر المخاطرة.
- ✓ سعي مجلس الإدارة إلى انتقاء المسئولين التنفيذيين الرئيسيين خاصة في الأجهزة الحساسة للشركة كالميزانيات، مصالح خطط العمل وتحديد أهداف الشركة.
- ✓ ضرورة الأخذ بعين الاعتبار القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة و التي تعارض المصالح .

- ✓ ضمان توفير معلومات التقارير المالية والمحاسبية للشركة و سلامة تسربها للأطراف الخارجة عن النطاق العام للشركة.
- ✓ تنصيب أعضاء غير تنفيذيين مهمتهم تقييم نشاطات الشركة بصفة مستقلة عن الإدارة.
- ✓ تنصيب لجان مهامها التدقيق والإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالشركة.

إذن يعتبر مجلس الإدارة المراقب لمدى تنفيذ قواعد مبادئ الحوكمة من طرف أداء الشركة تفاديا لحدوث أي تعارض لمصالح أصحابها .

كذلك يظهر اثأر تطبيق إطار حوكمة الشركات من خلال أهمية مسؤولية مجلس الإدارة :

ثانيا: أهمية مسؤوليات مجلس الإدارة:

من أهم مهام مجالس الإدارة الأساسية هي:

1. **الأشراف:** مجلس الإدارة يعتبر هيئة متكونة من الاستشاريين الذين تشرف على تقييم أداء المدير التنفيذي للشركة من خلال وضع جهاز تنظيمي دوره مراقبة و توجيه الخطط والإستراتيجيات المسطرة لتحديد الأهداف ، كما يسهر أيضا على بلورة مهام هذا الجهاز من خلال تتبع مدى تجسيد مخرجات قراراته على ارض الواقع .

2. **المراقبة:** ترصد مجالس الإدارة بين ما هو مسطر و ما هو ناتج عن أداء الشركة حفاظا على مصالح شركائها الاقتصاديين و الاجتماعيين في إطار قانوني متفق عليه .

3. **الحوكمة :** اثأر تطبيق مبادئها يتمثل في صياغة الخطوط العريضة لسير الأمور في الشركة لتحقيق مجموعة من الغايات النهائية، و يخضع هذا إلى حدود وقيود معينة تضبطها القوانين المتفق عليها .

4. **توضيح رسالة الشركة أو المنشأة :**على مجلس الإدارة توضيح رسالة المنشأة أو الشركة لإطرافها أو شركاها الاقتصاديين ،وهذا حتى لا تتعارض مصالحهم مع مصالح المنشأة من خلال الفصل ما بين الغايات والوسائل بحيث تتمثل الغايات في القصد من وجود المنشأة أي غايتها هي البحث عن قيمة كل طرف خاضع لها أما الوسيلة فتعتبر أداة المنشأة في تحقيق الغايات مما يمنح هذا الفصل ما بينهما لمجلس الإدارة وظيفة إدارة الغايات.

5. **الإفصاح:**كذلك يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح على جميع المعلومات للمدير التنفيذي الذي يعتبر مترجم للقرارات الصادرة جراء المعلومات المتوفرة، و التي تكون قابلة للتحقيق في إطار الإستراتيجية العامة جراء الاستثمارات المتعلقة برأس المال .

6. توزيع نتائج أداء المنشأة : يعتبر من أهم مهام مجلس الإدارة و هو السهر على توزيع نتائج الأداء على أصحاب المصالح من المساهمين، العاملين،

العملاء والموردين .و هذا بمبدأ المحافظة على حقوق المساهمين كل حسب نسبة مشاركته.(**مناد علي، 2013،ص143**)

ثالثا:دور مسؤوليات مجلس الإدارة في حوكمة الشركات

مفهوم حوكمة الشركات يمنح لمجلس الإدارة صفة النيابة عن المستثمرين و يظهر هذا من خلال مساءلة المدراء التنفيذين ومحاسبتهم عن أدائهم لتحقيق أهداف المنشأة أو الشركة حفاظا على مصالح المستثمرين و مصالحها، وهذه النيابة تستوجب عليه أن يمتاز بصفة الاستقلالية و التي تمكنه من أداء مهامه الرقابية وبالتالي فان الحوكمة الجيدة للشركة هو تحصيل لدور مهام مجلس الإدارة لأنه و ببساطة يهدف إلى تحسين قدرة الشركة على إنتاج الثروة و تعظيم قيمتها ، كما أن الأدوات التي يستعملها مجلس الإدارة كالتدقيق والمراجعة راجع إلى المعرفة الجيدة التي يمتاز بها أعضاءه ، وهناك العديد من الدراسات لخصت نتائجها بوجود علاقة طردية بين الحوكمة الجيدة والأداء الناجح للشركة مع وجود مجالس إدارة نشطة و مستقلة (**محمد جلاب.2018، ص9**)

كما أن الحوكمة الجيدة تكمن من خلال إشراف مسؤوليات مجلس الإدارة على الرقابة و التي تزيد من احتمالات سرعة استجابة الشركة أو المنشأة للتغيرات في محيط الأعمال والأزمات و التي تؤثر على مصالح المنشأة و أصحابها . كما أن إشرافها على الديناميكية يخلق جهاز يقظة يعمل على ضمان أداء نشاط المنشأة وبالتالي يخفض تكلفة رأس المال إلى جانب الثقة في دخول الأسواق وضمان الاستمرارية مما

يخلق ميزة تنافسية تسمح باستقطاب عدد اكبر من المستثمرين جراء الثقة التي مصدرها الاستغلال الجيد و التطبيق الصارم لمحتوى مبادئ الحوكمة .

رابعا :اثأر تقييم مجلس الإدارة للمنشاة :

مسار مهام و فعالية مجلس الإدارة تكمن في انه يراقب نفسه للوقوف على مستوى أداه ،و التقييم يأخذ عدة أشكال كاستخدام الاستقصاءات لجمع الآراء الخاصة بمسارهم كل حسب مكانته ،بحيث نتائج سبر الآراء تقيم و تراجع لتحديد فرص التطوير والتحسين ،كما تأخذ عمليات التقييم عدة أشكال، ففي بعض الشركات الأخرى يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتخصيص جزء من احد الاجتماعات سنويا لعقد مناقشة مفتوحة خاصة بأداء المجلس **(محمد مصطفى سليمان، 2008 ، ص47)**

المطلب الخامس: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشأة في تعظيم قيمتها

تعتبر نظرية أصحاب المصالح من أهم الاهتمامات التي ركزت عليها إدارات المنشآت الاقتصادية ، و لقد استخدم مفهوم أصحاب المصالح من قبل عند وضع الاستراتيجيات ،أما حديثا أصبح موضوع أساسي في المناقشات التي ترتكز على تطبيق مبادئ الحوكمة .

أولا:مفهوم صاحب المصلحة

في ظل عدم استقرار محيط المنشآت الاقتصادية ،أصبح من الضروري فهم جميع متطلبات الأعوان الاقتصاديين المباشرين إليها و الغير مباشرين Stackholder

و لو تمعنا في كلمة stakeholderو التي ترجمتها إدارة المنشأة بتعمد نجدها تعبر عن (أصحاب المصالح) و التي تعني المساهم دون الإشارة أيضا إلى أن الأطراف الأخرى لديها كذلك مصلحة.

ولأهمية هذا العامل بالنسبة للمنشات الاقتصادية ،قام الاختصاصين بتنظير هذا العامل بحيث تعتبر نظرية أصحاب المصالح مسعى و بديل للنظرة التقليدية التي ترتكز على أن صاحب المصلحة هو المساهم و أن المسير هو الواجب عليه خدمة مصالح المساهم.

و يرى المفكران Dodd(1932)و Barnard (1938) باعتبارهم أهم الرواد الذين نظروا فكرة أصحاب المصالح انه من الواجب على المنشآت الاقتصادية ان تخلق توازن بين المصالح المتنافسة لمختلف المشاركين لاستمرارية نشاطهم داخلها.

ثم اختلفت النظرة إلى هذا المفهوم من خلال أعمال ANSOFFسنة 1968 بحيث أظهرت الدراسات و التجارب الميدانية آن المنشآت الاقتصادية التي أخذت بعين الاعتبار أصحاب المصالح من (زبائن و موردين ،مساهمين،عمال) في خلق قيمة تنافسية و تعظيمها ،هم الشركات أو المنشآت التي حققت نجاح بسبب اهتمامها بهذه الفئة ،وكمثال عن هذا الشركات الأمريكية HOTTER ET HASKETTالتي تميزت باهتمامها لهذا الفئة ولوحظت نتائج هذا الالتزام من خلال ارتفاع معدل المبيعات بأربعة أضعاف نظيرة الشركات التي اهتمت إلا بالمساهمين خلال أربعة عشر شهر.

كما أن أثر دور أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المنشآت تتعدى القيم المالية أو الاقتصادية بحيث يأخذ عدة أشكال من القيم أهمها :(**حضية سمالالي، 2004،ص192**)

- ✓ –**قيمة الالتزام بأخلاقيات الأعمال**:أي أن أصحاب المصالح ملزمين بالتوافق واحترام ما بين القيم المادية و مسلمات المجتمعات المنتمين إليها .
- ✓ –**قيمة حماية البيئة** : كذلك أصحاب المصالح لهم التزام خاص نحو بيئتهم الطبيعية و هذا ما يظهر من خلال المؤسسات التي تتسارع لاكتساب شهادات الجودة من خلال احترامها للبيئة و تفادي الملوثات المنبعثة من نشاطاتهم الصناعية **كشهادة ISO14001**

المبحث الثاني :معوقات تفعيل مبلدئ الحوكمة في المنشآت الجزائرية

تسعى الجزائر إلى تعزيز دور اقتصادها على المستوى المحلي و الدولي و هذا بإسقاط الضوء على تفعيل دور مبادئ الحوكمة في إصلاح المنظومة الاقتصادية ،و كخطوة منها بادرت بوضع إصلاحات و التي سنتطرق إليها في هذا المبحث التالي .

المطلب الأول:وضعية إصلاحات حوكمة الشركات الجزائرية

تعتبر الجزائر مقارنة بدول افريقية و من أهمها **جنوب افريقيا** أنها دولة لم تجسد القوانين التي أقرتها السلطات العليا فنجد أنها صادقت على عدد معين من القوانين المتعلقة بحوكمة الشركات، و هذا تماشيا مع المعايير الدولية و لكن حتى الآن فيما يتعلق بالتنفيذ والامتثال غير كافية خاصة من طرف الشركات العامة والشركات الخاصة الكبيرة عمومًا .

ويتضح هذا من خلال التشريعات الحالية المتعلقة بحماية العمال والمسؤولية الاجتماعية والامتثال للمعايير البيئية و التي تؤشر ملامحها من خلال عدم تنفيذها للمساعي المسطرة خاصة من طرف الشركات الصغيرة والمتوسطة كما يتضح هذا من خلال عدم تفعيل الآليات المناسبة لتوصيل المعلومات المالية إلى شركائها الاقتصاديين خاصة المساهمين فيها.

و ترجع الأسباب إلى الفجوات الملحوظة عمومًا إلى النقص المحاسبين المؤهلين و عدم الالتزام بتطبيق مبادئ المسؤولية من طرف مدراء وأعضاء مجلس الإدارة، حتى ولو نصت التشريعات واللوائح على التزاماتهم.(**البنك الايفريقي للتنمية، 2011**)

و الجدول التالي يوضح وضعية إصلاحات حوكمة الشركات في بعض الدول الإفريقية لسنة 2011

جدول (03-02) وضعية إصلاحات حوكمة الشركات في بعض الدول الإفريقية لسنة 2011

البلدان	القوانين المتعلقة بحوكمة الشركات و هذا تماشيا مع المعايير الدولية	تجسيد القوانين و اللوائح المتعلقة بحوكمة الشركات	واقح حوكمة الشركات الصغيرة والمتوسطة	نشر المعلومات المالية	مراجعة تنفيذ لوائح مبادى الحوكمة	حق اتخاذ القرارت من طرف مدراء الشركات	المسؤولية الاجتماعية	الامتثال للمعايير البيئية
جنوب افريقيا	+	+	+/-	+	+	+	+	+
الجزائر	+	-	-	-	-	-	-	-

المصدر :تقرير البنك الإفريقي للتنمية ،الفصل السابع (7) ،ص 153

المطلب الثاني : الانعكاسات السلبية في حالة عدم تطبيق مبادئ الحوكمة في المنشآت الاقتصادية :

المنشآت التي لا تطبق مبادئ الحوكمة تواجه عواقب سلبية تؤثر على أدائها المالي و بالتالي تؤثر على وزنها التنافسي و ينعكس هذا الإخفاق على أوضاعها المالية و على سمعتها ، و يتعدى هذا الإخفاق إلى انخفاض عدد شركائها الاقتصاديين

خاصة المستثمرين بسبب انعدام الثقة ، إذن من خلال هذا نبين أنواع هذه الخسائر التي قد تعترض بها المنشآت بسبب عدم الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة و يظهر هذا من خلال:

1. **التأثير على السمعة:**

- ✓ فقدان الثقة: غياب الحوكمة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة بين أصحاب المصلحة من مساهمين، عمال موظفين، زبائن وموردين والمنشأة.
- ✓ فقدان الثقة مع الرأي العام : انعدام الحوكمة يولد سمعة سيئة للمنشاة و بالتالي ينعكس عليها سلبيًا خاصة إذا ذاع خبرها في الأوساط الإعلامية والهيئات التنظيمية.

2. **الخسائر المالية:**

الاحتيال و الاختلاس هما مؤشرات غياب الحوكمة والذي ينذر أن مهام التسيير معالمه غير واضحة، و بالتالي تؤدي ببعض الأطراف إلى استغلال ضبابية التسيير في ممارسات غير أخلاقية مثل الاحتيال أو الاختلاس وهذا ما يكلف للمنشاة خسائر مالية مباشرة .

3. **تأثيرات سلبية في اتخاذ القرار:**

- ✓ **فقدان لمبدأ المساءلة:** انعدام هذا المبدأ يؤثر على الإدارة السليمة في صنع لقرار الذي يمتاز بالشفافية و الوضوح لان انعدام هذا المبدأ يخلق انعدام صلاحيات و مسؤوليات الأفراد حتى يتم محاسبتهم في اخذ القرارات السليمةّ ,

- ✓ **ناجعة العمليات :** انعدام مبدأ المسائلة و الذي يؤثر سلبا على اتخاذ القرارات الإستراتيجية و التكتيكية لا من ناحية زمن تنفيذها ولا من ناحية أهدافها، مما سيؤثر على جل الوظائف و العمليات كالتشغيلية و المحاسبية .....الخ

4. الآثار القانونية والتنظيمية:

- ✓ **الهيئات القضائية و التنظيمية:** كما نعلم أن المنشآت الاقتصادية خاضعة لقوانين و لوائح تسيرها ضوابط التي تحافظ على حقوق جميع إطرافها ،و مع انعدام الحوكمة نلاحظ عدم الامتثال للقوانين واللوائح، مما يعرض المنشأة لعواقب قانونية أو غرامات أو عقوبات.
- ✓ **المسؤولية القانونية:**انعدام المسؤولية القانونية قد يؤدي صناع القرار إلى اتخاذ إجراءات تتنافى مع الضوابط القانونية و بالتالي قد يؤدي إلى الإضرار بالوضع المالي للشركة.

5. تغير نظرة المستثمر :

- ✓ **فقدان ثقة المستثمرين:** عدم الإفصاح بالمعلومات من طرف إدارة المنشأة تنعكس سلبا على ثقة المستثمر في تطوير استثماراته نحوها ،لأنه يتنبأ بمخاطر أعلى واحتمال حدوث خسائر مالية.
- ✓ **انخفاض مصادر التمويل** غياب حوكمة سليمة تنظر بتناقص مصادر التمويل ونسبة جذب الاستثمار أو تأمين القروض.

6. تغير نظرة أصحاب المصلحة:

- ✓ **مخاوف الموردين والزبائن:** غياب الحوكمة السليمة قد يؤثر على العلاقات مع الموردين والعملاء بسبب شعورهم بعدم استقرار المنشأة و شرعية ممارساتها الأخلاقية و هذا من خلال طول مدة تسديد الديون للموردين و تذبذب تدفق المنتجات في الأسواق بالنسبة للزبائن ,

المبحث الثالث:إستراتيجية الدولة لتطبيق مبادئ الحكومة:

زيادة حجم المؤسسات وتعقد عملياتها زاد الاهتمام بفرض نظام تسيير يسمح للمسيرين مواكبة التغيرات ،لذا ألزم على المنشات الاقتصادية بوضع إستراتيجية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات أو المنشات باعتبارها أساليب إدارية، تنظيمية ،تقنية و قانونية ، كما تتيح لنا بالمعلومات اللازمة للتسيير الفعال للمنشاة وهذا لحماية ممتلكاتها و التحكم في مختلف عملياتها وكذا التقليل من المخاطرة .

و من خلال هذا سنتطرق إلى أهم الإجراءات المتخذة في المطالب التالية :

المطلب الأول :الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العليا في ميدان تطبيق مبادى الحوكمة

عرفت الجزائر في السنوات العشرين الماضية قفزة نوعية من خلال البث في دراسة واقع تطبيق مبادئ الحكومة في المؤسسات الجزائرية،و هذا من خلال رغبتها في التكامل مع الاقتصاد العالمي، حيث شرعت في وضع بعض الإجراءات تأثيرا بالمنظمات الدولية ومن أهم الخطوات التي قامت بها تشجيع عمليات الخوصصة

خاصة في القطاع الخاص ،كما تبنت الجزائر نظام محاسبي جديد تمثل في إدراج معايير المحاسبة الدولية IFRS و كذا معايير جديدة في الإفصاح المالي و كان هذا بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذي القعدة سنة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 يتوافق مع التغيرات الاقتصادية الإقليمية و الدولية .

ولقد اقر السيد عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية في 19 ديسمبر 2019بوضع برنامج يحتوي على 54 نقطة تشكل إستراتيجية على المدى البعيد في تفعيل تطبيقات مبادئ الحوكمة في جميع المجالات .

ومن بين الإجراءات التي تم أخذه في هذا الشأن إنشاء لجنة للعمل وإصدار الأنظمة وإنشاء وزارة متخصصة في الرقمنة وتقنيات المعلومات.و لكن يبقى السعي وراء رقمنة الجهاز الضريبي هو الأهم باعتباره مورد مالي لخزينة الدولة **RAHMA**).

TOUMI.2023.page581)

كما التزم رئيس الجمهورية بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بكل جدية ومسؤولية ومراقبة كل المجالات

وهذا بتطوير نظام الحكومة المحاسبية القائم على أسس و معايير دولية تهدف إلى تحقيق الشفافية و المصداقية لمخرجات المؤسسات الجزائرية من التقارير المالية و تنظيمية ،كما تسعى مؤسسات الدولة لتفعيل دور السوق المالي والمتمثل في بورصة الجزائر لتطوير الاستثمار الأجنبي و المحلي بالطبع .

المطلب الثاني :آليات تطبيق حوكمت المؤسسات

نظرا لدور حوكمة الشركات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،خطى أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص في البحث عن ميكانيزمات تجسيد و تطبيق مبادئ حوكمت المؤسسات و كان هذا :

- ✓سنة 2007 إنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات(GCGF)ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) حيث كانت من أهم مخرجات هذه المجموعة إصدار دليل لحوكمة الشركات في الجزائر.
- ✓جويلية 2007انعقاد أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات" حيث يهدف الملتقى إلى تحسيس أصحاب المال و الأعمال وكذا أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإثراء الفهم الجيد لمصطلح حوكمت الشركات من زاوية الممارسات العملية و العلمية .
- ✓نوفمبر 2007 الانطلاق في المشاورات لإعداد ميثاق الحكم الراشد في الجزائر وهذا بمشاركة الأطراف الفاعلة بالاعتماد على مبادئ الحكومة الستة حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية وكذا الأخذ بعين الاعتبار المسار الاقتصادي و المالي لخمسة عشر مؤسسة (15) .
- ✓سنة 2008 تشكيل "فريق العمل للحكم الراشد بالجزائر 2008 "تحت تسمية "GOAL08.

✓ 11 مارس 2009 انعقاد مؤتمر وطني ،بحيث اصدر في المؤتمر بمشاركة دائرة العمل و التفكير الخاصة بالمشروعات و جمعية كير CARE و كذا اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات بالجزائر مع مساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات و مؤسسة التمويل الدولية ، دليل حوكمت الشركات الجزائرية ، والذي جاء استجابة لتطلعات الشركات الجزائرية بتبني ميثاق الحكم الراشد الذي يعزز مكانتها في الاقتصاد الوطني و الدولي و لا يكون إلا بالمحافظة على مصالحها جراء التغيرات التي تطرأ في المحيط الداخلي و الخارجي.

-أكتوبر 2010 تأسيس مركز حوكمة الجزائر بالجزائر العاصمة، كجهاز يساعد الشركات لجزائرية على الالتزام بمواد الدليل،وتشجيعها على تطبيق مبادئ حوكمت الشركات ورفع الوعي و الثقافة في ممارسة مبادئها استنادا و احتكاكا لفضل الممارسات التي تشهدها اكبر الشركات العالمية .كما دعم برنامج الاتحاد الأوربيتين مبلغ 10 ملايين يورو لتعزيز الحوكمة في الجزائر **(وئام حمداوي، 2017، ص210-211)**

كما دع السيد رئيس الجمهورية في اجتماعات خاصة مع الولاة في إطار تشجيع الاستثمار و خلق الثروة إلى تحسين الحوكمة العمومية من خلال رقمنه المرفق العام وتعزيز النظام البيئي لترقية الاقتصاد والمواطنة الرقمية، مع تبني مسعى شامل وجماعي وموحّد و هذا بإرفاق الجامعة في عملية الرقمنة.

ضف إلى ذلك اقر السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون تجميد لجنة المراقبة وإعادة النظر في كل الملفات، وضمان حق الاستئناف للشركات التي تعتبر نفسها متضررة

من المراقبة ،وهذا بعدما لوحظ أن عمل هذه اللجنة في إطار مكافحة الغش لا تلتزم مع التوجيهات التي تم إصدارها.(**جريدة القدس العربي، 17-09-2023**)

✓ سنة 2023حصلت الجزائر على تمويل من مجموعة بنك التنمية الأفريقي صندوق المساعدة الفنية للبلدان المتوسطة الدخل (FAT-PRI) وهذا لتغطية تكلفة مشروع تعزيز حوكمة المؤسسات العامة ومؤسسات الدولة و كذا لتمويل العقد الخاص بتعزيز قدرات إطارات المفتشية العامة للمالية .(**تقرير البنك الافريقي للتنمية، 06-04-2023**)

المطلب الثالث :مؤشرات تطبيق مبادئ الحوكمة في الجزائر لسنة 2023

كما نعلم أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية التي يشهدها بلدان العالم و لاسيما الجزائر بعد فترة جائحة فيروس كورونا، و كذلك تهديد الأمن الغذائي الذي سيشهده العالم بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، باعتبار أن البلدين يساهمان بإمداد العالم نسبة 30٪ من الأمن الغذائي العالمي.هذهالأحداث زادت من حجم الفقر كما أثرت على القدرة الشرائية على سكان العالم .

في هذا السياق أوضحت البروفيسور شوهرة محمد، المستشارة ومديرة الدراسات بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (Cnese)"الوضع في الجزائر يختلف كثيرا عن الوضع في العديد من دول العالم المتضررة من الأزمة الاقتصادية". حيث أرجعت أسباب عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه الأزمات إلى عدة عوامل أهمها :

-انتعاش مدا خيل صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعارها .

-اتخاذ السلطات العليا بالجزائر إجراءات ساهمت في تحسين إنعاش المؤشرات المالية بحيث تجاوزت قيمة الصادرات خارج المحروقات 2 مليار دولار وهذا منذ الاستقلال لم تحقق للبلاد هذه القيمة.

ومن بين الإجراءات المتخذة مراقبة فاتورة الاستيراد التي تسببت في الماضي في أضرار جسيمة للميزان التجاري في الجزائر.

-الإسراع في دمج الرقمنة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية باعتباره ا أداة لقياس درجة الشفافية، ولكنها أيضا وسيلة للتقييم

(AbdelhalimBenyellès.le role de linformation.jouranal le soir d algerie01-03-2023)

المطلب الرابع :حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد لتعظيم القيمة

دليل حوكمت الشركات الذي صدر سنة 2009 و الذي حمل اسم "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر " و اعتبر نتاج مجموعة من الإجراءات و التدابير المتعلقة بالإدارة الرشيدة للمؤسسة المنطوية تحت مرجع يضمن جميع حقوق الأطراف الفاعلة و التي لاقى دعما كبيرا من طرف السلطات العليا باختلاف الوزارات كوزارة العدل و وزارة المالية و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،و يعتبر ميثاق الحكم الراشد سعي المنشات الاقتصادية إلى فهم المفاهيم الأساسية للحكم الراشد و تطبيقها على ارض الواقع .**(عبد المجيد كموش، 2019،ص94)**

كما يعتبر هذا الميثاق وثيقة مرجعية في متناول المنشأة باعتباره سند يحمل نصوص قانونية و تنظيمية يؤطر المالكين بالدرجة الأولى، وهذا بزعمهم على ترسيخ مبادئ الحكم الراشد داخل محيط المنشأة .

يحتوى هذا الميثاق على جزئيين هامين يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

الجزء الأول:

تم التطرق في هذا الجزء إلى إلحاح المؤسسات الجزائرية بضرورة وضع ميثاق جزائري للحكم الراشد وهذا مراعاة إلى الوضع الاقتصادي في الجزائر الذي ألزم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بتنفيذه لاستمراريتها في تعظيم قيمتها و قيمة الأطراف الفاعلة.

الجزء الثاني:

هذا الجزء تمت معالجة أهم المعايير الأساسية للحكم الراشد بالنسبة للمؤسسة، بحيث سلطت هذه المعايير إلى الأطراف الفاعلين الداخليين و علاقاتهم المتبادلة و نخص بالذكر المساهمين ،مجلس الإدارة و المدراء التنفيذيين أو الإدارة وكذا الأطراف الخارجيين و المتمثلة في السلطات و الهيئات المالية كشريك اقتصادي كالبنوك والموردون ، الزبائن ،العمال .....الخ .

كما تم الإلحاح على تطبيق هذه المعايير شريطة توفر نظام معلوماتي يمتاز بالنوعية و الالتزام القانوني و التنظيمي خاصة في حالة انتقال ملكية المؤسسة .

1-تحديات تطبيق حوكمة الشركات لتعظيم القيمة في الجزائر

إن تطبيق الحوكمة يتطلب مواجهة مجموعة من التحديات والتي نتلخص فيما يلي :

أ. توجد فجوة بين التعليمات والواقع وهذا إما عدم الفهم الجيد لفحوى التعليمات أو مشكل الاتصال ما بين الأطراف الفاعلة.

ب.الفساد: غياب الحوكمة عادة ما يخلق الفساد ، والفساد له اثأر سلبية في المؤسسات الاقتصادية بحيث يقلل من مصادر التمويل الناتج عن قلة المستثمرين بالإضافة إلى هذا فان الفساد يكلف خسائر مالية بالنسبة للخزينة المالية للشركات و المنشآت الاقتصادية،لذا على المؤسسات السعي جاهدا في تطبيق مبادئ الحكومة باستخدام آليات المراقبة و التدقيق لمتابعة أنظمة تسييرها .

ج.خلق علاقة سليمة مبنية على الثقة بين أصحاب المصالح لان انعكاسات التواطؤ والفساد بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر بحقوق أصحاب المصالح فقط و لكن تتعدي المضرة إلى مستقبل المنشأة ، لذا على المنشآت اتخاذ الإجراءات و القوانين حتى تحفظ حقوق أصحاب المصالح و بالتالي قيمتها.

د.خلق قنوات الاتصال دون إقصاء أي طرف مهما بلغت نسبة أهميته في المنشأة و اخص بالذكر المعاملة المتكافئة للمساهمين،لان الاتصال يخلق حوار الذي تصدر عنه معلومات تفيد في قيادة المنشأة نحو خلق و تعظيم قيمتها .

2-تطبيق مبادئ الحوكمة في تعظيم قيمة المنشأة(عينة من منشئات اقتصادية جزائرية)

من خلال الجدول الموالي سنقوم بإلقاء نظرة إلى أهم الشركات الجزائرية التي كانت سباقة في تطبيق مبادئ الحوكمة و التي برزت نتائجها من خلال القيمة السوقية و نخص بالذكر شركة "أن سي أي " رويبة و التي تعتبر شركة مختصة في إنتاج و توزيع المشروبات و عصائر الفواكه ،كما تعتبر الشركة مدرجة في بورصة الجزائر منذ في مارس 2013 إلى غاية جويلية 2020.

واعتمدنا في الجدول الموالي على توضيح أهم الآليات التي تم الاعتماد عليها في تطبيق مبادئ الحوكمة و نخص بالذكر مبدأ(حقوق المساهمين ،المعادلة المتكافئة للمساهمين، دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشأة الإفصاح و الشفافية مسؤوليات مجلس الإدارة ،ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات

(زغلامي مريمواخرون،2022،ص 72-73)

- ✓ **مبدأ حقوق المساهمين :**
- ✓ يظهر تطبيق هذا المبدأ في"**شركة اس أي ان**" من خلال دعوة المساهمين للحضور إلى الجمعية العامة العادية و التي تنعقد مرة في السنة و هذا لإثراء جدول الأعمال و التي تتخلله القراءة و المصادقة على تقارير مجلس الإدارة و التقارير المالية و المحاسبية للشركة ،كما تلتزم الشركة بوضع تحت تصرف المساهمين جميع المعلومات الكافية و المتعلقة بالسير العام لنشاط الشركة.

- ✓ **مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين :**

الشركة من خلال تطبيق مبدأ المعاملة المتكافئة للمساهمين تلتزم بإتاحة الفرصة لكل المساهمين دون تفرقة للاطلاع على كافة معلومات الشركة مهما كانت نسبة ملكية عدد الأسهم، كما تلتزم أيضا بتعويض المساهمين بحقوقهم عند وقوع أي ضرر حتى تضمن المساواة بين جميع مساهميها.

- ✓ **مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات :**

نظرا لتعدد الأطراف الفاعلة للشركة مع اختلاف مصالحهم ،تسعى الشركة في تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال تطبيق ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات،خاصة إذا ألزم الأمر بضرورة توسع الشركة على حساب حجم العائلة،وهذا راجع إلى تعدد الأطراف الفاعلة خاصة المالكة، و يتمثل التوسيع خاصة عند إدخال شركة خاصة على الشركة العائلة أو كما حدث في 2013 و الذي ألزم الشركة إلى توسيع استثماراتها من خلال الولوج إلى بورصة الجزائر.

- ✓ **مبدأ الإفصاح و الشفافية:**

الإفصاح و الشفافية من أهم المبادئ التي تركز عليها الشركة لضمان ثقتها مع أطرافها الفاعلة ، و يظهر هذا من خلال الإقدام على تقديم التقارير المحاسبية إلى الإدارة الضريبية،كما تلتزم بتوفير كل المعلومات المتعلقة بتأسيسها و ملكية أسهمها ،كذلك تظهر آلية الإفصاح من خلال عرضها للبيانات التشغيلية

و الأهداف الإستراتيجية،كما تعتمد إدارة الشركة على الموقع الرسمي للشركة الالكتروني في نشر المعلومات المتعلقة بالمساهمين و أعضاء الإدارة بما فيهم سيرتهم الذاتية.

- ✓ **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة :**

التزام الشركة بوضع النظم و اللوائح المتعلقة بصلاحيات مسؤوليات مجلس الإدارة دلالة على سعيها لرعاية مصالح أطراف التعامل ، كما يظهر اثأر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في مراقبة أداء الشركة من خلال وضع لوحة قيادة تعبر عن مجموعة من المؤشرات الإحصائية بحيث تحصي مدى تنفيذ القرارات الإستراتيجية مع ضمان مصداقية حسابات الشركة، كما تلتزم الشركة أيضا بنشر قائمة اللجان وتركيبة أعضائها المكونة من طرف مجلس الإدارة كلجان الإستراتيجية و لجان الاستثمارات .

- ✓ **مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات:**

الإفصاح و الشفافية شرط أساسي لخلق ثقة تقوي العلاقة بينها و بين أصحاب المصالح ، و إذا تحقق هذا الشرط تظهر نتائجه من خلال قدرة الشركة على جلب عدد من المساهمين و بالتالي هذه العلاقة أيضا تسمح بخلق ثقة للشركة بتنفيذ استراتيجياتها لتحقيق أهدافها.

والجدول التالي يلخص أهم الآليات التي تم الاعتماد عليها من طرف الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة:

الجدول (03-03) :أهم الآليات المعتمدة من طرف شركة "ان سي اي " رويبة في تطبيق مبادى الحوكمة

الفترة	مبدأ حقوق المساهمين	مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين	مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشأة	مبدأ الإفصاح و الشفافية	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة	مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات
من 2013 إلى 2020	حق الاطلاع	إتاحة الفرصة لكل المساهمين دون تفرقة للاطلاع على كافة معلومات الشركة	الإفصاح و الشفافية وطبيعة العلاقة بين أصحاب المصالح مما جدب المساهمين	تقديم التقارير المحاسبية الى الإدارة الضريبية	الالتزام بوضع النظم و اللوائح المتعلقة بصلاحيات مسؤوليات مجلس الإدارة	ضرورة توسع الشركة على حساب حجم العائلة باعتبارها شركة العائلة
	دعوة المساهمين للجمعية العامة	حقوق متساوية بجمع المساهمين مهما كانت نسبة ملكية عدد الأسهم	ثقة الشركة مع إطرافها الفاعلة خلق قيمة و التي ساهمت في تنفيذ استراتيجياتها لتحقيق أهدافها	الالتزام بتوفير كل المعلومات المتعلقة بتأسيسها و ملكية أسهمها	رعاية مصالح أطراف التعامل	إدخال شركة خاصة على الشركة العائلة
	القراءة و المصادقة على تقرير مجلس الإدارة	الحق في التعويض عند وقوع أي ضرر لحقوق المساهم		الإفصاح عن البيانات التشغيلية و الأهداف الإستراتيجية	مراقبة أداء الشركة من خلال إحصائيات تنفيذ القرارات الإستراتيجية	2013سنة دخول الشركة إلى بورصة الجزائر
	توفير المعلومة لجميع المساهمين			الاعتماد على الموقع الرسمي للشركة الالكتروني في نشر المعلومات المتعلقة بالمساهمين و أعضاء الإدارة بما فيهم سيرتهم الذاتية	ضمان مصداقية حسابات الشركة و كيفية نشرها	
	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية				نشر اللجان أهمها لجان الإستراتيجية و لجان الاستثمارات و تركيبة أعضائها	

المصدر: من طرف الباحث بالاعتماد على مجموعة من المراجع

المبحث الرابع : النظرة المستقبلية في حوكمة الشركات الجزائرية لتعظيم قيمتها و قيمة الاقتصاد الجزائري

حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي للنتائج المحققة من طرف الاقتصاد الجزائري والذي صنفها في المرتبة الثالثة إفريقيا عام 2024، بعد جنوب أفريقيا ومصر. بناتج خام داخلي قدره 266.78 مليار دولار، متوقعًا نسبة نمو بحوالي 3.8% خلال 2024. و كذا إحصائيات وكالة الإنباء الجزائرية

(**2024-03-20,.aps.dz/ar/economie**) بأن الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار سجلت 6600 مشروع حتى نهاية مارس الماضي، بقيمة مالية تقارب 3200 مليار دينار (24 مليار دولار)، مؤكدة أن الرقم سيتضاعف مستق بفضل وفرة العقار الاقتصادي في البلاد،و بهذا يمكن القول أن مؤسسات الدولة من خلال الإحصائيات تمتاز بمؤهلات اقتصادية تمكنها من تحقيق نتائج ملموسة و معتبرة على المستوى الإقليمي و الدولي ،مما بجعلها تسعى إلى وضع رؤية مستقبلية من اجل الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة لديها لتحقيق قيمة لاقتصادها و في هذا الشأن سنتطرق إلى أهم الركائز الأساسية التي تدعم هذه الرؤية .

المطلب الأول:المقومات

من أهم المقومات التي تدعم الاقتصاد الجزائري

1. توفّر مصادر النمو

حسب تصريح الخبير الاقتصادي والماليّ عبد المجيد البركة قدي و الذي يرى أن الجزائر تتوفّر على مصادر للنمو مقارنة مع احتياجات النمو الاقتصادي خاصة مع بداية التعافي من تداعيات جائحة كورونا، مثلما تبيّنه الأرقام التالية:

الجدول (04-03):نسب النمو الاقتصادي لسنوات 2020 ،2021،2022،2023 و المتوقعة 2024.2025.2026

السنوات	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026
النمو الاقتصادي	5.1%	3.4%	3.2%	3.8%	4.2%	3.9%	4.0%

المصدر :عبد الحكيم حذاقة مقال بجريدة الجزيرة 30.04.2024

2.تزايد الإنفاق العمومي

-مع تزايد الإنفاق العمومي خاصة منذ 2023، بحيث بلغ 43.7% من الناتج المحلي الخام، بعدما كان عام 2022 عند 31%، و يرتقب سنتي 2024 و2025 تزايد مقداره حوالي 43% و41.9% على التوالي من الناتج المحلي الخام.

3.تحسن مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الخام

تطور أداء بعض القطاعات مثل الصناعة و الفلاحة وأهمها الصناعة التي تتنبأ الإحصائيات مساهمتها في الناتج المحلي الخام من 7.5% سنة 2024 إلى 9.3% سنة 2026، والأمر نفسه بالنسبة للفلاحة التي تفوق مساهمتها 5% كما يقول الخبير قدّي.

4-توفر الموارد الطبيعية :

يقدر مخزون شرق البلاد من خام الفوسفات حوالي 22 مليار طن، أي في المرتبة الثالثة عالميّا، مما يجعلها تتصدر قائمة الدول في تصدر هذه المادة ،كذلك منجم الزنك والرصاص بمحافظة بجاية بسعة قدرها مليونيْ طنّ من معدن الزنك الخام مستخرجة سنويّا.

كذلك منجم الحديد في منطقة جبيلات والتي ستبلغ صادرته سنويا ما بين 10 و14 مليار دولار بدءًا 2026، مع مضاعفة طاقات مركب الحديد القطري/الجزائري في محافظة جيجل، لينتقل إلى 4 ملايين طنّ في غضون 24 شهرا مثلما يؤكده الخبير نفسه.

المطلب الثاني :الآليات

1-تشجيع و تنويع المنتج المحلي لتقليل من فواتير الاستيراد .

تشجيع الصناعة الموجهة للزبون المحلي وللتصدير خاصة السلع عالية القيمة المضافة، مثل الحديد والصلب والإسمنت و كذا المنتجات المحلية انعكس إيجابا على الناتج الداخلي الإجمالي و الناتج الداخلي الفردي والذي يؤشر بالفعل من خلال سني 2022 و 2024 على كما توضحه النتائج المدونة في الجدول التالي :

الجدول (03-05) تطورات الناتج الداخلي الإجمالي و الناتج الداخلي الفردي

السنوات	2022	2023	2024
الناتج الداخلي الإجمالي	195.0 مليار دولار	224.1 مليار دولار	266.78 مليار دولار
الناتج الداخلي الفردي	4299.9 دولارا	5074.7 دولارا	5799.6 دولارا

المصدر :**عبد الحكيم حذاقة مقال بجريدة الجزيرة 30.04.2024**

كما يتنبأ الخبراء أن الناتج الداخلي الإجمالي سيصل. إلى 400مليار دولار بأفق 2026.

2.الاهتمام باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة لتشجيع الاستثمار :

تفعيل مشروع دور منتج الجامعة باعتباره مفتاح نجاح و خلاق للثروة ،بحيث جسدت الجزائر مشروعها من خلال إنشاء حاضنات الأعمال في الجامعات وخارجها، وكذا التكوين في مجالات الذكاء الاصطناعي.

كما أن قانون الاستثمار 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022 الذي جاء في **الجريدة الرسمية العدد 2022/50**" والذي تميز بإدراج نصوصه تنظيمية مرنة تتكيف مع التغيرات التي يشهدها المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و كذا السياسي و التي تعزز من جاذبية الاستثمار.

3. وجود إرادة سياسية في محاربة الفساد

تعتبر الرقمنة من أهم الآليات التي بثت فيها الجزائر في جميع القطاعات والتي تعتبر من أولويات محاربة الفساد الاقتصادي و كذا القضاء على الاقتصاد الموازي ، مما مكن الجزائر من الارتقاء ضمن مؤشر مدركات الفساد سنة 2023 بـ8 درجات مرة واحدة.كما ظهر هذا المسعى كذلك من خلال الالتزام بمحاسبة المسئولين من ناحية النتائج بدلا من الوسائل .

4.تحرير الشركات العمومية الاقتصادية من خلال اختيار مسيريها على أساس كفاءتهم و مؤهلاتهم

يفسر تحرير الشركات العمومية الاقتصادية حسب الخبيرة في قانون الأعمال الأستاذة ياقوت اكرون من خلال مداخلاتها في الملتقى الذي نظمه المجلس الوطني الاقتصادي

و الاجتماعي و البيئي تحت عنوان "حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية "من خلال تفعيل دور مجالس الإدارة و علاقاته بمؤسسات الدولة و التي تتميز بالحق في تقديم النتائج و بدون تدخل مفرط من طرف مؤسسات الدولة التي تؤدي إلى عرقلة المبادرة و المخاطرة بتطبيق قاعدة الوسطية ،كما لأعضاء مجلس الإدارة الاستقلالية في اتخاذ القرار و الاعتراض عليه باعتباره جهاز مراقبة و توجيه لمسير الشركات العمومية و الاقتصادية .

كذلك تحرير الشركات العمومية الاقتصادية يظهر من خلال الاختيار المناسب لأعضاء مجلس الإدارة حسب مؤهلاتهم من اجل الدفاع بشكل أفضل على مصالح المؤسسة وهذا ما أكد عليه الخبير الاقتصادي ناصر بورنان على.

5.تركيبة مجلس الإدارة

أكد السيد كريستيانسن باعتباره عضو في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية أن تركيبة مجلس الإدارة تتطلب اكبر قدر من المهنيين في التسيير، لان مهام تسيير أعضاء مجلس الإدارة يتجلى في وضع إستراتيجية للمؤسسة من حيث الاستغلال و الاستثمار و التمويل وهذا لتحقيق أهداف أصحاب المصالح مع تسيير أفضل للمخاطر.

المطلب الثالث:الأهداف

من خلال النظرة المستقبلية في حوكمة الشركات الجزائرية لتعظيم قيمتها و قيمة الاقتصاد الجزائري, سطرت الجزائر أهداف تسعى من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة و التي تمثلت:

1- توسيع الرقمنة للتقليص من الاقتصاد الموازي، والذي بلغ وفق تقديرات رسمية 10 آلاف مليار دينار جزائري (90 مليار دولار) حيث نصح بدراسة التجارب الأوروبية في إدماجه ضمن الناتج الداخلي الإجمالي.

2-تحسين مناخ الأعمال و الذي شدّد به الخبير قدّي ، ذلك أن موقع الجزائر في تصنيف بيئة الأعمال خلال الفترة 2020-2024 يعتبر متأخرًا، إذ بلغ 76 من أصل 82 دولة.

3-تجسيد "الحرية الاقتصادية" باعتبار الجزائر احتلت سنة 2023 المرتبة 173 من أصل 184 دولة.

4-البحث عن التحكم الأمثل للخيارات التكنولوجية مع واقع وخصوصيات البيئة الجزائرية ولا يكون هذا إلا بمراجعة أنماط التسيير والحوكمة.

5-التحكم في تحصيل الإيرادات واعتماد سياسة نقدية مثالية، وهذا لامتصاص الآثار التضخمية الذي ولد عجز الموازنة بسبب الارتفاع في مستوى الإنفاق العام.

6-تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير و هو ما يسمى بلقتصاد المعرفة .

7-تحسيس الشركات الاقتصادية على المشاركة في المؤتمرات والندوات والنشرات التي تهدف إلى وضع التوصيات الخاصة بالتطبيق السليم لمبادئ الحوكمة بما يتناسب والظروف الاقتصادية والثقافية والسياسية.

8-تطوير معاير المحاسبة الحديثة و التي تلتزم بمبادئ الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في تعزيز أساليب الرقابة والمساءلة .

9-تعزيز دور مؤسسات الدولة باعتبارها أهم جهاز في عملية التنمية الاقتصادية وخلاق لفرص العمل، بصفتها مسئول ومساهم ومستثمر.

10-البحث عن التوافق مع إستراتيجية الدولة كنموذج النمو أاقتصادي الجديد (NMCE)،بحيث تبرز أهمية هذا التوافق من خلال الحاجة إلى إعادة بناء الحوكمة خاصة في طبيعة العلاقات بين المساهمين و الدولة من جهة و الشركات العامة والمؤسسات المالية من جهة أخرى ، كما يسعى هذا التوافق إلى تحديد لأهداف المراد تحقيقها والتعويضات التي تمنحها الدولة (زيادات رأس المال، ضمانات الخزينة التعويض عن تكلفة التزامات الخدمة الشاملة). و يشترط في هذا التوافق سيطرة الشركات العامة على العمليات الاقتصادية من خلال (اختيار الاستثمارات، مقترحات التسعير، حجم الشبكة، مكافآت الرواتب، اختيار الموردين و قدرة التفاوض ،التمويل البنكي، تمويل السندات)

المطلب الرابع:النتائج

من أهم النتائج المحققة في الآونة الأخيرة و التي شاهدتها الشركات الجزائرية من حيث قيمتها في الاقتصاد الجزائري .

يظهر من خلال إحصائيات .تقرير البنك الايفريقي للتنمية 2023. و التي تمثلت في

1-وجود ما يقرب من 1300 شركة عامة في المناجم والنقل، الصناعة غير الهيدروكربونية (55% قيمة مضافة من إجمالي الناتج المحلي).

2-الهيئات المالية نجد أن البنوك العامة تحتل المكانة المهيمنة في تمويل الاقتصاد بحيث تمتلك ستة بنوك عامة. 86٪ من الأصول 85% من الودائع. وإلى جانب هذه البنوك العامة، صندوق الاستثمار الوطني (FNI)برأسمال قدره 150 مليار دج و يكمن دوره في إدارة تمويل الخزينة المخصصة للقطاع الإنتاجي و مصدر تمويل المرافق العامة.

3-تدخل صندوق الوطني للاستثمار في مواردها الخاصة من خلال القروض والافتراضات المباشرة طويلة الأجل بالإضافة إلى مشاركته في عمليات زيادة رأس مال الشركات الوطنية من أجل الالتزام بأحكام قانون تنظيم الاستثمار الأجنبي و هذا منذ سنة 2009 انتسابا (قانون "49/51")، والذي يتطلب مشاركة ما لا يقل عن 51% من المساهمين الوطنيين و الباقي يضم مستثمرين أجانب.

4- تدخل مؤسسات الدولة يظهر من خلال التركيز على وضع استراتيجيات وكذا التحكم في ميزانيات القطاع العام و تفادي مخاطرها ،بالإضافة إلى تحسين حوكمة الشركات في القطاع العام،خاصة في استخدام الموارد العامة بكفاءة.

5- مؤشرات الأداء و التي أظهرت مدى فعالية القطاع العام في المحيط الصناعي بحيث سجلت سنة 2017 نسبة55% كسيطرة القطاع العام على ميدان الصناعة.

6-تعزيز دور الديوان الوطني للإحصاء وهذا بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 24-114 المؤرخ في 21مارس 2024والذي يسند سلطة الوصاية على الديوان الوطني للإحصائيات إلى وزير المالية..

7- مساهمة الصندوق الوطني للاستثمار مع تفعيل دور التكوين المتخصص لمسيري مؤسسات الدولة خاصة في مجال تعزيز حوكمة الشركات ،و يظهر هذا من خلال وضع أدوات مراقبة و مراجعة المخاطر بإعداد التقارير المالية على مستوى الشركات والبنوك ومن بين أهم الأدوات دعم شهادة CertifiedInternal Auditor (CIA)شهادة المدقق الداخلي المعتمد بالنسبة للمفتشين العامون للمالية و تعتبر CIA شهادة تم إعدادها من قبل معهد المدققين الداخليين المعتمدين IIA بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبر الرائدة في العالم ،خاصة في مجال التدقيق الداخلي.

8-تكليف المديرية العامة للخزينة DGT مهمة مراقبة مخاطر الميزانيات المرتبطة بالشركات والهيئات المالية العمومية .

خاتمة الفصل:

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من أهم المواضيع و المسائل التي تستقطب اهتمام الدول العربية في ظل الوضع الراهن و ما تشهده من تغيرات اقتصادية و جيو سياسية، و من خلال هذه التغيرات لازم على الدول و منها الجزائر للحاجة الماسة والمتناهية لشركاتها قصد توطيد قدراتها التنافسية والتكيف مع المستجدات الحديثة، ومن هذا المنطلق ورغبة من الجزائر في التكامل مع الاقتصاد العالمي بذلت الحكومة الجزائرية جهود كبيرة لإيجاد إطار مؤسسي لحوكمة الشركات،حيث تمحور هذا المسعى من خلال تعزيز دور تكوين الأخصائيين في مجال الحوكمة من خلال دعم شهادة CIAو كذا تفعيل دور المديرية العامة للخزينة كمصدر للمعلومة و التي تستغل في الرقابة المصرفية .

كما تظهر أهمية الصندوق الوطني للاستثمار كجهاز مراقب لمخاطر الميزانيات المرتبطة بالشركات و الهيئات المالية العمومية، مع الالتزام بالتكوين المتخصص لفئة المسيرين و المفتشين الماليين.

كما ننوه أيضا بالقرار التي اتخذته السلطات العليا وهذا بعد إسناد وصاية الديوان الوطني للإحصاء إلى وزارة المالية والذي يعتبر إجراء ذات أهمية لاستغلال الأمثل للمعلومة في تعزيز عجلة النمو الاقتصادي .

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

في هذا الفصل و بما أن هدف الدراسة هو تبيان مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في تعظيم قيمة المنشات الاقتصادية ،بحيث تم جمع البيانات باستعمال أداة الاستبيان الذي اعد من طرف الباحث بهدف اختيار نموذج الدراسة ، تم اختيار العينة من منشآت اقتصادية إنتاجية و هي مؤسسة اورسيم بوادي ارهيو ومؤسسة هيدرو كنال و هما مؤسستان صناعية. اورسيم مؤسسة لصناعة اللواحق الميكانيكية و مؤسسة هيدروكنال مختصة في قنوات الري المتواجدة بوادي رهيو بحيث شمل توزيع الاستبيان على مجتمع الدراسة و هذا في الفترة ما بين 25-02-2024 حتى غاية 15-03-2024بحيث اخذ عينة من كل مؤسسة و المتكونة من (أعضاء في مجالس الإدارة ، مساهمين ، مدراء ،رؤساء المصالح المالية و المحاسبية و كذا الإنتاجية فئة العمال)

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل البيانات و عرض نتائجها باستعمال برنامج **spsss version 20**

و كان هدف تحليل النتائج التحقق من قبول أو نفي صحة فرضيات الدراسة التي تطرقنا إليها سابقا،كما تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة صدق و ثبات الأداة المستعملة بالإضافة إلى قياس المتغيرات ثم تحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ، و كان توزيع هذا الفصل كالأتي :

4- 1 مجتمع و ّ عينة الدراسة.

4- 2 مصادر المعلومات و البيانات.

4- 3أداة الدراسة.

4- 4اختبارات أداة الدراسة.

4- 5قياس المتغيرات.

4- 6مقياس التحليل.

4- 7تحليل نتائج أسئلة الدراسة و تفسيرها.

4- 8اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول:منهجية البحث الخاصة بمجتمع الدراسة و مصادر المعلومات

في هذه الدراسة اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي في جمع البيانات الميدانية، بحيث استخدم الأسلوب التحليلي الكمي و هذا للاستنتاج العلاقة ما بين المتغير الثابت "مبادئ الحوكمة" و المتغير التابع "تعظيم قيمة المنشأة"، باعتبار العلاقة هي مشكلة البحث والتي تستوجب على الباحث تفسيرها.

المطلب الأول :مجتمع و عينة الدراسة

4-1مصادر المعلومات و البيانات:

اعتمدت دراسة هذا الموضوع على نوعين من المصادر من خلال جمع البيانات و المعلومات:

- ✓ **المصادر الأولية** : وتتمثل في البيانات و المعلومات التي تم جمعها من خلال توزيع الاستبيان و المتعلقة بدراسة اثر تطبيق مبادئ الحوكمة بأبعادها الستة على تعظيم قيمة المنشاة و التي ارتكزت على عدة دراسات سابقة .
- ✓ **المصادر الثانوية:** هذا النوع من المصادر ارتكز أيضا على مجموعة من الكتب والمقالات والأبحاث والدراسات السابقة و مواقع رسمية لبعض الكتب بالإضافة إلى خبرتي في المجال الصناعي.

4-2مجتمع وّ عينة الدراسة

استهدفت الدراسة عيينتين من منشاتين مختلفتين، كما قام الباحث بتوزيع 50 استمارة لكل منشاة اقتصادية، و بعد إعادة جمع أجوبة الاستبيانات كانت النتائج كما هي مؤشر عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-01) توزيع عينة الدراسة و كذا عدد الاستمارات الموزعة و المسترجعة

الشركات	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة
مؤسسة اورسيم	50	42
مؤسسة ايدرو كنال رقم02	50	50
المجموع	100	92

✓ **المصدر: من إعداد الطالب**

المبحث الثاني : حدود البحث و أداته و أدوات تحليله إحصائيا .

المطلب الأول:حدود البحث:

تم الاعتماد على مبادئ حوكمة الشركات الستة (6) من منظور منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية وآثار تطبيقها على المنشات الاقتصادية لتعظيم قيمتها .تمثلت في :

1. مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات على تعظيم قيمة المنشاة .
2. مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، على تعظيم قيمة المنشاة .

3. مبدأ الإفصاح و الشفافية ، على تعظيم قيمة المنشاة.

4. مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة على تعظيم قيمتها .

5. مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين على تعظيم قيمة المنشاة.

6. مبدأ حقوق المساهمين على تعظيم قيمة المنشاة .

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

4-3ا أداة للدراسة

الدراسة اعتمدت على استبيان و الذي كان موجه إلى أربعة أنواع من الأفراد المنتمون إلى الشركات باعتبارهم أصحاب المصالح و الذين يسعون إلى تعظيم قيمتهم و قيمة الشركة أو المنشاة،بحيث تم التطرق في هذا الاستبيان إلى توضيح اثر تطبيق مبادئ الحوكمة الستة حسب منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في تعظيم قيمة الشركات **الأداة الأولى:** قام الباحث بالاعتماد على دراسات سابقة بحيث نوقش هذا الاستبيان مع الدكتور المشرف،ثم عرض على مجموعة من المحكمين وهم الدكتور مركان محمد البشير أستاذ محاضر تخصص تسيير مالي من جامعة تسيمسيلت و الدكتور جيلالي قالون أستاذ محاضر جامعة احمد دراية أدرار ،وبعد إجراء التعديلات التي طلبت من الأساتذة الأفاضل أصبح الاستبيان جاهز للتوزيع بحيث قسم إلى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول :

تخص المعلومات المتعلقة بنوع الجنس، العمر، الحالة العائلية، المستوى الدراسي وطبيعة نوع عقد العمل مع الشركة، طبيعة علاقته مع الشركة و كذا الخبرة المهنية مع الشركة.

الجزء الثاني:

تم التطرق في هذا الجزء إلى إبراز اثر تطبيق أهم مبادئ الحوكمة التي ترتكز عليها منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في تعظيم قيمة المنشأة،بحيث اعتمد على مبادئ الأبعاد التالية (ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح و الشفافية، دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة،المعادلة المتكافئة للمساهمين و مبدأ حقوق المساهمين).

الجزء الثالث:

يتضمن هذا الجزء على فقرات المتغير التابع و هو تعظيم قيمة المنشاة، بحيث يشمل عشرة فقرات،كل فقرة تخصص طرف من الأطراف المنتمية إلى المنشاة والتي تختلف نظراتهم نحو المتغير التابع "تعظيم القيمة".

اعتمد في الاستبيان على طرح (58)سؤالا مغلقا و هذا بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في تقييم أراء العينة ،و الهدف هو اختبار فرضيات الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (04-02) مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة

البيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر : بالاعتماد على مجموعة من المراجع

من خلال مقياس ليكرت الخماسي يمكن تحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل فيما إذا كان نظرة المنتمي إلى المؤسسات ايجابية أم سلبية و هذا بمقارنة متوسط العينة و المتوسط الحسابي الفرضي و الذي يعبر عنه بقسمة مجموع بدائل الإجابات على عددها .

إذن يكون كالتالي:بما أن عدد البدائل (5) ومجموعها يساوي (15) فان المتوسط الحسابي الفرضيهو5/15 و يساوي (3)و الجدول التالي يبين مقياس طول الفئات ودرجة تقييمها و الاعتماد عليها في الدراسة .

الجدول (04-03) طول الفئات حسب مقياس ليكرت

من 1 -1.79	من 20% -36 %	منخفضة جداً
من 1.80 – 2.59	من 36% -52 %	منخفضة
من 2.60 - 3.39	من52%-68%	متوسطة
من 3.40 – 4.19	من68%-84%	عالية
من 4,2-5	من84%-100%	عالية جدا

المصدر: مخرجات برنامجSPSS

إضافة إلى هذا استخدم الباحث عدد من الأساليب الإحصائية التحليلية الاستدلالية و المتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري و هذا لتحقيق أهداف البحث، وتم اعتماد على مستوى الدلالة الإحصائية 5 %الذي يقابله مستوى ثقة 95 %لتفسير نتائج الاختبارات.

المقابلة الشخصية:

تم الاعتماد على طريقة المقابلة الشخصية مع العينة المستهدفة بنوع من التحري على الانفراد وبعيدة عن كل الضغوطات ،و هذا للحصول على أجوبة مباشرة بهدف تحليلها و تحويلها إلى مخرجات تخدم موضوع الدراسة.

وبعد توزيع الاستبيان و الإجابة عليه من طرف العينة المستهدفة ،خلصت العملية حسب المعلومات المدونة في الجدول التالي :

الجدول رقم (04-04) الإحصائيات المتعلقة بفرز نتائج الاستبيان

عدد الاستمارات	الاستبيان			
	مؤسسة اورسيم بوادي ارهيو		مؤسسة ايدرو كنال	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الموزعة	50	100%	50	100%
المسترجعة	42	84%	50	100%
المفقودة	08	16%	50	100%
الملغاة	00	00%	50	100%
المقبولة للدراسة	42	84%	50	100%

المصدر:مخرجات برنامجSPSS

من خلال الجدول نستخلص ما يلي :

-مؤسسة اورسيم

- ✓ إن عدد الاستمارات الموزعة تقدر ب50 استمارة والتي تم قبولها في الدراسة و المقدرة 42،أما الباقي فرفضت في بسبب عدم استرجاعها.

مؤسسة هيدروكنال

- ✓ إن عدد الاستمارات الموزعة تقدر ب 50 استمارة والتي تم قبولها في الدراسة والمقدرة ب50استمارة

المطلب الثالث : :اختبارات صدق و ثبات أدوات الدراسة

4- 4 اختبارات أداة الدراسة.

4-4-1أداة صدق-(الصدق النظري)

تم إرسال هذا الاستبيان عبر البريد الإلكتروني إلى أساتذة متخصصين لتحكيمه والبالغ عددهم ثلاثة بحيث بعد ما وجهت إليه بعض الملاحظات من حيث المضمون و الشكل و لاسيما الحذف أو إعادة صيغ الفقرات،قمنا بتعديل ما تم التطرق إليه حتى يصبح أكثر وضوحا وتحقيقا لهدف الدراسة .

4-4-2أداة صدق-(الصدق التطبيقي) :

صدق أداة الدراسة يليه حساب صدق الارتباط أو الاتساق الداخلي ما بين فقرات الاستبيان على عينة مجتمع من مؤسسة اورسيم و مؤسسة ايدروكنال الوحدة رقم 2،ويقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من الاستبيان مع المحور المندمجة فيه،بحيث يعتمد لإثبات هذا الاتساق على حساب مؤشر الثبات و هذا بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ و الذي يعني اختبار الثبات للمحاور المعتمدة في الاستبيان وهي ستة و كانت النتائج الأتي:

بالنسبة لمؤسسة ايدرو كنال الوحدة رقم (02) و مؤسسة اورسيم

أولا:ثبات فقرات الأبعاد .

لقياس صدق الأداة المختارة لهذا الاستبيان علينا الاعتماد على حساب معامل ثبات الفا لكرونباخ بواسطته نقيس ثبات التقديرات التي تحصلنا علها من محاور الاستبيان و هذا لإثبات تجانس فقراته مع الموضوع قيد الدراسة .

من خلال الجداول التالية نستخلص ما يلي :

جدول (04-05)معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات للمؤسستين مع الدرجة الكلية للبعد

الرقم	العبارات	HYDRO CANAL		ORSIM	
		معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	إن اللوائح التي تشهرها المنشاة داخل المنشاة بالنسبة لمعاملها يعكس رغبتها في إتباع مبادئ الحوكمة	0,464	0,001	0,541	0,000
2	إن تحيين لوائح الحوكمة مقارنة باحتياجات و متطلبات أصحاب المصالح المنشاة دليل على التزاماتها في تطبيق مبادئ الحوكمة	0,746	0,000	0,777	0,000
3	إن اجتماع إدارة مجلس الإدارة بصفة دورية دليل على بحث المنشاة إلى ضمان مبدأ تفعيل دور الحوكمة في تحقيق غاية المنشاة	0,655	0,000	0,750	0,000
4	الحوكمة هو نظام فعال في مراقبة العمليات التشغيلية و التمويلية للمنشاة	0,670	0,000	0,662	0,000
5	هناك استقلالية الإدارة في تفعيل مبادئ الحوكمة	0,826	0,000	0,759	0,000
6	تسعى المنشاة في تطبيق مبادئ الحوكمة إلى زيادة الأرباح و تعظيم النمو	0,720	0,000	0,603	0,000
7	المنشاة تسعى من خلال مبادئ الحوكمة إلى خلق علاقة جيدة مع الزبائن	0,689	0,000	0,594	0,000
8	يرى العامل داخل المنشاة نظاما يضمن حقوقه القانونية و الاجتماعية جراء تطبيق الحوكمة	0,470	0,001	0,693	0,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول

مؤسسة ايدروكنال

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات و الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين**0,46** و**0,82** بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة

مؤسسة اورسيم

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات و الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين**0,54** و**0,77** بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة

.

جدول (04-06)معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مسؤوليات مجلس الإدارة مع الدرجة الكلية للبعد

الرقم	العبارات	HYDRO CANAL		ORSIM	
		معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	إن مجلس الإدارة له الحق في تشكيل اللجان التي تكون لها الحقوق في تسيير المنشأة	0,880	0,000	0,700	0,000
2	يراقب مجلس الإدارة نظام تسيير المنشأة	0,816	0,000	0,646	0,000
3	يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق القوانين و التعليمات الصادرة في الاجتماعات الدورية للحفاظ على أهداف أصحاب المصالح	0,806	0,000	0,742	0,000
4	يستلزم نظام المكافأة داخل المنشأة موافقة مجلس الإدارة	0,795	0,000	0,644	0,000
5	ان قرارات مجلس الإدارة الدورية صائبة لتعظيم قيمة المنشأة	0,849	0,000	0,728	0,000
6	تتميز قرارات مجلس الإدارة الدورية بالمرونة مع المتغيرات الداخلية والخارجية إلى تؤثر على سيروة المنشاة	0,673	0,000	0,870	0,000
7	يساير مجلس الإدارة متطلبات و احتياجات أصحاب مصالح المنشاة	0,731	0,000	0,850	0,000
8	يسعى مجلس الإدارة من خلال قراراته إلىمبدأ تفادي تعارض المصالح .	0,774	0,000	0,707	0,000

المصدر:مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول

مؤسسة ايدروكنال

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,67 و0,84 بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

مؤسسة اورسيم

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,64 و0,87 بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

جدول(04-07)معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مبدأ الإفصاح و الشفافية مع الدرجة الكلية للبعد

الرقم	العبارات	HYDRO CANAL		ORSIM	
		معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تقوم المؤسسة بالكشف و الإفصاح عن المعلومات و التقارير المالية السنوية وفقا للنظام المالي المعتمد به	0,777	0,000	0,829	0,000
2	تعلم المؤسسة كافة أعوانها بأهدافها التشغيلية و المالية	0,734	0,000	0,452	0,003
3	تمتاز معلومات المنشاة المنشورة بالمصداقية و الوضوح	0,786	0,000	0,602	0,000
4	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن الكمية المنتجة و المباعة دوريا	0,796	0,000	0,548	0,000
5	إن علاقة إدارة المؤسسة مع المدققين الداخليين و الخارجين علاقة ذات ثقة	0,663	0,000	0,532	0,000
6	تعامل المؤسسة مع الهيئات المالية من بنوك و مديريات الضرائب مبنية على دقة و وضوح المعلومة المالية و المحاسبية	0,876	0,000	0,474	0,002
7	وجود نظام معلوماتي ألي للشركة يشمل جميع المعلومات والتي تخص الجانب المالي و المحاسبي	0,859	0,000	0,515	0,000
8	يمتاز النظام الآلي المالي و المحاسبي بشفافية و مصداقية المعلومة	0,857	0,000	0,581	0,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول

مؤسسة ايدروكنال

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,66 و0,87 بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

مؤسسة اورسيم

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,54 و0,82 بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

جدول (04-08)معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة مع الدرجة الكلية للبعد

الرقم	العبارات	HYDRO CANAL		ORSIM	
		معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تظهر علاقة والتعاملات التنظيمية و القانونية للمنشاة مع أصحاب المصالح احترام لقرارات مجلس الإدارة والتي تلزمها بتطبيق مبادئها	0,776	0,000	0,920	0,000
2	يتحصل أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب على المعلومات باختلاف علاقاتهم مع المنشاة بالقدر الكافي للقيام بأدوارهم.	0,694	0,000	0,736	0,000
3	إن التكوين مبدأ أساسي للمنشاة اتجاه عمالها	0,481	0,000	0,787	0,000
4	يهدف العامل إلى تفعيل دوره في مساير التطورات الحديثة المنشاة	0,772	0,000	0,814	0,000
5	يرى العامل أو الإداري تطبيق مبادئ الحوكمة قيمة إضافية للمنشاة	0,794	0,000	0,764	0,000
6	إن العامل استطاع تحقيق أهدافها في المنشاة	0,822	0,000	0,687	0,000
7	هناك تضامن و توافق ما بين ا أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المؤسسة	0,702	0,000	0,692	0,000
8	تسعى سياسة المنشاة مع متعاملها الاقتصاديين بالالتزام بمعالجة آليات الوفاء بالديون وتنفيذ حقوق الدائنين	0,826	0,000	0,767	0,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول

مؤسسة ايدروكنال

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة و الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,69 و0,82 بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

مؤسسة اورسيم

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة و الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,69 و0,92 بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

جدول (04-09)معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين مع الدرجة الكلية للبعد

الرقم	العبارات	HYDRO CANAL		ORSIM	
		معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	يمتلك مالك السهم الواحد الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك ألف سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية	0,753	0,000	0,697	0,000
2	يحصل حملة الأسهم على كافة المعلومات المتعلقة بأداء المنشاة دون تميز	0,873	0,000	0,806	0,000
3	ان نظرة المساهم مهما كانت نسبة مشاركته نظرة اندماج في قرارات تسيير المؤسسة	0,764	0,000	0,842	0,000
4	يسمح النظام القانوني للمنشاة حماية لحملة الأسهم مهما كانت نسبة مساهمتها إلى رفع دعاوي قضائية والمطالبة بتعويضات إذا ظهر أي انتهاك لحقوقهم	0,626	0,000	0,729	0,000
5	يحصل كافة المساهمون على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك	0,786	0,000	0,757	0,000
6	يمتلك المساهمون الذين لهم نفس الفئة من الأسهم معاملات متكافئة	0,775	0,000	0,753	0,000
7	يتحصل المساهم مهما كانت نسبة أسهمه في المنشاة على جميع مخرجات مجلس الإدارة بصفة دورية	0,782	0,000	0,789	0,000
8	تربط علاقة المساهم مع المنشاة علاقة ثقة	0,652	0,000	0,651	0,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول

مؤسسة ايدروكنال

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين و الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,62 و0,87 بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

مؤسسة اورسيم

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين و الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,65 و0,84 بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

جدول (04-10)معامل ارتباط كل فقرة من فقرات مبدأ حقوق المساهمين مع الدرجة الكلية للبعد

الرقم	العبارات	HYDRO CANAL		ORSIM	
		معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	إن المساهم له الحق في المشاركة أثناء تصويت أعضاء مجلس الإدارة	0,641	0,000	0,666	0,000
2	إن المساهم له الحق في مسائلة قرارات مجلس الإدارة	0,802	0,000	0,868	0,000
3	إن المساهم له نظرة شاملة على النظام التشغيلي و المالي للمؤسسة	0,793	0,000	0,872	0,000
4	يحق للمساهم في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.	0,715	0,000	0,489	0,001
5	يحق للمساهم المشاركة والحصول على حصص من أرباح المؤسسة	0,834	0,000	0,767	0,000
6	يحصل المساهم على معلومات كافية حول أي قرار استراتيجي أو تكتيكي يتخذ لصالح للمنشاة	0,817	0,000	0,713	0,000
7	يلزم المساهم أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين بالإجابة على جميع المبهمات و التساؤلات من خلال مخرجات التقارير المالية و المحاسبية للمنشاة	0,690	0,000	0,840	0,000
8	يرى المساهم حقوقها محفوظة في المنشاة من خلال تطبيقها لقرارات مجلس الإدارة	0,686	0,000	0,726	0,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول

مؤسسة ايدروكنال

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ حقوق المساهمين و الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,64 و0,83 و بالتالي يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

مؤسسة اورسيم

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين و الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,48 و0,87 بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

جدول (04-11)معامل ارتباط كل فقرةمن فقرات تعظيم قيمة المنشاة مع الدرجة الكلية للبعد

الرقم	العبارات	HYDRO CANAL		ORSIM	
		معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
1	تعظيم قيمة المنشاة أهم مبدأ يسعى إليه العمال و المساهمين وأصحاب المصالح	0,612	0,000	0,508	0,001
2	تطبيق قرارات مجلس الإدارة وجه نظام التسيير داخل المنشاة نحو تعظيم قيمتها.	0,763	0,000	0,823	0,000
3	إن مبدأ تطبيق قرارات مجلس الإدارة من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة اثر على تعظيم قيمة المنشاة	0,783	0,000	0,721	0,000
4	إن ضمان حقوق المساهمين من خلال قرارات مجلس الإدارة احد الركائز الأساسية في تعظيم قيمة المنشاة	0,824	0,000	0,688	0,000
5	إن الالتزام بنظام المحاسبي المالي احد مقومات الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة	0,786	0,000	0,652	0,000
6	إن شروط مناخ العمل احد الالتزامات الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة	0,781	0,000	0,870	0,000
7	تحديد المسؤوليات الصادر عن مجلس الإدارة اثر على أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المنشاة	0,794	0,000	0,870	0,000
8	علامة منتوج المؤسسة ذات سمعة في السوق	0,675	0,000	0,817	0,000
9	تعظيم قيمة المنشاة ظاهر من خلال الاستخدام الجيد للمؤشرات المالية و المحاسبية	0,788	0,000	0,847	0,000
10	يجدون أصحاب المصالح الثقة في التعامل مع المؤسسة	0,606	0,000	0,763	0,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

يوضح الجدول

مؤسسة ايدروكنال

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات بعد تعظيم قيمة المنشأة و الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,60 و0,82 و بذلك يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

مؤسسة اورسيم

من خلال قيمة معامل الارتباط بين فقرات بعد تعظيم قيمة المنشاة و الذي يعبر عن دالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) حيث انحصرت القيمة بين0,50 و0,87 و بالتالي يعتبر هذا البعد صادقا من خلال هذه الدراسة .

تظهر لنا النتائج المتحصل عليها من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة أي سؤال من مجموعة أسئلة المحور مع المحور ككل أن هناك وجود علاقات ارتباط بينهما هذا من خلال قيمة معامل بيرسون و التي تفوق 0,7دون التطرق بوجودها بعضها و التي تتميز بقيمة غير مرتفعة و التي تقل عن 0,69، و بالتالي يمكننا القول أنها ذات دلالة إحصائية تشير إلى علاقات ارتباط حقيقية ما بين متغيرات الدراسة .

إذن نقول أن هناك اتساق ما بين أسئلة الاستبيان و بالتالي تسمح لنا بالاعتماد عليها كأداة إحصائية مناسبة لدراسة قياس متغيرات الدراسة.

المبحث الثالث : ثبات أداة البحث و اختبار التوزيع الطبيعي

المطلب الأول : اختبار التوزيع الطبيعي

4-5ثبات أداة البحث :

من خلال هذا علينا إثبات أداة البحث بواسطة اختبار التوزيع الطبيعي و طريقة الفاكرونباخ

أولا : اختيار التوزيع الطبيعي :

لا ثبات أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي علينا استخدام اختبار كولمجروف سمير نوف لأنه يعتمد في هذه الدراسة على اختبار الفرضيات المعلمية و الذي سيتوجب في هذه الحالة أن تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية اكبر من 0.05 .

أظهرت نتائج الجدول المشار إليه أدناه أن مستوى المعنوية لكل محور من محاور استبيان المؤسستين اكبر من 0.05 و هذا يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و بتالي يمكننا استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (04-12)نتائج اختبار كولمجروف سمير نوف

المنشآت	الأبعاد	ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات	مسؤوليات مجلس الإدارة	الإفصاح و الشفافية	دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة	المعادلة المتكافئة للمساهمين	حقوق المساهمين	تعظيم قيمة المنشاة
هيدرو كنال	حجم العينة	50	50	50	50	50	50	50
	المتوسط الحسابي	4,1225	3,7875	3,98	3,9275	3,8975	3,935	4,11
	الانحراف المعياري	0,5073	0,7351	0,6592	0,604	0,6584	0,6395	0,6145
	الاختبار الإحصائي	0,854	0,9875	0,7927	1,0449	0,9768	1,2694	0,7851
اورسيم	حجم العينة	42	42	42	42	42	42	42
	المتوسط الحسابي	3,764	3,7729	3,8293	3,6476	3,5731	3,5252	3,8143
	الانحراف المعياري	0,6495	0,6647	1,0963	0,751	0,7272	0,7063	0,8301
	الاختبار الاحصائي	0,9221	0,8369	1,1451	1,0195	0,6239	0,9634	1,038

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

ثانيا :طريقة الفاكرونباخ

يستخدم معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان كما يعبر عن متوسط الاتساق الداخلي بيع فقرات المحور أو البعد في المجال (0-1) ،وقيمة المعامل التي تتعدى 0.6 هي القيمة المقبولة إحصائيا ، و كلما اقتربت من الواحد نقول أن درجة ثبات الأداة صالحة للاستخدام

جدول (04-13)معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

المؤسسة	هيدروكنال		اورسيم	
المحاور	عدد الفقرات	الفا كرونباخ	عدد الفقرات	الفا كرونباخ
مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات على تعظيم قيمة المنشاة	8	0,769	8	0,826
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، على تعظيم قيمة المنشاة	8	0,912	8	0,878
مبدأ الإفصاح و الشفافية ، على تعظيم قيمة المنشاة	8	0,915	8	0,455
مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة على تعظيم قيمتها .	8	0,878	8	0,902
مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين على تعظيم قيمة المنشاة	8	0,886	8	0,891
مبدأ حقوق المساهمين على تعظيم قيمة المنشاة	8	0,88	8	0,884
تعظيم قيمة المنشاة	8	0,907	8	0,836
	58	0,967	58	0,937

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

أظهرت نتائج الجدولان قيمة معامل الفاكرونباخ للاستبيان ككل و المساوية (0,967) بالنسبة لمؤسسة هيدرو كنال و (0,937) بالنسبة لمؤسسة اورسيم ، و بالتالي نستخلص من الجدول الذي يعبر عن قيمة معامل الفاكرونباخ لكل محور من محاور

الدراسة أن قيمتهم مرتفعة وهذا ما يدعم شكل الاستبيان بان له دلالة إحصائية و قادر على تحقيق هدف الدراسة المرجوة.

المبحث الرابع :الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل نتائج الدراسة

المطلب الأول الأساليب الإحصائية المستخدمة

إن تحقيق أهداف هذه الدراسة(اثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة) استوجب على الباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإثبات العلاقات ما بين المتغيرات المستقلة و المعدة في المحاور الستة و المتغير التابع و هو تعظيم قيمة المنشاة ،و يكون هذا من خلال تحليل البيانات التي تظهر العلاقات ما بين المتغيرات جراء أراء العينات المستهدفة.

و يعتبر المنهج الوصفي التحليلي احد الأدوات المستخدمة في التفسيرات العلمية لوصف حدث أو ظاهرة أو مشكلة و التي يعبر عنها كميا من خلال جمع البيانات و المعلومات التي تصنف و تحلل علميا للوصول إلى إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة.

و تعتبر الأساليب التالية الذكر من أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل المعلومات و البيانات .

1-الأساليب الإحصائية الوصفية :

في هذه الدراسة اعتمدنا على التوزيع التكراري و النسب المئوية و كذا مقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي) و مقاييس التشتت و المعبر عنه بالتحليل الانحراف المعياري .

2- اختبارات(Test –T)

هذا النوع من الأساليب يستخدم في اختبار الفرضيات من حيث النفي أو الصحة بحيث يرتكز مبدأه غلى مقارنة القيمة المحسوبة للاختبار(ت) و القيم الجدولية عند درجات حرية تساوي عدد المتغيرات منقوصا منها العدد واحد (1) ،وبهذا نتوصل إلى القبول أو الرفض ،ويأخذ هذا الفرق الاحتمالات التالية :

1 قيمة (ت) المحسوبة >قيمة (ت) الجدولية نقول أن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة و القيمة المفترضة و بالتالي اثر واضح في تطبيق مبادئ الحوكمة على تعظيم قيمة المنشاة .

2 -قيمة (ت) المحسوبة <قيمة (ت) الجدولية تكون فرضية العدم هو القرار و بالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة و القيمة المفترضة لقياس اثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة .

3-تحليل التبيان(ANOVA)

التباين الأحادي لاختبار الفروقات الإحصائية الخاصة بمتغيرات الدراسة و يستخدمه الباحث لدراسة اثر تطبيق مبادا الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة وهذا بالاعتماد على مبادئ الحوكمة الستة .

المطلب الثاني :تحليل بيانات الاستبيان و عرض نتائجه

تحليل البيانات و عرض النتائج

خصائص العينة المستهدفة :

في هذا المبحث سنقوم بتحليل خصائص العينة من خلال(الجنس، العمر، الحالة العائلية، المستوى الدراسي)

عقد العمل ، طبيعة العلاقة مع المنشأة والخبرة المهنية و هذا بالاعتماد على حساب التكرارات و النسبة المئوية و كذا أشكال النسب ،كما نقوم بتحليل فقرات كل محور و هذا بالاعتماد على الإحصاء الوصفي و المتمثل في المتوسط الحسابي الانحراف المعياري الوزن النسبي للعينة الواحدة.

جدول (04-14)خصائص عينات الدراسة للمؤسستين

المتغير		هيدروكنال		اورسيم	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	39	%78	36	86%
	أنثى	11	%22	6	14%
العمر	اقل من 30	6	%12	3	7%
	من 31 إلى 40	17	%34	16	38%
	من 41 إلى 50	19	%38	21	50%
	أكثر من 50	8	%16	2	5%
الحالة العائلية	أعزب	13	%26	5	12%
	متزوج	32	%64	32	76%
	مطلق	4	%8	4	10%
	أرمل	1	%2	1	2%
المستوى الدراسي	بدون	0	%0	1	2%
	ابتدائي	8	%16	0	0%
	متوسط	27	%54	13	31%
	ثانوي	11	%22	28	67%
	جامعي	4	%8	0	0%
نوع عقد العمل	دائم	37	%74	33	79%
	محدود المدة	13	%26	9	21%
طبيعة العلاقة مع المنشاة	مسؤول	2	%4	6	14%
	اطار	14	%28	21	50%
	عامل	31	%62	11	26%
	مساهم	3	%6	4	10%
الخبرة المهنية (السنة)	شهر الى 5	5	%10	3	7%
	6الى 10	10	%20	6	14%
	11الى 15	10	%20	9	21%
	16الى 20	9	%18	14	33%
	21الى 25	8	%16	10	24%
	26الى 30	4	%8	0	0%
	31الى 35	4	%8	0	0%

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

نتائج الجدول تظهر أن مجتمع عينة الدراسة توزعت كالأتي:

-جنس الذكر هو المسيطر على الدراسة في كلتا المؤسستين بنسبة 78% و 86%هيدروكنال و اورسيم على التوالي .

-فئة العمر السائدة في العينة المستهدفة تمثلت في الفئة العمرية التي يتراوح عمرها ما بين 41 إلى 50 سنة بنسبة 38% لمؤسسة هيدروكنال ،كذلك نفس الفئة برزت في الدراسة بالنسبة لمؤسسة اورسيم لكن بنسبة 50%

-الفئة السائدة من حيث المستوى الدراسي هي مستوى المتوسط بنسبة54% ثم تليها أصحاب المستوى الثانوي ب22% هذا بالنسبة لمؤسسة ايدروكنال أما مؤسسة اورسيم فئة مستوى الثانوي هي البارزة بنسبة 67%.

- معيار مدة عقد العمل نجد أصحاب العقد الدائم الفئة السائدة ب 74%و الفئة السائدة

-من حيث الإجابة على الاستبيان تمثلت في فئة العمال بنسبة 62%.

- توضح نتائج الجدول أن أصحاب الخبرة من (6 إلى 10) و (11-15) سنة هي الفئة الأوسع، أما مؤسسة اورسيم فنجد نفس الفئة بنسبة 79%.

و من خلال الجدول نستنج أن الفئة العمرية بالنسبة للمنشاتين شابة بالإضافة إلى طبيعة عقد العمل الدائم مما يدل على استقرار العمال ،كما يظهر مؤشر الخبرة المهنية

المتراوحة ما بين ستة(6)سنوات إلى خمسة عشرة(15) سنة هي مؤشر ايجابي بالنسبة لاستقرار المورد البشري للمنشاة ضف إلى أن فئة العمال بما فيها فئة الإطارات هما الفئات السائدة في الدراسة ،مما يعني أن إمكانية الوثوق بإجاباتهم باعتبارهم أهم مورد يخلق الثروة للمنشاة والباحث دائما على تعظيم قيمته و قيمة المنشاة و بهذا نستطيع أن نعتمد على هذه الدراسة في إثراء موضوع الأطروحة .

الشكل (04-01) توزيع العينة حسب الجنس مؤسسة ايدروكنال

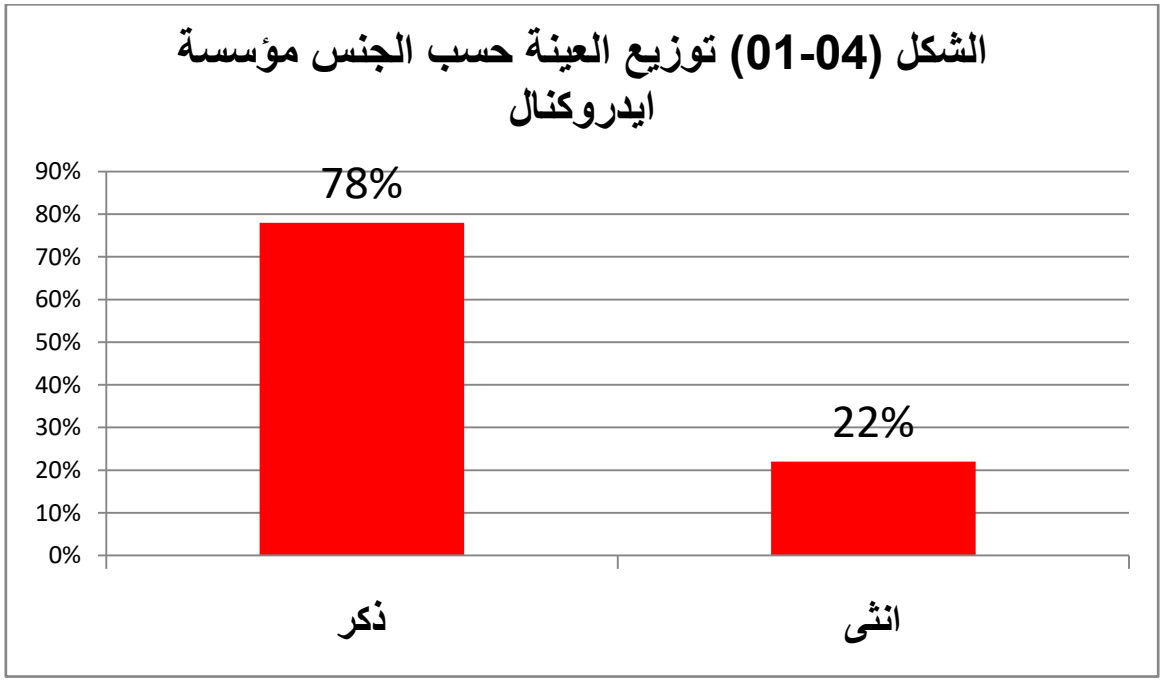

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-02) توزيع العينة حسب الجنس مؤسسة اورسيم

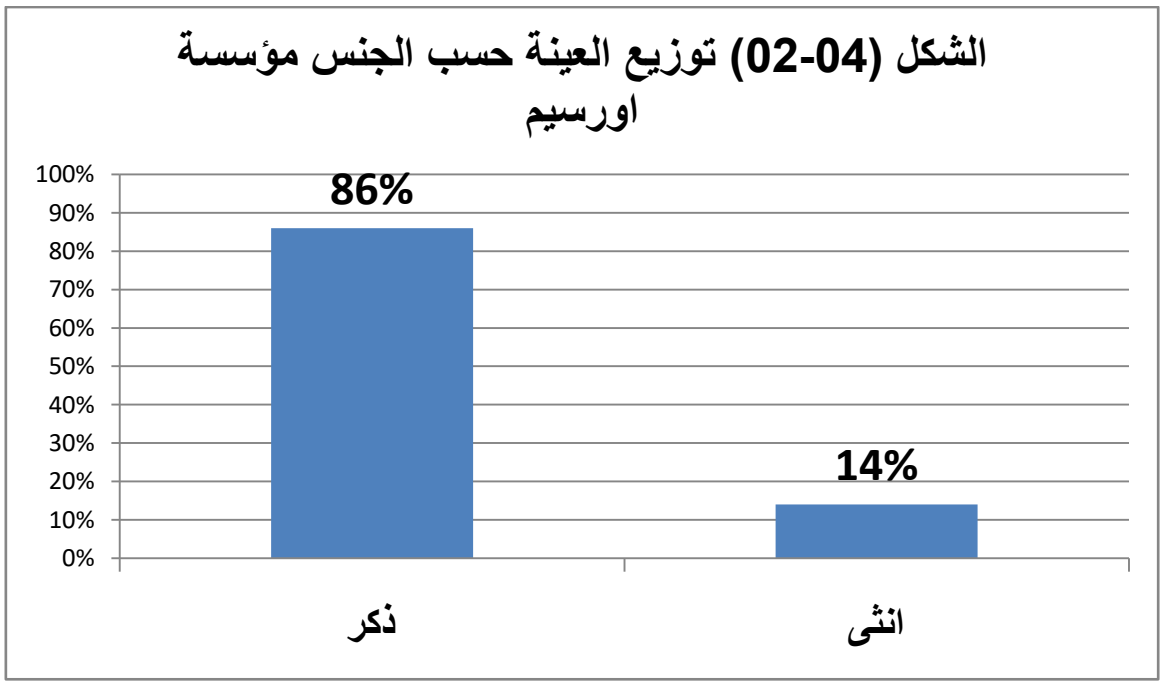

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-03) توزيع العينة حسب العمر مؤسسة ايدروكنال

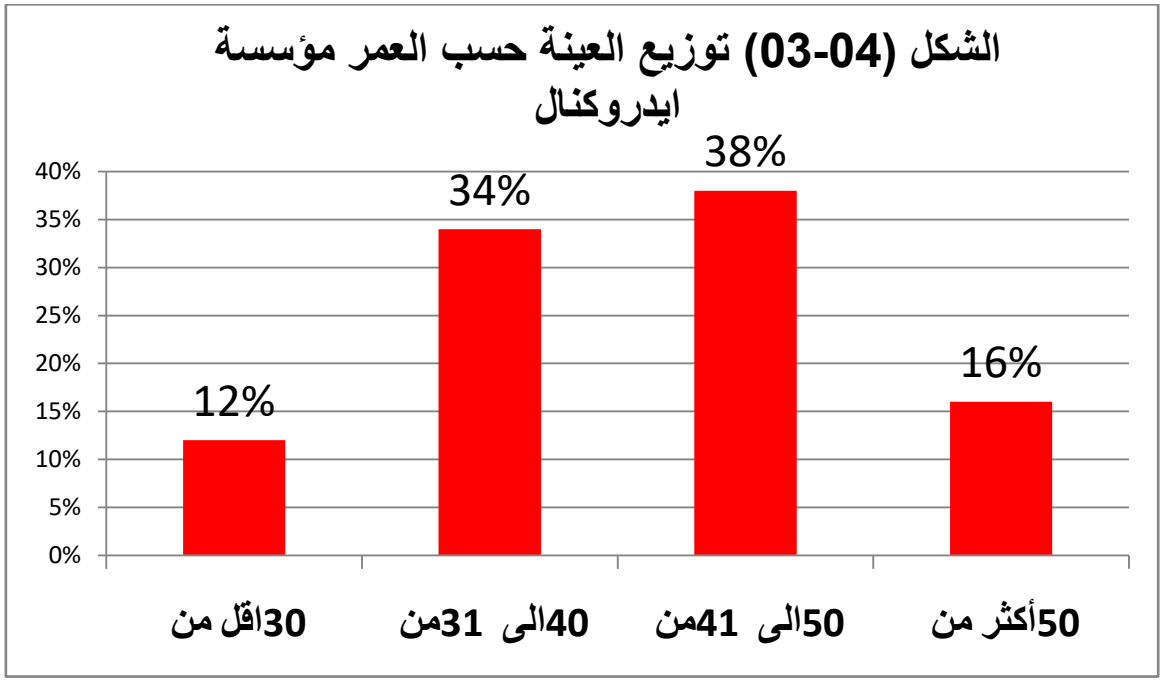

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-04) توزيع العينة حسب العمر مؤسسة اورسيم

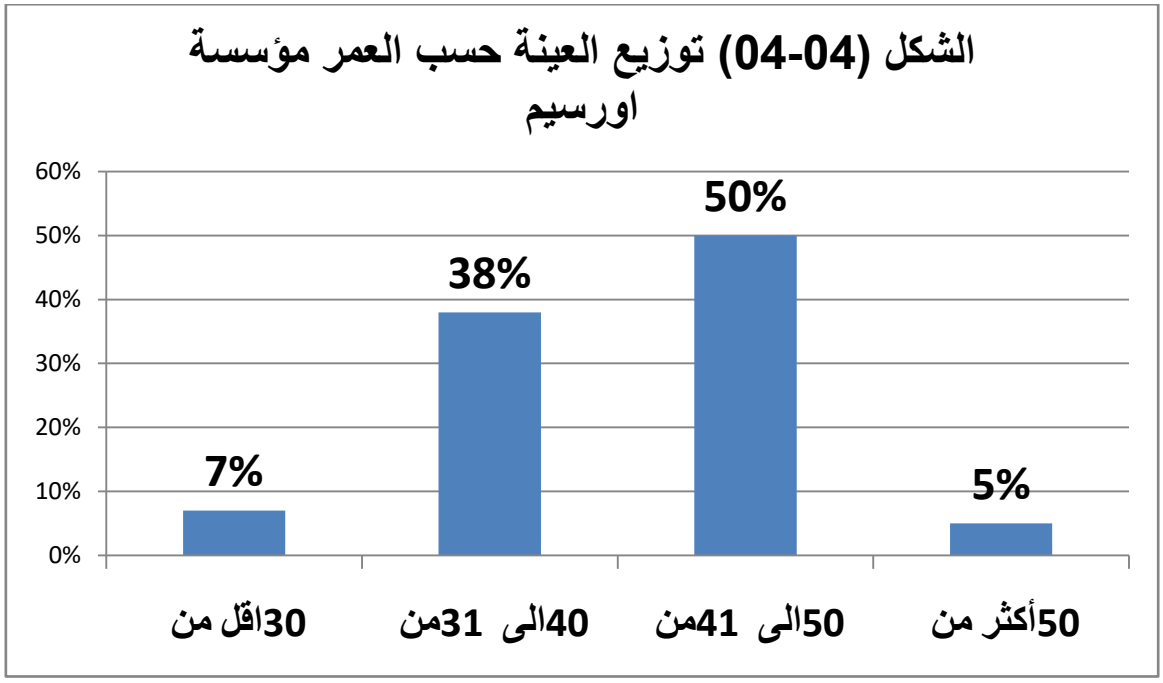

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-05) توزيع العينة حسب الحالة العائلية
مؤسسة هيدروكنال

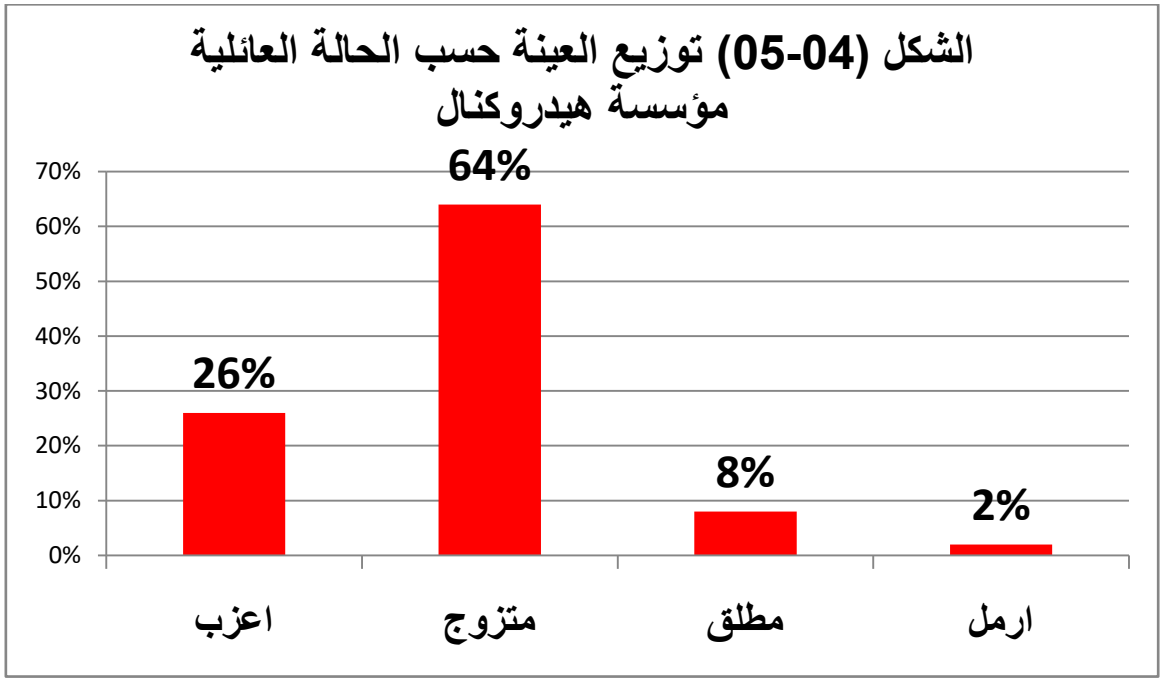

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-06) توزيع العينة حسب الحالة العائلية
مؤسسة اورسيم

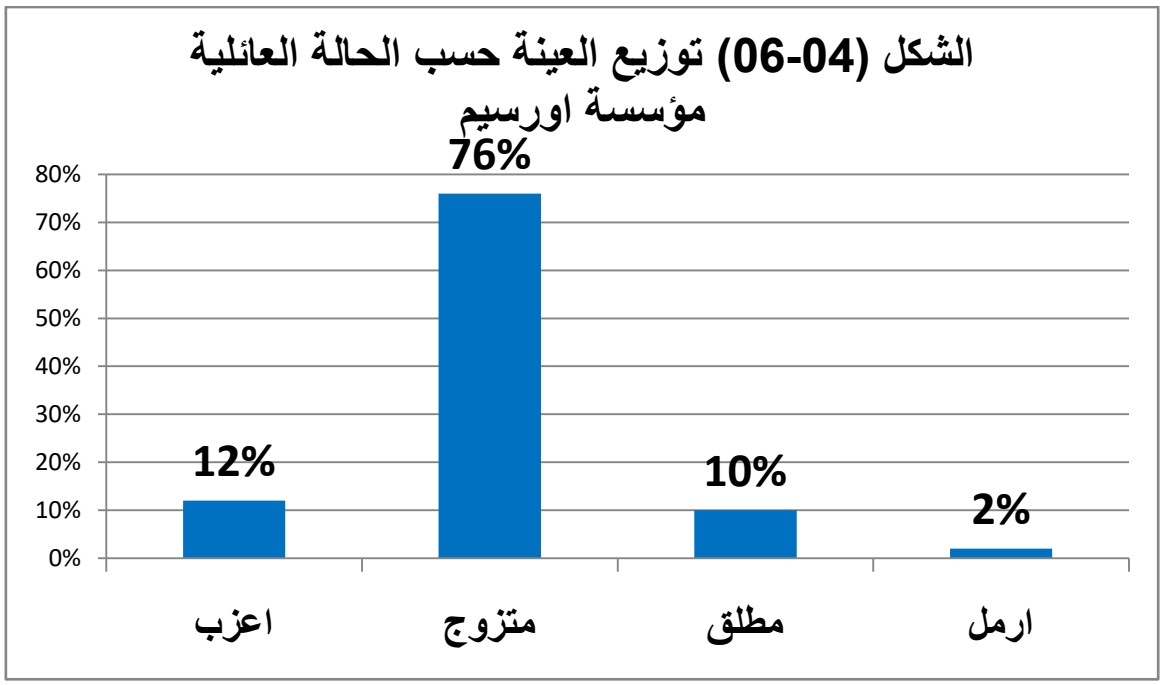

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-07) توزيع العينة حسب المستوى الدراسي
مؤسسة هيدروكنال

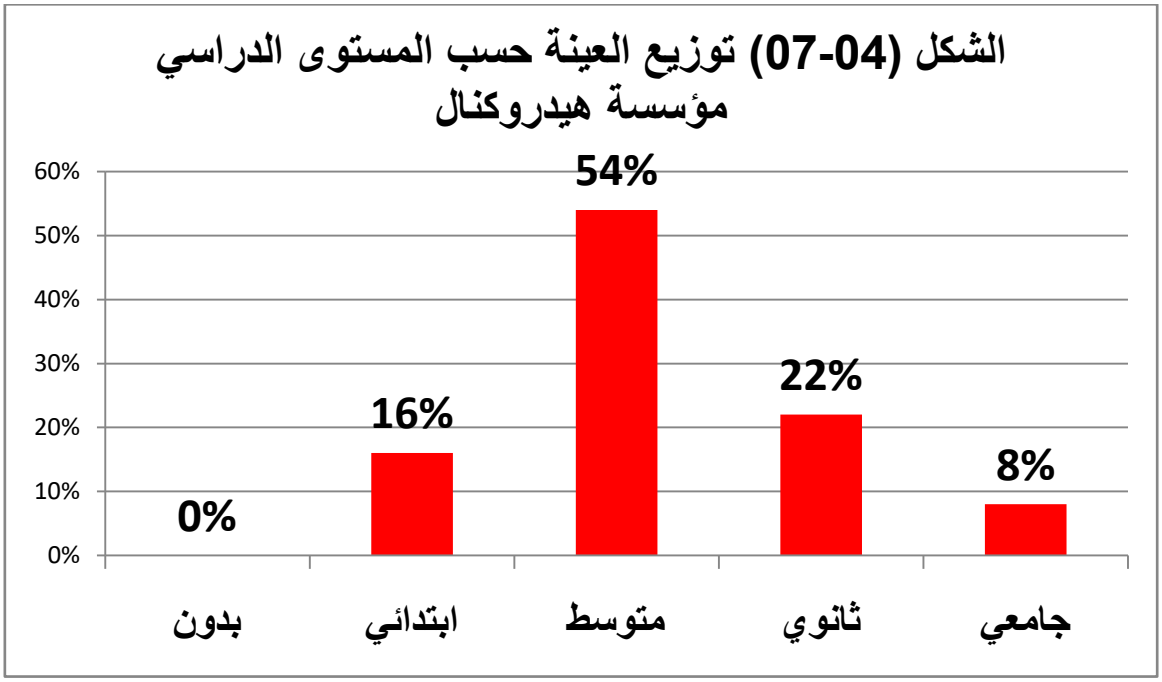

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-08) توزيع العينة حسب المستوى الدراسي
مؤسسة اورسيم

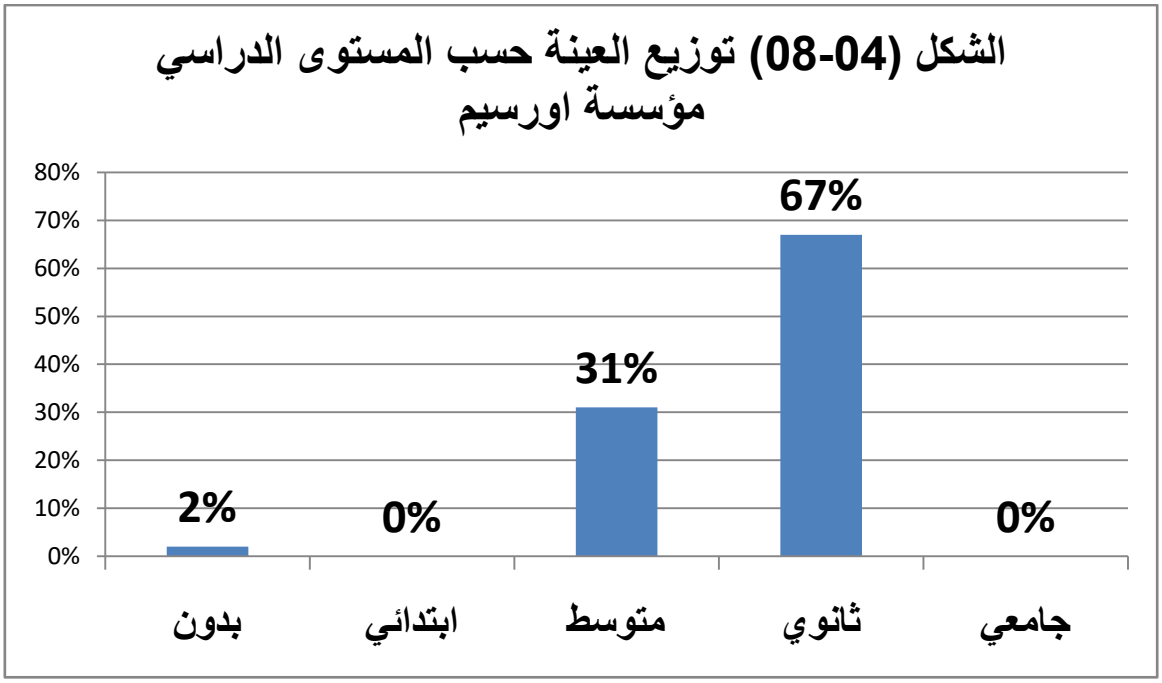

الشكل (04-09) توزيع العينة حسب نوع عقد العمل
مؤسسة هيدروكنال

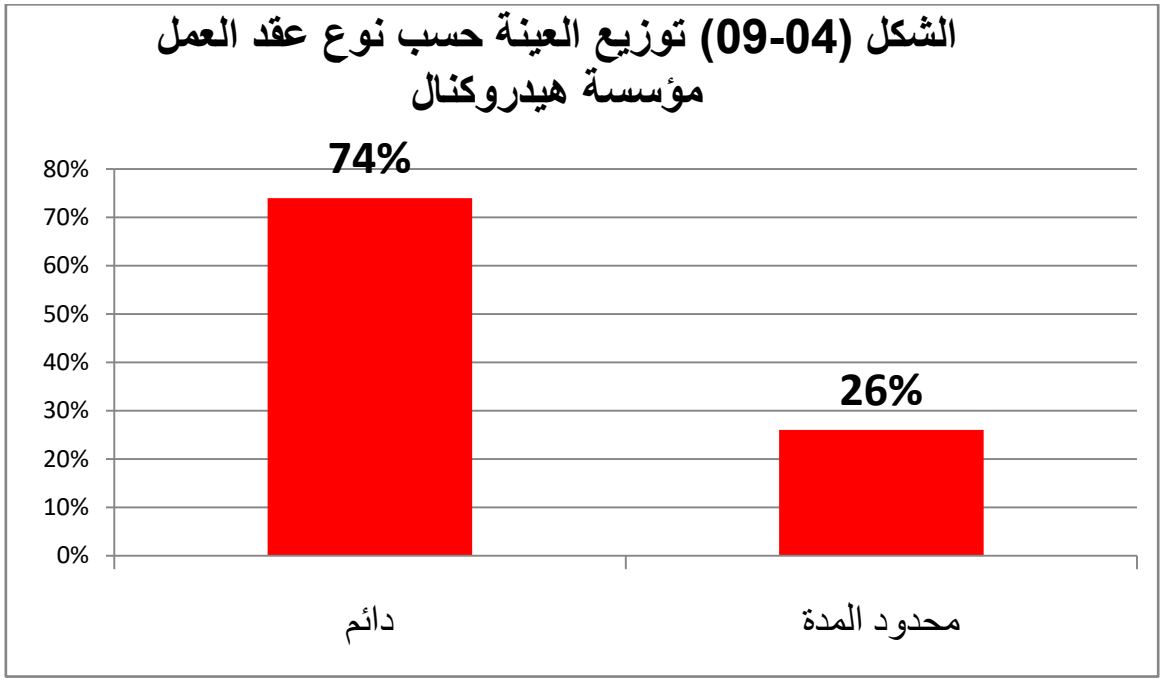

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-10) توزيع العينة حسب نوع عقد العمل
مؤسسة اورسيم

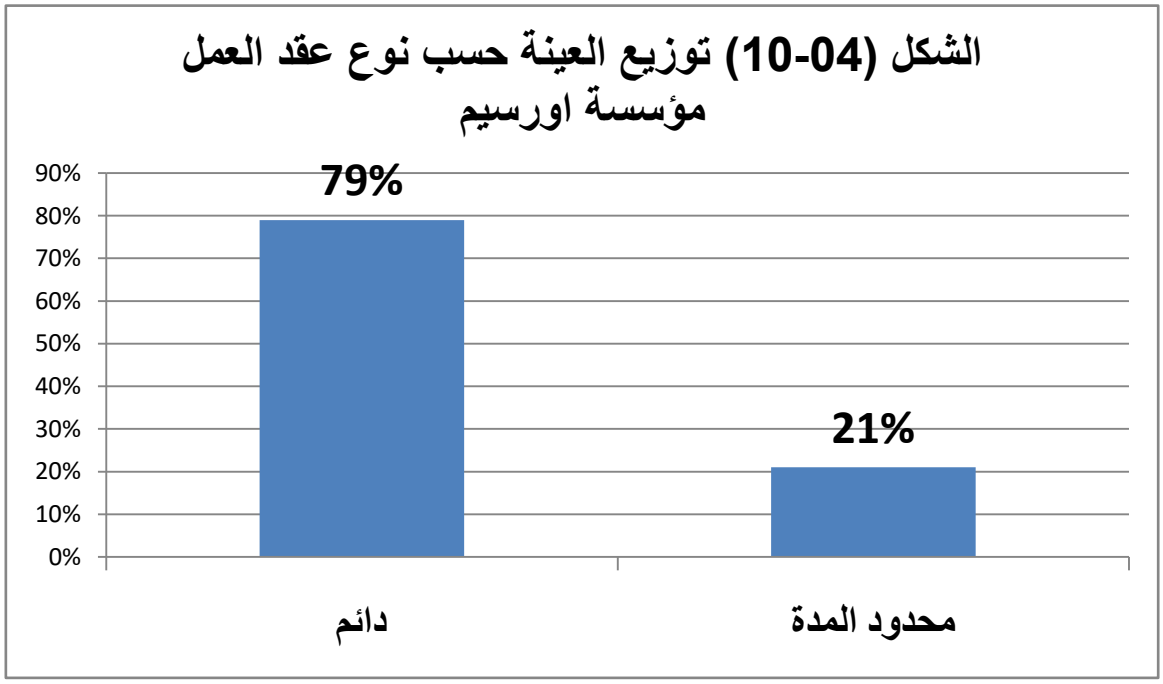

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-11) توزيع العينة حسب طبيعة العلاقة مع مؤسسة هيدروكنال

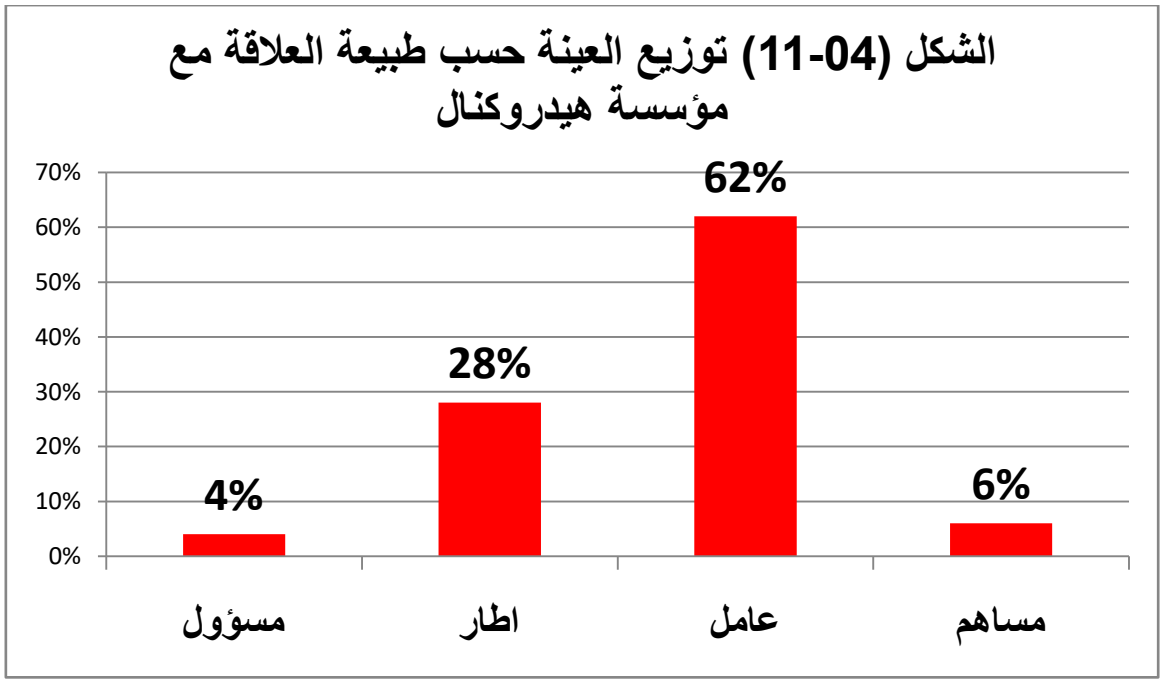

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-12) توزيع العينة حسب طبيعة العلاقة مع مؤسسة اورسيم

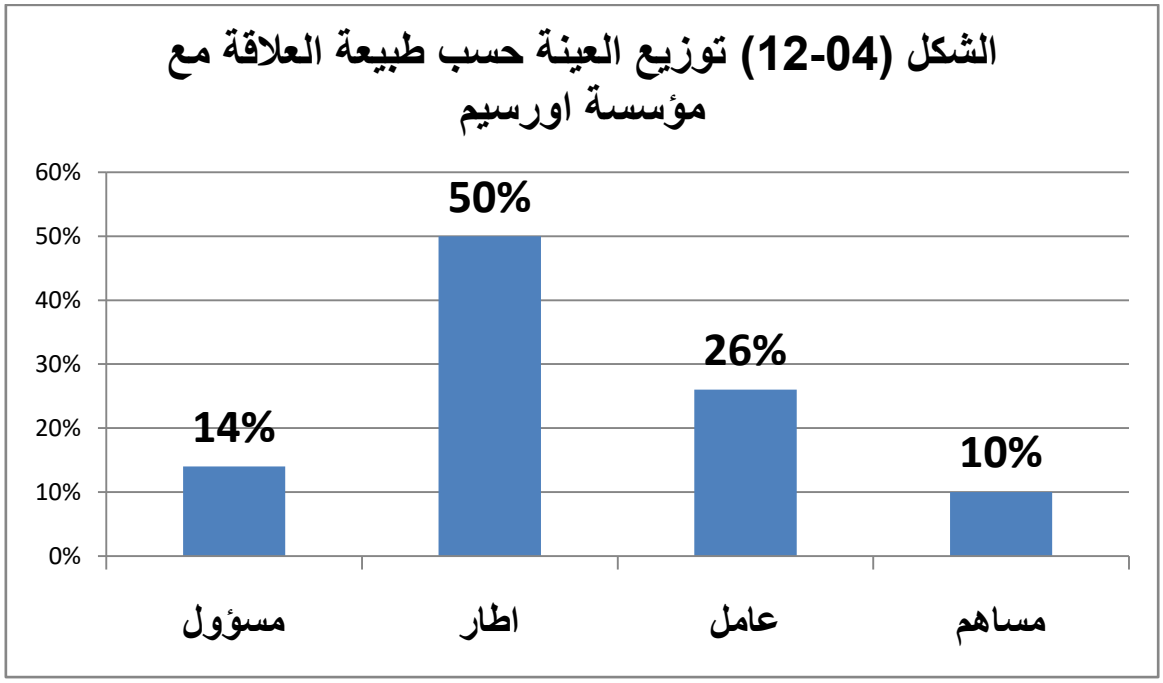

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

الشكل (04-13) توزيع العينة حسب الخبرة المهنية بالسنة مؤسسة هيدروكنال

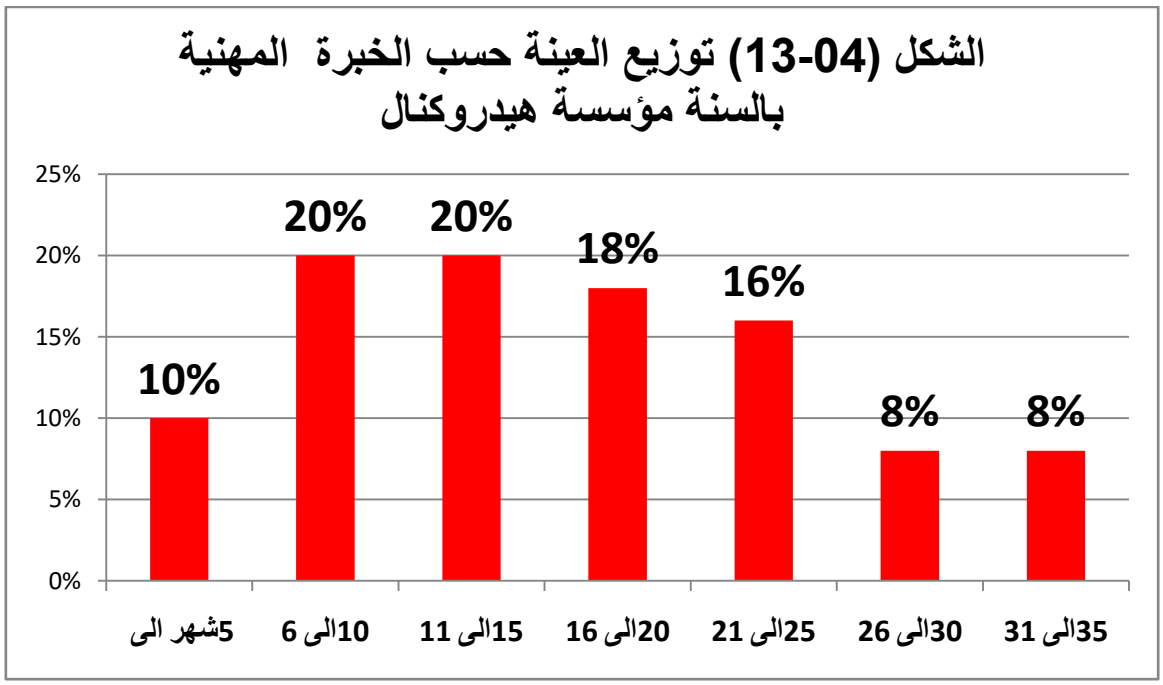

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

لشكل (04-14) توزيع العينة حسب الخبرة المهنية بالسنة مؤسسة اورسيم

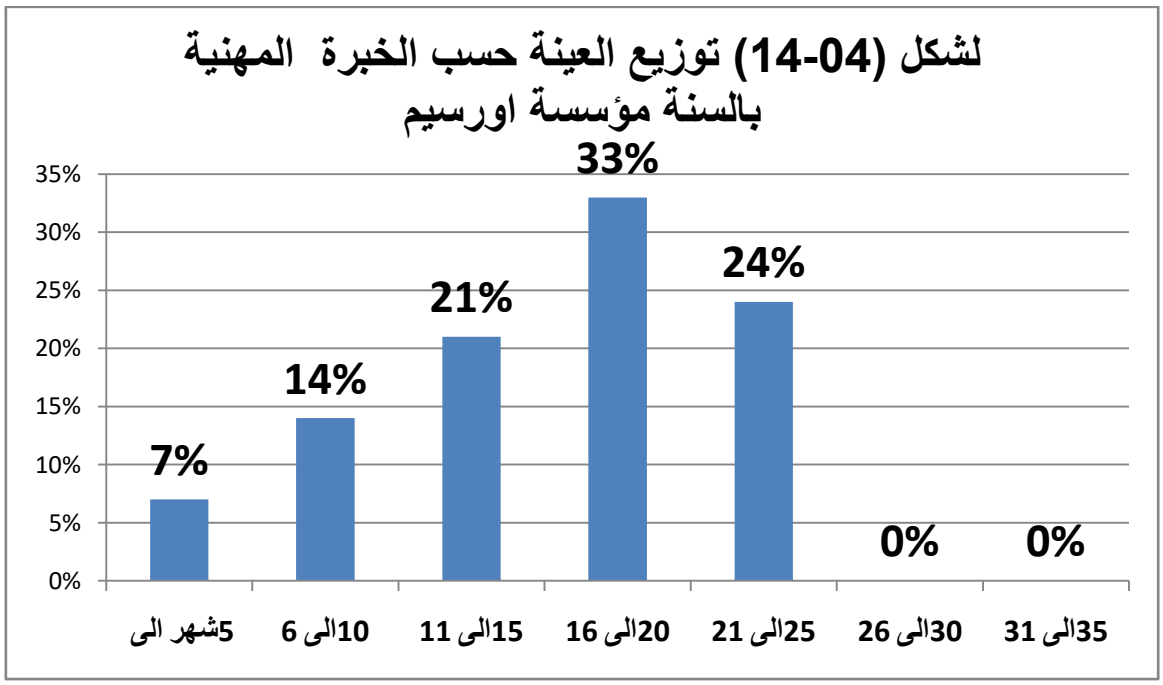

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

4-7تحليل البيانات و عرض النتائج :

سنتطرق إلى تحليل إجابات الاستبيان و هذا لاستخلاص الفكرة العامة حول نظرة العينة إلى محاور الدراسة أي مبادئ الحوكمة و أثرها في تعظيم قيمة المنشاة بحيث سنقف على أهمية كل متغير في نظر العينة و التي نستنبطها من خلال عبارات كل محور من الاستبيان ،ويعتمد في هذا على التحليل الوصفي من خلال المتوسط الحسابي و كذا الانحراف المعياري لمعرفة درجة توافق أو تبيان أراء أفراد العينة نحو كل متغير من متغيرات الدراسة بحيث كانت نتائج تحليل العبارات كالأتي.

1-عبارات المحور الأول (مبادئ الحوكمة)

إن هدف تحليل عبارات مبلدئ الحوكمة، هو قياس مدى تقيمها من طرف أفراد العينة بحيث اعد لهذه المبادئ ثمانية فقرات (8) ، و لقياس مدى تقييمها اعتمدنا على حساب المتوسطات الحساسية و الانحرافات المعيارية ووزنها النسبي.

و الجداول التالي توضح لنا تقييم أفراد العينة لمضمون فقرات أو العبارات المعدة لهذا الغرض .

✓ مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات

جدول(15.04)إحصائيات درجة تقييم العبارات المتعلقة بمبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة

	مؤسسة ايدروكنال							مؤسسة اورسيم						
العبارات	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الإحصائية		حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الاحصائية
إن اللوائح التي تشهرها المنشاة داخل المنشاة بالنسبة لمتعاملها يعكس رغبتها في إتباع مبادئ الحوكمة	50	3,9	0,953	28,938	78%	0		42	3,881	0,9678	25,987	78%	0%
إن تحيين لوائح الحوكمة مقارنة باحتياجات و متطلبات أصحاب المصالح المنشاة دليل على التزاماتها في تطبيق مبادئ الحوكمة	50	4,02	0,769	36,962	80%	0		42	3,8333	0,9349	26,574	77%	0%
إن اجتماع إدارة مجلس الإدارة بصفة دورية دليل على بحث المنشاة إلى ضمان مبدأ تفعيل دور الحوكمة في تحقيق غاية المنشاة	50	4,12	0,799	36,463	82%	0		42	3,7381	0,9642	25,124	75%	0%
الحوكمة هو نظام فعال في مراقبة العمليات التشغيلية و التمويلية للمنشاة	50	4,3	0,5803	52,397	86%	0		42	3,9524	0,9094	28,167	79%	0%
هناك استقلالية الإدارة في تفعيل مبادئ الحوكمة	50	3,9	0,9313	29,611	78%	0		42	3,6667	0,9795	24,261	73%	0%
تسعى المنشاة في تطبيق مبادئ الحوكمة إلى زيادة الإرباح و تعظيم النمو	50	4,18	0,8254	35,811	84%	0		42	3,7143	0,9445	25,487	74%	0%
المنشاة تسعى من خلال مبادئ الحوكمة إلى خلق علاقة جيدة مع الزبائن	50	4,34	0,5573	55,064	87%	0		42	3,7619	0,8782	27,762	75%	0%
يرى العامل داخل المنشاة نظاما يضمن حقوقه القانونية و الاجتماعية جراء تطبيق الحوكمة	50	4,22	0,8154	36,595	84%	0		42	3,5476	1,1306	20,336	71%	0%
مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات	50	4,12	0,78	38,98	82%	0		42	3,7619	0,9636	25,462	75%	

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة ايدروكنال:

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسساتبلغت**4,12** بانحراف معياري قدره**0.72**.و قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو **82%**.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي في تعظيم قيمة المنشاة ،و بما أن المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة **0.00000** و هو اقل من **0.05** نقول أن التقييم دال إحصائيا

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات نجد أن عبارة (المنشاة تسعى من خلال مبادئ الحوكمة إلى خلق علاقة جيدة مع الزبائن)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره **4,34** و وزن نسبي قدره **87%**و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هذه العبارةذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره **0.0000** و هو اقل من **0,05** يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(الحوكمة هو نظام فعال في مراقبة العمليات التشغيلية و التمويلية للمنشاة)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره **4,30** و وزن نسبي قدره **86%**،أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (يرى العامل داخل المنشاة نظاما يضمن حقوقه القانونية و الاجتماعية جراء تطبيق الحوكمة) بمتوسط التقييم قدره

4,22 و وزن نسبي قدره **84%**، بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (هناك استقلالية الإدارة في تفعيل مبادئ الحوكمة)بمتوسط التقييم قدره **3,99** و وزن نسبي قدره **78%**بدرجة اعتماد مقبولة.

مؤسسة اورسيم :

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات بلغت**3,76** بانحراف معياري قدره**0.96**.و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو **75%**.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي في تعظيم قيمة المنشاة ،و بما أن المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة **0.00000** و هو اقل من **0.05** نقول أن التقييم دال إحصائيا.

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات نجد أن عبارة (الحوكمة هو نظام فعال في مراقبة العمليات التشغيلية و التمويلية للمنشاة) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره **3,95** و وزن نسبي قدره **79%**و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هده العبارة ذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره **0.0000** و هو اقل من **0,05** يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(إن اللوائح التي تشهرها المنشاة داخل المنشاة

بالنسبة لمتعاملها يعكس رغبتها في إتباع مبادئ الحوكمة)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره **3,88** و وزن نسبي قدره **78%**،أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (إن تحيين لوائح الحوكمة مقارنة باحتياجات و متطلبات أصحاب المصالح المنشاة دليل على التزاماتها في تطبيق مبادئ الحوكمة) بمتوسط التقييم قدره **3,83** و وزن نسبي قدره **77%**، بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (يرى العامل داخل المنشاة نظاما يضمن حقوقه القانونية و الاجتماعية جراء تطبيق الحوكمة)بمتوسط التقييم قدره **3,54** و وزن نسبي قدره **71%** و رغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة بهذا الوزن يمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية

- **تحليل المبدأ الأول :**

❖ عينة مؤسسة هيدروكنال ترى تطبيق هذا المبدأ من نظرة تجارية أي البحث عن تحسين علاقة المؤسسة بالزبون .

❖ عينة مؤسسة اورسيم ترى تطبيق هذا المبدأ من نظرة مراقبة العمليات التشغيلية و التمويل وبالتالي تركز على الاستثمار.

- ✓ **مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.**

جدول (04-16)إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة

	مؤسسة ايدروكنال						مؤسسة اورسيم					
العبارات	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الإحصائية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الاحصائية
إن مجلس الإدارة له الحق في تشكيل اللجان التي تكون لها الحقوق في تسيير المنشأة	50	3,86	0,9037	30,202	**77%**	0	**42**	**3,7143**	**0,805**	**29,901**	**74%**	**0%**
يراقب مجلس الإدارة نظام تسيير المنشأة	50	3,98	0,9581	29,374	**80%**	0	**42**	**3,9762**	**0,9236**	**27,9**	**80%**	**0%**
يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق القوانين و التعليمات الصادرة في الاجتماعات الدورية للحفاظ على أهداف أصحاب المصالح	50	3,8	0,9897	27,149	**76%**	0	**42**	**4**	**0,8264**	**31,369**	**80%**	**0%**
يستلزم نظام المكافأة داخل المنشأة موافقة مجلس الإدارة	50	3,6	1,178	21,609	**72%**	0	**42**	**3,9762**	**0,8407**	**30,652**	**80%**	**0%**
ان قرارات مجلس الإدارة الدورية صائبة لتعظيم قيمة المنشأة	50	3,76	0,9381	28,342	**75%**	0	**42**	**3,5238**	**1,0415**	**21,926**	**70%**	**0%**
تتميز قرارات مجلس الإدارة الدورية بالمرونة مع المتغيرات الداخلية والخارجية إلى توثر على سيروة المنشاة	50	3,78	0,79	33,834	**76%**	0	**42**	**3,7143**	**0,9445**	**25,487**	**74%**	**0%**
يساير مجلس الإدارة متطلبات و احتياجات أصحاب مصالح المنشاة	50	3,76	0,9381	28,342	**75%**	0	**42**	**3,7143**	**0,8913**	**27,007**	**74%**	**0%**
يسعى مجلس الإدارة من خلال قراراته إلى مبدأ تفادي تعارض المصالح	50	3,76	0,716	37,133	**75%**	0	**42**	**3,5476**	**0,9423**	**24,399**	**71%**	**0%**
مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة .	50	**3,79**	**0,93**	**29,5**	**76%**	**0**		**3,7708**	**0,9019**	**27,33**	**75%**	

المصدر : مخرجات spss

من الجدول نستنتج

مؤسسة ايدروكنال :

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بلغت**3,79** بانحراف معياري قدره**0.93**.و ان قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو **76%**.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي على تعظيم قيمة المنشاة ،و بمان المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة **0.00000** و هو اقل من **0.05** نقول ان التقييم دال إحصائيا

وإذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة نجدان عبارة(**يراقب مجلس الإدارة نظام تسيير المنشأة**)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره **3,98** و وزن نسبي قدره **80%**و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هده العبارة ذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره **0.0000** و هو اقل من **0,05** يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(أن مجلس الإدارة له الحق في تشكيل اللجان التي تكون لها الحقوق في تسيير المنشأة)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره **3,86** و وزن نسبي قدره **77%**،أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق القوانين و التعليمات الصادرة

في الاجتماعات الدورية للحفاظ على أهداف أصحاب المصالح) بمتوسط التقييم قدره **3,80** و وزن نسبي قدره **76%**، بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (يستلزم نظام المكافأة داخل المنشأة موافقة مجلس الإدارة)بمتوسط التقييم قدره **3,6** و وزن نسبي قدره **72%**و رغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة بهذا الوزن يمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية

مؤسسة اورسيم :

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة بلغت3,77 بانحراف معياري قدره0.90.و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 75%.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي على تعظيم قيمة المنشاة ،و بما أن المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا.

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة نجدان عبارة(يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق القوانين و التعليمات الصادرة في الاجتماعات الدورية للحفاظ على أهداف أصحاب المصالح)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 4 و وزن نسبي قدره 80%و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هده العبارة أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من

0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصادين، في حين أن عبارة(يراقب مجلس الإدارة نظام تسيير المنشأة)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره 3,97 و وزن نسبي قدره 80%،اما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (يستلزم نظام المكافأة داخل المنشأة موافقة مجلس الإدارة) بمتوسط التقييم قدره 3,97 و وزن نسبي قدره 80%، بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (أن قرارات مجلس الإدارة الدورية صائبة لتعظيم قيمة المنشأة)بمتوسط التقييم قدره 3,52 و وزن نسبي قدره 70%و رغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة بهذا الوزن يمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية.

تحليل المبدأ الثاني:

- ❖ عينة مؤسسة هيدروكنال ترى تطبيق هذا المبدأ من مجلس الإدارة باعتبار قيمته هو مراقبة تسيير نظام للمنشاة .
- ❖ عينة مؤسسة اورسيم ترى تطبيق هذا المبدأ من نظرة مجلس الإدارة الذي ببحث عن سن القوانين للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح .

✓ **مبدأ الإفصاح و الشفافية**

جدول (04-17)إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ الإفصاح و الشفافية كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة

العبارات	مؤسسة ايدروكنال						مؤسسة اورسيم					
	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الاحصائية	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الاحصائية
تقوم المؤسسة بالكشف و الإفصاح عن المعلومات و التقارير المالية السنوية وفقا للنظام المالي المعتمد به	50	3,82	0,9833	27,469	76%	0	42	3,6667	1,09693	21,663	73%	,000
تعلم المؤسسة كافة أعوانها بأهدافها التشغيلية و المالية	50	3,94	0,8669	32,139	79%	0	42	3,6190	,90937	25,792	72%	,000
تمتاز معلومات المنشاة المنشورة بالمصداقية و الوضوح	50	3,86	0,7827	34,871	77%	0	42	3,4048	1,08334	20,368	68%	,000
تقوم المؤسسة بالإفصاح عن الكمية المنتجة و المباعة دوريا	50	4,02	0,769	36,962	80%	0	42	3,9048	,90553	27,946	78%	,000
إن علاقة إدارة المؤسسة مع المدققين الداخليين و الخارجين علاقة ذات ثقة	50	3,86	0,6704	40,716	77%	0	42	3,5952	,91223	25,541	72%	,000
تعامل المؤسسة مع الهيئات المالية من بنوك و مديريات الضرائب مبنية على دقة و وضوح المعلومة المالية و المحاسبية	50	4,14	0,7562	38,712	83%	0	42	3,8095	,96873	25,485	76%	,000
وجود نظام معلوماتي الي للشركة يشمل جميع المعلومات والتي تخص الجانب المالي و المحاسبي	50	4,06	0,8901	32,254	81%	0	42	3,9524	,93580	27,372	79%	,000
يمتاز النظام الالي المالي و المحاسبي بشفافية و مصداقية المعلومة	50	4,14	0,9037	32,393	83%	0	42	3,7143	,94445	25,487	74%	,000
مبدأ الإفصاح و الشفافية	50	**3,98**	**0,83**	**34,44**	**0,8**	**0**	42	**3,7083**	**0,9695**	**24,957**	**74%**	

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

من الجدول نستنتج أن

مؤسسة ايدروكنال :

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ الإفصاح و الشفافية بلغت3,98 بانحراف معياري قدره0.83.و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 74%.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي على تعظيم قيمة المنشاة ،و بما أن المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا .

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ الإفصاح و الشفافية نجد ان عبارة(تعامل المؤسسة مع الهيئات المالية من بنوك و مديريات الضرائب مبنية على دقة و وضوح المعلومة المالية و المحاسبية)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 4,14 و وزن نسبي قدره 83%و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هذه العبارة ذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من 0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(يمتاز النظام الآلي المالي و المحاسبي بشفافية و مصداقية المعلومة)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره 4,14 و وزن نسبي قدره 83%،أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (وجود نظام معلوماتي ألي للشركة يشمل جميع المعلومات والتي تخص الجانب المالي و المحاسبي)

بمتوسط التقييم قدره 4,06 و وزن نسبي قدره 81%، بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (تقوم المؤسسة بالكشف و الإفصاح عن المعلومات و التقارير المالية السنوية وفقا للنظام المالي المعتمد به)بمتوسط التقييم قدره 3,82 و وزن نسبي قدره 76% و رغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة بهذا الوزن يمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية.

مؤسسة اورسيم

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ الإفصاح و الشفافية بلغت3,70 بانحراف معياري قدره0.96.و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 80%.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي على تعظيم قيمة المنشاة ،و بما أن المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا .

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ الإفصاح و الشفافية نجدان عبارة(وجود نظام معلوماتي ألي للشركة يشمل جميع المعلومات والتي تخص الجانب المالي و المحاسبي)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 3,95 و وزن نسبي قدره 79%و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هده العبارة ذات اهمية في نظر العينة .

بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من 0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(تقوم المؤسسة بالإفصاح عن الكمية المنتجة و المباعة دوريا)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره 3,90 و وزن نسبي قدره 78%،أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (تعامل المؤسسة مع الهيئات المالية من بنوك و مديريات الضرائب مبنية على دقة و وضوح المعلومة المالية و المحاسبية) بمتوسط التقييم قدره 3,80 و وزن نسبي قدره 76% بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (تمتاز معلومات المنشاة المنشورة بالمصداقية و الوضوح)بمتوسط التقييم قدره 3,4 و وزن نسبي قدره 68%و رغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة بهذا الوزن يمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية.

تحليل المبدأ الثالث :

- ❖ عينة مؤسسة هيدروكنال ترى تطبيق هذا المبدأ من زاوية تعامل المؤسسة مع الهيئات المالية من بنوك و مديريات الضرائب مبنية على دقة و وضوح المعلومة المالية و المحاسبية.
- ❖ عينة مؤسسة اورسيم ترى تطبيق هذا المبدأ من زاوية وجود نظام معلوماتي ألي للشركة يشمل جميع المعلومات والتي تخص الجانب

المالي و المحاسبي و بالتالي يمكن القولان المؤسسة تعتمد على رقمنة المعلومات باستخدام نموذج التسيير باستعمال الإعلام الآليGPO.

✓ **مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة**

جدول (04-18) إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة

	مؤسسة ايدروكنال						مؤسسة اورسيم					
العبارات	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الإحصائية	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الإحصائية
تظهر علاقة والتعاملات التنظيمية و القانونية للمنشاة مع اصحاب المصالح احترام لقرارات مجلس الإدارة والتي تلزمها بتطبيق مبادئها	50	3,72	0,7835	33,573	74%	,000	42	3,7381	1,0136	23,902	75%	,000
يتحصل أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب على المعلومات باختلاف علاقاتهم مع المنشاة بالقدر الكافي للقيام بأدوارهم.	50	3,8	0,7559	35,546	76%	,000	42	3,5476	0,9927	23,160	71%	,000
أن التكوين مبدأأساسي للمنشاة اتجاه عمالها	50	4,34	0,7722	39,74	87%	,000	42	3,8333	0,9084	27,348	77%	,000
يهدف العامل إلى تفعيل دوره في مساير التطورات الحديثة المنشاة	50	4,08	0,7239	39,852	82%	,000	42	3,8333	1,1025	22,534	77%	,000
يرى العامل أوالإداري تطبيق مبادئ الحوكمة قيمة إضافية للمنشاة	50	3,94	0,8901	31,301	79%	,000	42	3,8333	0,8239	30,152	77%	,000
ان العامل استطاع تحقيق أهدافها في المنشاة	50	3,92	0,8769	31,609	78%	,000	42	3,3571	0,9833	22,126	67%	,000
هناك تضامن و توافق ما بين ا أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المؤسسة	50	3,78	0,8401	31,817	76%	,000	42	3,4524	0,9423	23,744	69%	,000
تسعى سياسة المنشاة مع متعاملها الاقتصاديين بالالتزام بمعالجة آليات الوفاء بالديون وتنفيذ حقوق الدائنين	50	3,84	0,9116	29,786	77%	,000	42	3,5714	1,0156	22,791	71%	,000
مبدأ دورأصحاب المصالح في حوكمة المنشاة	50	**3,93**	**0,82**	**34,15**	**.%79**	**0**		**3,6458**	**0,9728**	**24,469**	**73%**	

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

من الجدول نستنتج

مؤسسة ايدروكنال :

تظهر نتائجه إن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة بلغت3,93 بانحراف معياري قدره0.82.و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 79%.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي على تعظيم قيمة المنشاة ،و بما أن المؤشر

ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا.

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة نجد عبارة(إن التكوين مبدأ أساسي للمنشاة اتجاه عمالها)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 4,34 و وزن نسبي قدره 87%و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هده العبارة ذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من 0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(يهدف العامل إلى تفعيل دوره في مساير التطورات الحديثة المنشاة)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره و وزن نسبي قدره 82%أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (يرى العامل والإداري تطبيق مبادئ الحوكمة قيمة إضافية للمنشاة) بمتوسط

التقييم قدره 3,94 و وزن نسبي قدره 79%، بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (تظهر علاقة والتعاملات التنظيمية و القانونية للمنشاة مع أصحاب المصالح احترام لقرارات مجلس الإدارة والتي تلزمها بتطبيق مبادئها)بمتوسط التقييم قدره 3,72 و وزن نسبي قدره 74%و رغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة بهذا الوزن يمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية.

مؤسسة اورسيم :

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة بلغت3,64 بانحراف معياري قدره0.97.و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 73%.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي على تعظيم قيمة المنشاة ،و بما أن المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا .

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأدور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة نجدان عبارة(أن التكوين مبدأأساسي للمنشاة اتجاه عمالها)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 3,83 و وزن نسبي قدره

77%و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هده العبارة ذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من 0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(يهدف العامل إلى تفعيل دوره في مساير التطورات الحديثة المنشاة)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره 3,83 و وزن نسبي قدره 77%أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (يرى العامل آو الإداري تطبيق مبادئ الحوكمة قيمة إضافية للمنشاة) بمتوسط التقييم قدره 3,83 و وزن نسبي قدره 77%، بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (آن العامل استطاع تحقيق أهدافها في المنشاة)بمتوسط التقييم قدره 3,35 و وزن نسبي قدره 67%و رغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة بهذا الوزن يمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية.

تحليل المبدأ الرابع:

- ❖ عينة مؤسسة هيدروكنال ترى تطبيق هذا المبدأ من زاوية ضرورة التكوين هو احد العناصر في مبادئ الحوكمة .
- ❖ عينة مؤسسة اورسيم ترى تطبيق هذا المبدأ من زاوية ضرورة التكوين هو احد العناصر في مبادة الحوكمة

إذن يمكن القول أن المؤسستان يرى أصحاب المصالح أن التكوين شرط أساسي يلزم على المؤسستين تطبيقه باعتباره احد المبادئ الرئيسية في الحوكمة باعتباره مندمج ضمن مبدأ المسؤولية الاجتماعية.

✓ **مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين**

جدول (04-19)إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة

العبارات	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الإحصائية	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الإحصائية
يمتلك مالك السهم الواحد الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك ألف سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية	50	3,4	1,1952	20,115	68%	0000,0	42	3,2619	1,0373	20,379	65%	0000,0
يحصل حملة الأسهم على كافة المعلومات المتعلقة بأداء المنشاة دون تميز	50	4,02	0,8687	32,721	80%	0000,0	42	3,5	1,0181	22,279	70%	0000,0
أن نظرة المساهم مهما كانت نسبة مشاركته نظرة اندماج في قرارات تسيير المؤسسة	50	3,76	0,8221	32,339	75%	0000,0	42	3,6905	0,9236	25,895	74%	0000,0
يسمح النظام القانوني للمنشاة حماية لحملة الأسهم مهما كانت نسبة مساهمتها إلى رفع دعاوي قضائية والمطالبة بتعويضات إذا ظهر أي انتهاك لحقوقهم	50	4,2	0,6701	44,322	84%	0000,0	42	3,619	0,9094	25,792	72%	0000,0
يحصل كافة المساهمون على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك	50	3,9	0,8864	31,111	78%	0000,0	42	3,381	0,9358	23,414	68%	0000,0
يمتلك المساهمون الذين لهم نفس الفئة منا لاسهم معاملات متكافئة	50	3,94	0,7931	35,129	79%	0000,0	42	3,619	0,9866	23,774	72%	0000,0
يتحصل المساهم مهما كانت نسبة أسهمه في المنشاة على جميع مخرجات مجلس الإدارة بصفة دورية	50	3,7	0,9949	26,297	74%	0000,0	42	3,6667	1,0041	23,667	73%	0000,0
تربط علاقة المساهم مع المنشاة علاقة ثقة	50	4,26	0,7231	41,658	85%	0000,0	42	3,8333	0,9084	27,348	77%	0000,0
مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين	50	3,9	0,87	32,96	78%	0		3,5714	0,9654	24,068	71%	

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

من الجدول نستنتج أن

مؤسسةهيدروكنال

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين بلغت3,90 بانحراف معياري قدره0.87.و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 78%.و التي تمثل مؤشر ايجابي

بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي على تعظيم قيمة المنشاة ،و بمان المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا.

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين نجدان عبارة(تربط علاقة المساهم مع المنشاة علاقة ثقة)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 4,26 و وزن نسبي قدره 85%و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هذه العبارة أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من 0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(يسمح النظام القانوني للمنشاة حماية لحملة الأسهم مهما كانت نسبة مساهمتها إلى رفع دعاوي قضائية والمطالبة بتعويضات إذا ظهر أي انتهاك لحقوقهم)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره 4,20 و وزن نسبي قدره 84%أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (يحصل

حملة الأسهم على كافة المعلومات المتعلقة بأداء المنشاة دون تميز) بمتوسط التقييم قدره 4,02 و وزن نسبي قدره 80%بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (يمتلك مالك السهم الواحد الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك ألف سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية)بمتوسط التقييم قدره 3,4 و وزن نسبي قدره 68%و رغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة بهذا الوزن يمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية.

مؤسسة اورسيم :

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين بلغت3,57 بانحراف معياري قدره0.96.و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 71%.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي على تعظيم قيمة المنشاة ،و بما أن المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا.

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين نجدان عبارة (تربط علاقة المساهم مع المنشاة علاقة ثقة)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 3,83 و وزن نسبي قدره 77%و هو عالي

و بالتالي نعتبر أن هده العبارة ذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من 0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(إن نظرة المساهم مهما كانت نسبة مشاركته نظرة اندماج في قرارات تسيير المؤسسة)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره 3,69 و وزن نسبي قدره 74%أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (يتحصل المساهم مهما كانت نسبة أسهمه في المنشاة على جميع مخرجات مجلس الإدارة بصفة دورية) بمتوسط التقييم قدره 3,66 و وزن نسبي قدره 73%بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (يمتلك مالك السهم الواحد الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك ألف سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية)بمتوسط التقييم قدره 3,26 و وزن نسبي قدره 65% و بما أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة فيمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد متوسطة وهذا بالنظر إلى وزنها النسبي.

- **تحليل المبدأ الخامس:**

- عينة مؤسسة هيدروكنال ترى تطبيق هذا المبدأ من زاوية تربط علاقة المساهم مع المنشاة علاقة ثقة.
- عينة مؤسسة اورسيم ترى تطبيق هذا المبدأ من زاوية تربط علاقة المساهم مع المنشاة علاقة ثقة

إذن يمكن القول أن المؤسستان تسعى إلى تطبيق هذا المبدأ من جانب إلزامية ترابط علاقة المساهم مع المنشاة علاقة ثقة.

✓ **مبدأ حقوق المساهمين**

جدول (04-20)إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بمبدأ حقوق المساهمين كعنصر من عناصر مبادئ الحوكمة

	مؤسسة ايدروكنال						مؤسسة اورسيم					
العبارات	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الإحصائية	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الإحصائية
ان المساهم له الحق في المشاركة اثناء تصويت اعضاء مجلس الإدارة	50	3,88	0,9823	27,93	78%	,000	42	3,6429	0,9833	24,009	0,5298	,000
ان المساهم له الحق في مسائلة قرارات مجلس الإدارة	50	4,04	0,7814	36,558	81%	,000	42	3,5238	0,9687	23,574	0,5055	,000
ان المساهم له نظرة شاملة على النظام التشغيلي و المالي للمؤسسة	50	3,82	0,8965	30,131	76%	,000	42	3,3095	1,0474	20,478	0,4842	,000
يحق للمساهم في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.	50	3,72	1,0698	24,588	74%	,000	42	3,0238	0,9497	20,635	0,4524	,000
يحق للمساهم المشاركة والحصول على حصص من أرباح المؤسسة	50	3,88	0,9179	29,891	78%	,000	42	3,6905	0,8407	28,450	0,4173	,000
يحصل المساهم على معلومات كافية حول أي قرار استراتيجي او تكتيكي يتخذ لصالح للمنشاة	50	4,06	0,7398	38,804	81%	,000	42	3,6905	0,9236	25,895	0,3879	,000
يلزم المساهم أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين بالإجابة على جميع المبهمات و التساؤلات من خلال مخرجات التقارير المالية و المحاسبية للمنشاة	50	4,08	0,6652	43,372	82%	,000	42	3,6667	0,9542	24,902	0,3471	,000
يرى المساهم حقوقها محفوظة في المنشاة من خلال تطبيقها لقرارات مجاس الإدارة	50	4	0,8081	35	80%	,000	42	3,6429	0,9324	25,321	0,3905	,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

من الجدول نستنتج

مؤسسةهيدروكنال

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ حقوق المساهمين بلغت3,94 بانحراف معياري قدره0.86و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 79%.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي على تعظيم قيمة المنشاة ،و بما أن المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا.

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ حقوق المساهمين مبدأ حقوق المساهمين نجدان عبارة(يلزم المساهم أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين بالإجابة على جميع المبهمات و التساؤلات من خلال مخرجات التقارير
المالية و المحاسبية للمنشاة)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 4,08 و وزن نسبي قدره 82%و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هده العبارة ذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المبدأ ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من 0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(يحصل المساهم على معلومات كافية حول أي قرار استراتيجي أو تكتيكي يتخذ لصالح للمنشاة)احتلت المرتبة الثانية

بمتوسط التقييم قدره 4,06 و وزن نسبي قدره 81%أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (إن المساهم له الحق في مسائلة قرارات مجلس الإدارة) بمتوسط التقييم قدره 4,04 و وزن نسبي قدره 81%بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (يحق للمساهم في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة)بمتوسط التقييم قدره 3,72 و وزن نسبي قدره 74% ورغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة فيمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية وهذا بالنظر إلى وزنها النسبي.

مؤسسة اورسيم

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي لعامل مبدأ حقوق المساهمين بلغت3,52 بانحراف معياري قدره0.95و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 70%.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة كمؤثر ايجابي في تعظيم قيمة المنشاة ،و بما أن المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا.

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات مبدأ حقوق المساهمين مبدأ حقوق المساهمين نجدان عبارة(يحق للمساهم المشاركة والحصول على حصص من أرباح المؤسسة)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 3,69 و وزن نسبي قدره 74% و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هده العبارة ذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا

المبدأ ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من 0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن المنشاة تسعى لتطبيق هذا المبدأ لتعظيم قيمة كل شركائها الاقتصاديين، في حين أن عبارة(يحصل المساهم على معلومات كافية

حول أي قرار استراتيجي آو تكتيكي يتخذ لصالح للمنشاة)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره 3,69 و وزن نسبي قدره 74%أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (يلزم المساهم أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين بالإجابة على جميع المبهمات و التساؤلات من خلال مخرجات التقارير المالية و المحاسبية للمنشاة) بمتوسط التقييم قدره 3,66 و وزن نسبي قدره 73%بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (يحق للمساهم في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة)بمتوسط التقييم قدره 3,02 و وزن نسبي قدره 60% و بما أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة فيمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد متوسطة وهذا بالنظر إلى وزنها النسبي

- **تحليل المبدأ السادس:**

❖ عينة مؤسسة هيدروكنال ترى تطبيق هذا المبدأ من زاوية إلزام المساهم أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين بالإجابة على جميع المبهمات و التساؤلات من خلال مخرجات التقارير المالية و المحاسبية للمنشاة، وهذا ما يظهر لنا دور المساهم في مراجعة أي اختلال في تسيير المنشاة .

❖ عينة مؤسسة اورسيم ترى تطبيق هذا المبدأ من زاوية أحقية المساهم المشاركة والحصول على حصص من أرباح المؤسسة باعتبار عنصر من أصحاب المصلحة .

إذن يمكن القول أن المؤسستان تسعى إلى تطبيق هذا المبدأ من جانب تفعيل دور المساهم كشريك فعال في مجلس الإدارة و في نفس الوقت كمراجع و مراقب لتسيير إدارة المنشأة.

2-عبارات المحور الثاني

✓ **تعظيم قيمة المنشاة(المتغير التابع)**

إن هدف تحليل عبارات تعظيم قيمة المنشاة، هو قياس مدى تقيمها من طرف أفراد العينة بحيث اعد لهذا المحور عشرة فقرات (10)، و لقياس مدى تقييمها اعتمدنا على حساب المتوسطات الحساسية و الانحرافات المعيارية ووزنها النسبي.

و الجداول التالي توضح لنا تقييم أفراد العينة لمضمون فقرات أو العبارات المعدة لهذا الغرض

جدول (04-21)إحصائيات درجة تقييم لعبارات المتعلقة بالمتغير تعظيم قيمة المنشاة كمتغير تابع لمبادئ الحوكمة

العبارات	مؤسسة ايدروكنال					مؤسسة اورسيم				
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الإحصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الوزن النسبي	الدلالة الاحصائية
تعظيم قيمة المنشاة أهم مبدأ يسعى إليه العمال و المساهمون و أصحاب المصالح	4,3	0,789	38,539	86%	0	3,9048	0,9321	27,15	78%	0
تطبيق قرارات مجلس الإدارة وجه نظام التسيير داخل المنشاة نحو تعظيم قيمتها.	4,22	0,6481	46,044	84%	0	3,7143	0,8913	27,007	74%	0
إن مبدأ تطبيق قرارات مجلس الإدارة من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة اثر على تعظيم قيمة المنشاة	3,88	0,9398	29,192	78%	0	3,5238	1,0178	22,437	70%	0
إن ضمان حقوق المساهمين من خلال قرارات مجلس الإدارة احد الركائز الأساسية في تعظيم قيمة المنشاة	3,96	0,8797	31,831	79%	0	3,6905	1,0238	23,361	74%	0
إن الالتزام بنظام المحاسبي المالي احد مقومات الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة	4,22	0,8401	35,521	84%	0	3,9524	0,9615	26,64	79%	0
إن شروط مناخ العمل احد الالتزامات الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة	4,16	0,8172	35,997	83%	0	3,8333	0,7938	31,297	77%	0
تحديد المسؤوليات الصادر عن مجلس الإدارة اثر على أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المنشاة	3,7	1,0351	25,276	74%	0	3,6429	0,9833	24,009	73%	0
علامة منتوج المؤسسة ذات سمعة في السوق	4,44	0,644	48,753	89%	0	3,881	1,1935	21,073	78%	0
تعظيم قيمة المنشاة ظاهر من خلال الاستخدام الجيد للمؤشرات المالية و المحاسبية	4,26	0,8033	37,498	85%	0	3,8333	0,9857	25,204	77%	0
يجدون أصحاب المصالح الثقة في التعامل مع المؤسسة	3,96	0,8562	32,705	79%	0	3,6905	0,8692	27,516	74%	0
تعظيم قيمة المنشاة	4,07	0,85		81%	0	3,756	0,9786	25,192	75%	

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

من الجدول نستنتج أن :

<u>مؤسسةهيدروكنال</u>

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي للمتغير التابع تعظيم قيمة المنشاة بلغت4,04 بانحراف معياري قدره0.85.و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 81%.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة ،

و بما ان المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا .

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات المتغير تعظيم قيمة المنشاة نجد ان عبارة(علامة منتوج المؤسسة ذات سمعة في السوق)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 4,44 و وزن نسبي قدره 89%و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هده العبارة ذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المتغير ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من 0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن تعظيم قيمة المنشاة من أولويات أصحاب المصالح باعتبار أن منتوج المنشاة له صورة تسويقية في نظرهم بالنسبة للسوق في حين أن عبارة(تعظيم قيمة المنشاة أهم مبدأ يسعى إليه العمال و المساهمين و أصحاب المصالح)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره 4,30 و وزن نسبي قدره 86%أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (تعظيم قيمة المنشاة ظاهر من خلال الاستخدام الجيد للمؤشرات المالية و المحاسبية) بمتوسط التقييم قدره 4,26 و وزن نسبي قدره 85%بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (تحديد المسؤوليات الصادر عن مجلس الإدارة اثر على أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المنشاة)بمتوسط التقييم قدره 3,70 و وزن نسبي قدره 74%و رغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة بهذا الوزن يمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية.

مؤسسةاورسيم :

تظهر نتائجه أن قيمة المتوسط الحسابي للمتغير التابع تعظيم قيمة المنشاة بلغت3,75 بانحراف معياري قدره0.97.و أن قيمة الوزن النسبي لتقييم أفراد العينة حول هذا العامل هو 75%.و التي تمثل مؤشر ايجابي بالاعتماد عليه من طرف أفراد العينة ،و بما أن المؤشر ايجابي من خلال المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري و مستوى الدلالة 0.00000 و هو اقل من 0.05 نقول أن التقييم دال إحصائيا .

و إذا تطرقنا إلى ترتيب درجة تقييم فقرات المتغير تعظيم قيمة المنشاة نجد ان عبارة(أن الالتزام بنظام المحاسبي المالي احد مقومات الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة)احتلت المرتبة الأولى بمتوسط التقييم قدره 3,95 و وزن نسبي قدره 79% و هو عالي و بالتالي نعتبر أن هذه العبارة ذات أهمية في نظر العينة بالنسبة لهذا المتغير ومع مستوى دلالة قدره 0.0000 و هو اقل من 0,05 يسمح القول بان التقييم دال إحصائيا و أن تعظيم قيمة المنشاة من أولويات أصحاب المصالح باعتبار أن قيمة المنشاة تتمثل في الالتزام بالنظام المالي و المحاسبي ،والذي يعتبر احد مقومات تطبيقات مبادئ الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة في حين أن عبارة(تعظيم قيمة المنشاة أهم مبدأ يسعى إليه العمال و المساهمين و أصحاب المصالح)احتلت المرتبة الثانية بمتوسط التقييم قدره 3,90 و وزن نسبي قدره 78%أما المرتبة الثالثة فكانت لعبارة (علامة منتوج المؤسسة ذات سمعة في السوق) بمتوسط التقييم قدره

3,88 و وزن نسبي قدره 78%بينما احتلت المرتبة الأخيرة عبارة (أن مبدأ تطبيق قرارات مجلس الإدارة من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة اثر على تعظيم قيمة المنشاة)بمتوسط التقييم قدره 3,52 و وزن نسبي قدره 70%و رغم أن العبارة احتلت المرتبة الأخيرة بهذا الوزن يمكن القول أنها تتمتع بدرجة اعتماد عالية.

المبحث الخامس :قبول ورفض فرضيات الدراسة و النتائج المحققة .

المطلب الأول :دراسة الفرضيات

4 & 8 فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى :يؤثر تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات في تعظيم قيمة المنشاة.

تم إجراء الاختبار الانحدار البسيط و هذا لدراسة علاقة التأثير بين المتغير المستقل و هو مبدأ من مبادئ الحوكمة و هو ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات و المتغير التابع و هو تعظيم قيمة المنشاة .

جدول **(04-22) نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)**

المؤسسات	النموذج	معامل الارتباط R	Rمعامل التفسير او التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطا المعياري للتقدير
مؤسسة هيدروكنال	1	,519[a]	0,269	0,254	0,53077
مؤسسة اورسيم	1	,597[a]	0,355	0,339	0,67449

المصدر :مخرجآت برنامج SPSS

مؤسسة هيدروكنال

من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط قيمته 51.9%.و المقياس معامل التفسير و الذي قيمته 26.9%. أي أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 26.9% على المتغير التابع مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 26.9% فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يعزى إلى عوامل أخرى

مؤسسة اورسيم

من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط قيمته 59.7%.و المقياس معامل التفسير و الذي قيمته 35.5%. أي أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 35.5% على المتغير التابع ، مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 35.5% فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يعزى إلى عوامل أخرى.

جدول (04-23)تحليل التباين للنموذج البحث المتغير المستقل (مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

.Sig	D	Moyenne des carrés	ddl	Somme des carrés		Modèle	
[b]000,	17,686	4,983	1	4,983	Régression	1	HYDRO CANAL
		0,282	48	13,522	Résidu		
			49	18,505	Total		
[b]000,	22,098	10,053	1	10,053	Régression	1	ORSIM
		0,454	40	18,197	Résidu		
			41	28,251	Total		

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

يظهرالجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة F=4,983 و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية (دال إحصائيا)

مؤسسة اورسيم

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة F=10,053 و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية (دال إحصائيا

الجدول (04-24)جدول الدالات الإحصائية لأثو المتغير المستقل (مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسة) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

Coefficients[a]

Modèle			Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
			A	Erreur standard	Bêta		
مؤسسة هيدروكنال	1	(Constante)	1,519	0,621		2,446	0,018
		مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات	0,629	0,149	0,519	4,206	0
مؤسسة اورسيم	1	(Constante)	0,944	0,619		1,525	0,135
		مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات	0,762	0,162	0,597	4,701	0,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا إن بعد المتغير المستقل أي مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات في هذا النموذج أن قيمة 4,206= T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد اثر ايجابي في تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات ، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0،629)مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات +1.519

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يقابله تزايد بمقدار 0،629 من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة.

مؤسسة اورسيم

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا أن بعد المتغير المستقل أي مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات في هذا النموذج. قيمة 4,701= T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد اثر ايجابي في تطبيق مبدأ

ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات ، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0,762)مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات +0,944

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يقابله تزايد بمقدار **0,762** من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة

الفرضية الثانيــة: يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة في تعظيم قيمة المنشاة.

تم إجراء الاختبار الانحدار البسيط و هذا لدراسة علاقة التأثير بين المتغير المستقل (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) و المتغير التابع و هو تعظيم قيمة المنشاة .

جدول **(04-25) نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)**

المؤسسات	النموذج	معامل الارتباط R	Rمعامل التفسير او التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطا المعياري للتقدير
مؤسسة هيدروكنال	1	,606[a]	0,367	0,34	0,49933
مؤسسة اورسيم	1	,641[a]	0,411	0,396	0,64513

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط قيمته 60.6%.و المقياس معامل التفسير و الذي قيمته 36.7%. أي أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 36.7% على المتغير التابع مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 36.7% فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يتأثر بعوامل أخرى.

مؤسسة اورسيم

من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط قيمته 64.1%.و المقياس معامل التفسير و الذي قيمته 41.1%. أي أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 41.1%. على المتغير التابع مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 41.1%. فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يتأثر بعوامل أخرى.

جدول (04-26)تحليل التباين للنموذج البحث المتغير المستقل (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

	Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	.Sig
مؤسسة هيدروكنال	1	Régression	6,787	2	3,393	13,610	[c]000,
		Résidu	11,718	47	0,249		
		Total	18,505	49			
مؤسسة اورسيم	1	Régression	11,603	1	11,603	27,879	[b]000,
		Résidu	16,648	40	0,416		
		Total	28,251	41			

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

<u>مؤسسة هيدروكنال</u>

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة F=13،61 و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية دال إحصائيا

<u>مؤسسة اورسيم</u>

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة F=27,88

و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية (دال إحصائيا)

الجدول(04-27) جدول الدالات الإحصائية لأثر المتغير المستقل (مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

Coefficients[a]							
Sig.	t	Coefficients standardisés	Coefficients non standardisés		Modèle		
		Bêta	Erreur standard	A			
0,017	2,484		0,585	1,452	(Constante)	1	مؤسسة هيدروكنال
0,01	2,69	0,39	0,121	0,326	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة		
0,179	1,369		0,581	0,795	(Constante)	1	مؤسسة اورسيم
0,00	5,28	0,64	0,152	0,800	مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة		

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

<u>مؤسسة هيدروكنال</u>

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا ان المتغير المستقل أي مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات في هذا النموذج قيمة **2,690**= T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 و المقدرة (**sig = 0.01**)نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد

اثرايجابي في تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0،326)مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة+1,452

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يقابله تزايد بمقدار 0,326من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة .

مؤسسة اورسيم

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا أن بعد المتغير المستقل أي مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات في هذا النموذج أن قيمة T =5,28 و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 و المقدرة (**sig = 0.0**)نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد اثر ايجابي في تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0,800)مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة +0,795

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يقابله تزايد بمقدار **0,800**من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة

الفرضية الثالثـــة: يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية ، في تعظيم قيمة المنشاة.

تم إجراء الاختبار الانحدار البسيط و هذا لدراسة علاقة التأثير بين المتغير المستقل (مبدأ الإفصاح و الشفافية) و المتغير التابع و هو تعظيم قيمة المنشاة .

جدول (04-28) نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأ الإفصاح و الشفافية) المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

المؤسسات	النموذج	معامل الارتباط R	Rمعامل التفسير او التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطا المعياري للتقدير
مؤسسة هيدروكنال	1	,717b	0,514	0,494	0,43732
مؤسسة اورسيم	1	,539[a]	0,291	0,273	0,70774

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

من خلال مقياس من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط قيمته 71.7%.و المقياس معامل التفسير و الذي قيمته 51.4%. نستنتج أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 51.4%. على المتغير التابع مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 51.4%. فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يتأثر بعوامل أخرى.

مؤسسة اورسيم

من خلال مقياس من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط قيمته 53.9%. و المقياس معامل التفسير و الذي قيمته 29.1%. نستنتج أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 29.1%. على المتغير التابع مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 29.1%. فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يتأثر بعوامل أخرى.

جدول (04-29)تحليل التباين للنموذج البحث لمتغير المستقل (مبدأ الإفصاح و الشفافية) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

	Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	.Sig
مؤسسة هيدروكنال	1	Régression	9,516	2	4,758	24,879	,000c
		Résidu	8,989	47	0,191		
		Total	18,505	49			
مؤسسة اورسيم	1	Régression	8,215	1	8,215	16,400	,000[b]
		Résidu	20,036	40	0,501		
		Total	28,251	41			

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة **F=24,879** و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية دال إحصائيا

مؤسسة اورسيم

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة **F=16,400** و

معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية دال إحصائيا

الجدول (04-30)جدول الدالات الإحصائية لأثر المتغير المستقل (مبدأ الإفصاح و الشفافية) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

Coefficients[a]						
		Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
			A	Erreur standard	Bêta		
مؤسسة هيدروكنال	1	(Constante)	0,612	0,544		1,124	0,267
		مبدأ الإفصاح و الشفافية	0,505	0,104	0,542	4,869	0,000
مؤسسة اورسيم	1	(Constante)	2,251	0,401		5,610	0,000
		مبدأ الإفصاح و الشفافية	0,408	0,101	0,539	4,050	0,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

<u>مؤسسة هيدروكنال</u>

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا أن بعد المتغير المستقل أي مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات في هذا النموذج ان قيمة **4,869**= T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 و المقدرة (**sig = 00**)نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد اثر

ايجابي في تطبيق **مبدأ الإفصاح و الشفافية** ، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0,505)مبدأ الإفصاح و الشفافية +0,612

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية يقابله تزايد بمقدار**0,505**من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة

<u>مؤسسة اورسيم</u>

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا أن بعد المتغير المستقل أي مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات في هذا النموذج أن قيمة **4,050=** T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 و المقدرة (**sig = 000**)نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد اثر ايجابي في تطبيق **مبدأ الإفصاح و الشفافية** ، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0,408)مبدأ الإفصاح و الشفافية +2,251

من المعادلة نستخلص ان كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية يقابله تزايد بمقدار **0,408**من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة

الفرضية الرابعة:يؤثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة في تعظيم قيمتها.

تم إجراء الاختبار الانحدار البسيط و هذا لدراسة علاقة التأثير بين المتغير المستقل (مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة) و المتغير التابع و هو تعظيم قيمة المنشاة .

جدول (04-31) نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

المؤسسات	النموذج	معامل الارتباط R	Rمعامل التفسير او التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطا المعياري للتقدير
مؤسسة هيدروكنال	1	b0,748	0,56	0,54	0,41658
مؤسسة اورسيم	1	,794[a]	0,630	0,621	0,51135

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط و التي قيمته 74.8%.و مقياس معامل التفسير و الذي قيمته 56%. سننتج أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 56%. على المتغير التابع مما يعني أن المتغير

المستقل استطاع أن يفسر 56%. فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يتأثر بعوامل أخرى.

مؤسسة اورسيم:

من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط و التي قيمته 79.4%.و مقياس معامل التفسير و الذي قيمته 63%. سننتج أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 63%. على المتغير التابع مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 63%. فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يتأثر بعوامل أخرى.

جدول (04-32)تحليل التباين للنموذج البحث المتغير المستقل (مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

ANOVA[a]

	Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	.Sig
مؤسسة هيدروكنال	1	Régression	10,349	2	5,174	29,816	,000c
		Résidu	8,156	47	0,174		
		Total	18,505	49			
مؤسسة اورسيم	1	Régression	17,792	1	17,792	68,044	,000[b]
		Résidu	10,459	40	,261		
		Total	28,251	41			

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

<u>مؤسسة هيدروكنال</u>

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة **F=29,816** و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية دال إحصائيا

مؤسسة اورسيم

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة **F=68,044** و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار من الناحية الإحصائية دال إحصائيا

الجدول (04-33)جدول الدالات الإحصائية لأثر المتغير المستقل (مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

Coefficients[a]

Modèle			Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
			A	Erreur standard	Bêta		
مؤسسة هيدروكنال	1	(Constante)	0,337	0,532		0,635	0,529
		مبدأ دور اصحاب المصالح في حوكمة المنشاة	0,597	0,107	0,587	5,561	0
مؤسسة اورسيم	1	(Constante)	,615	,396		1,553	,128
		مبدأ دور اصحاب المصالح في حوكمة المنشاة	,877	,106	,794	8,249	,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا أن بعد المتغير المستقل أي مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة في هذا النموذج أن قيمة **5,561**= T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 و المقدرة (**sig = 0000**)**النموذج** نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد اثر ايجابي في تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة ، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0,597)مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة+0,337

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة يقابله تزايد بمقدار **0,597**من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة .

مؤسسة اورسيم

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا ان بعد المتغير المستقل أي مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة في هذا النموذج آن قيمة **8,249**= T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 و المقدرة (**sig = 0000**)**النموذج** نعتبرها دالة

إحصائيا و عليه يوجد اثر ايجابي في تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة ، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0,877)مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة+0,615

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاةيقابله تزايد بمقدار **0,877**من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة

الفرضية الخامسة :يؤثر تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين في تعظيم قيمة المنشاة

تم إجراء الاختبار الانحدار البسيط و هذا لدراسة علاقة التأثير بين المتغير المستقل (مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين) و المتغير التابع و هو تعظيم قيمة المنشاة.

جدول (04-34) نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

المؤسسات	النموذج	معامل الارتباط R	Rمعامل التفسير آو التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
مؤسسة هيدروكنال	1	,667b	0,444	0,4212	0,467501
مؤسسة اورسيم	1	,601[a]	0,361	0,3457	0,6714

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

من خلال مقياس من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط و التي قيمته 66.7%.و مقياس معامل التفسير و الذي قيمته 44,4%. سننتج أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 44,4%. على المتغير التابع مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 44,4%. فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يتأثر بعوامل أخرى.

مؤسسة اورسيم:

من خلال مقياس من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط و التي قيمته 60.1%.و مقياس معامل التفسير و الذي قيمته 36,1%. سننتج أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 36,1%. على المتغير التابع مما يعني أن المتغير المستقل

استطاع أن يفسر 36,1%. فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يتأثر بعوامل أخرى.

جدول (04-35)تحليل التباين للنموذج البحث المتغير المستقل (مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

ANOVA[a]

	Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	.Sig
مؤسسة هيدروكنال	1	Régression	8,233	2	4,116	18,834	,000[c]
		Résidu	10,272	47	0,219		
		Total	18,505	49			
مؤسسة اورسيم	1	Régression	10,220	1	10,220	22,672	,000[b]
		Résidu	18,031	40	0,451		
		Total	28,251	41			

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

<u>مؤسسة هيدروكنال</u>

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة **F=18,834** و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار (دال إحصائيا)

مؤسسة اورسيم:

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة **F=22,672** و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول الى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 إي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار (دال إحصائيا)

الجدول (04-36)جدول الدالات الإحصائية لأثر المتغير المستقل (مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

Coefficients[a]

Modèle			Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
			A	Erreur standard	Bêta		
مؤسسة هيدروكنال	1	(Constante)	1,051	0,56		1,877	0,067
		مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين	0,465	0,121	0,498	3,856	0
مؤسسة اورسيم	1	(Constante)	1,361	0,526		2,590	0,013
		مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين	0,687	0,144	0,601	4,761	0,000

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا أن بعد المتغير المستقل أي مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين في هذا النموذج ان قيمة **3,856**= T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 و المقدرة (**sig = 0000**)نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد اثر ايجابي في تطبيق **مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين**، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0,465)مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين+1,051

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين يقابله تزايد بمقدار **0,465**من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة .

مؤسسة اورسيم

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا أن بعد المتغير المستقل أي مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين في هذا النموذج إن قيمة **4,761**= T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 و المقدرة (**sig = 0000**)نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد اثر ايجابي في

تطبيق **مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين**، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0,687)مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين+1,361

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين يقابله تزايد بمقدار **0,687**من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة .

الفرضية السادسة:يؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على تعظيم قيمة المنشاة.

تم إجراء الاختبار الانحدار البسيط و هذا لدراسة علاقة التأثير بين المتغير المستقل (مبدأ حقوق المساهمين) و المتغير التابع و هو تعظيم قيمة المنشاة .

جدول (04-37) نتائج علاقات ارتباط و تفسير بين المتغير المستقل (مبدأ حقوق المساهمين) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

المؤسسات	النموذج	معامل الارتباط R	Rمعامل التفسير او التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطا المعياري للتقدير
مؤسسة هيدروكنال	1	**,693b**	**0,48**	**0,4583**	**0,4522**
مؤسسة اورسيم	1	**,668[a]**	**0,446**	**0,433**	**0,6253**

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

<u>مؤسسة هيدروكنال</u>

من خلال مقياس من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط و التي قيمته 69.3%.و مقياس معامل التفسير و الذي قيمته 48%. نستنتج أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 48%على المتغير التابع مما يعني أن المتغير المستقل استطاع أن يفسر 48%. فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة) و الباقي يتأثر بعوامل أخرى.

<u>مؤسسة اورسيم</u>

من خلال مقياس من خلال مقياس R و هو معامل الارتباط و التي قيمته 66.8%.و مقياس معامل التفسير و الذي قيمته 44.6%.نستنتج أن المتغير المستقل في النموذج له تأثير بمقدر 44.6%.على المتغير التابع مما يعني أن

المتغير المستقل استطاع أن يفسر 44.6%.فقط من المتغيرات الحاصلة في التابع (تعظيم قيمة المنشاة)و الباقي يتأثر بعوامل أخرى.

جدول (04-38)تحليل التباين للنموذج البحث المتغير المستقل (مبدأ حقوق المساهمين) و المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

ANOVA[a]

	Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
مؤسسة هيدروكنال	1	Régression	8,891	2	4,446	21,733	,000[c]
		Résidu	9,614	47	0,205		
		Total	18,505	49			
مؤسسة اورسيم	1	Régression	12,610	1	12,610	32,248	,000[b]
		Résidu	15,641	40	,391		
		Total	28,251	41			

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق قيمة **F=21,733** و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار (دال إحصائيا)

مؤسسة اورسيم

يظهر الجدول قيم تحليل التباين ،حيث يمكن من خلاله التعرف على الدلالة الإحصائية للقوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية قيمة F=32,248 و معنوية الدلالة الإحصائية SIG تؤول إلى 0 وهي اصغر من معنوية الدلالة القياسية 0.05 أي يوجد دلالة إحصائية لنموذج الانحدار (دال إحصائيا)

الجدول (04-39)جدول الدالات الإحصائية لأثر المتغير المستقل (مبدأ حقوق

Coefficients[a]

Modèle			Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
			A	Erreur standard	Bêta		
مؤسسة هيدروكنال		(Constante)	0,927	0,546		1,697	0,096
		مبدأ حقوق المساهمين	0,525	0,12	0,546	4,371	0
مؤسسة اورسيم		(Constante)	1,046	,497		2,105	,042
		مبدأ حقوق المساهمين	,785	,138	,668	5,679	,000

المساهمين) على المتغير التابع (تعظيم قيمة المنشاة)

المصدر : مخرجات برنامجSPSS

مؤسسة هيدروكنال

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا ان بعد المتغير المستقل أي **مبدأ حقوق المساهمين** في هذا النموذج أن قيمة **4,371**= T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 و المقدرة (**sig = 0000**)نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد اثر ايجابي في تطبيق **مبدأ حقوق المساهمين**، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0,525)مبدأ حقوق المساهمين +0,927

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين يقابله تزايد بمقدار**0,525**من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ حقوق المساهمين يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة

مؤسسة اورسيم

من خلال نتائج الجدول يظهر لنا أن بعد المتغير المستقل أي **مبدأ حقوق المساهمين** في هذا النموذج أن قيمة **5,679**= T و الدالة المعنوية والتي هي اقل من 0,05 و المقدرة (**sig = 0000**)نعتبرها دالة إحصائيا و عليه يوجد اثر ايجابي في تطبيق **مبدأ حقوق المساهمين**، و بالتالي يمكننا وضع معادلة الانحدار المقدرة كما يلي :

(تعظيم قيمة المنشاة)=(0,785)مبدأ حقوق المساهمين +1,046

من المعادلة نستخلص أن كل زيادة بوحدة واحدة من تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين يقابله تزايد بمقدار **0,785** من تعظيم قيمة للمنشاة .

النتيجة :

تطبيق مبدأ حقوق المساهمين يؤثر معنويا و بتالي يساهم في تعظيم قيمة للمنشاة .

نتائج الدراسة :

- ✓ إن تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة هيدروكنال
- ✓ إن تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة اورسيم .
- ✓ إن تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر معنويا في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة هيدروكنال.
- ✓ إن تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر معنويا في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة اورسيم.
- ✓ إن تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة هيدروكنال
- ✓ إن تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة اورسيم
- ✓ إن تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة هيدروكنال.
- ✓ إن تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة اورسيم.

- ✓ إن تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة هيدروكنال
- ✓ إن تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة اورسيم
- ✓ إن تطبيق مبدأ حقوق المساهمين يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة هيدروكنال
- ✓ إن تطبيق مبدأ حقوق المساهمين يؤثر معنوياً في تعظيم قيمة المنشاة بمؤسسة اورسيم

في سياق التحليل النظرية و الميدانية لهذه الدراسة و التي تهدف إلى إبراز اثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة و على سبيل المثال المنشآت الاقتصادية الجزائرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. توجد ثقافة لدى أفراد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاستمرارية نشاط مؤسساتهم ،لكنهم بحاجة إلى الفهم

الجيد لقواعد تطبيق مبادئ الحوكمة والتي تتعدى مصالحهم أي لأفراد خارج الانتماء أي غير منتمين لمؤسساتهم إلا أن الأمر بحاجة لتعزيز متطلبات الحوكمة حتى يكون الفهم أوسع و المنفعة عامة.

2 .من نتائج تحليل الاستبيان خصائص العينة حسب الجنس، فئاتهم العمرية المستوى الدراسي و الخبرة المهنية المنتمين إلى القطاع الصناعي ، تبين أن نسبة كبيرة منهم ذكور أي يمكن القول أن فئة الذكور مسيطرة في المؤسسات الصناعية الجزائرية على جنس الإناث ،كذلك نسبة العينة كانت تميزها نسبة ذو التحصيل العلمي الثانوي و المتوسط المسيطرة ، و نسبة عقود العمل الدائمة تفوق 70%من المستجيبين مما يظهر أن المؤسسات الاقتصادية تسعى في تجسيد سياسة الإدماج كذلك النتائج أبرزت أن الخبرة المهنية التي تفوق 6 سنوات هي المسيطرة بنسبة تفوق 70% أي فئة شابة تسعى لتطلعات تعظيم قيمة المنشآت.

3.يتضح من خلال معامل ارتباط فقرات مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات للمؤسستين مع الدرجة الكلية للبعد تبين أن فقرة "إن اللوائح التي تشهرها المنشاة داخل المنشاة بالنسبة لمتعاملها يعكس رغبتها في إتباع مبادئ الحوكمة" لكلتى المؤسستين معامل ارتباطها مع المحور الكلي تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات ارتباط متوسط و هذا بسبب فرضيتين إما عدم الفهم الجيد للوائح المنشورة التي

تدخل ضمن موضوع الحوكمة أو عدم وضوح رؤية أفراد المؤسسة إلى اللوائح تنشر لدواعي أخرى، كذلك نقيم معامل الارتباط مع المحور الكلي للفقرة "يرى العامل داخل المنشاة نظاما يضمن حقوقه القانونية و الاجتماعية جراء تطبيق الحوكمة" بالنسبة

لمؤسسة هيدروكنال فان أفراد المؤسسة يرون أن تطبيق الحوكمة ليس بالضروري ضمان حقوقهم القانونية و الاجتماعية و لكن تعزى لآليات أخرى .

4.يتضح من خلال معامل ارتباط فقرات مبدأ الإفصاح و الشفافية للمؤسسة اورسيم مع الدرجة الكلية للبعد تبين أن فقرة "تعلم المؤسسة كافة أعوانها بأهدافها التشغيلية و المالية" معامل ارتباطها مع المحور الكلي ارتباط اقل من متوسط وهذا على عدم اتضاح الصورة التشغيلية و المالية بين الإدارة و أعوان المؤسسة و هذا ما يؤثر على العلاقة بين ثقتهما، كذلك نجد الارتباط ليس قوي بين الفقرة " تعامل المؤسسة مع الهيئات المالية من بنوك

و مديريات الضرائب مبنية على دقة و وضوح المعلومة المالية و المحاسبية" في نفس المؤسسة وهذا بسبب نفس الفرضية المطروحة سابقا .

5.يتضح من خلال معامل ارتباط فقرات مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة لمؤسسة هيدروكنال مع الدرجة الكلية للبعد ،تبين أن فقرة "إن التكوين مبدأ أساسي للمنشاة اتجاه عمالها" ارتباطها مع المحور كلي ارتباط ليس بقوي وهذا لنقص برامج التكوين و التربصات مما يؤثر على تحيين معلومات الفرد مع التطور الذي يشهده العالم الصناعي والذي يوثر سلبا على تعظيم قيمته و قيمة المنشاة .

6.يتضح من خلال معامل ارتباط فقرات مبدأ حقوق المساهمين لمؤسسة اورسيم مع الدرجة الكلية للبعد ،تبين أن فقرة " يحق للمساهم في انتخاب وعزل أعضاء

مجلس الإدارة" ارتباطها مع المحور كلي ارتبط ليس قوي وهذا يرجع دائما إلى نقص المعلومة ما بين الإطار التنظيمي لمجلس الإدارة و العمال بحجة أن أغلبية المستجيبين لهذا الاستبيان عمال و بالتالي أهمية المعلومة لهذه الفئة ليس بالضرورية ،و إنما دائما العامل يبحث عن القيمة المادية وهذا ما تم ذكرهفي النتيجة رقم3 .

7.ارتباط فقرات المحاور مع أبعادها كان قويا بالنسبة لمؤسسة هيروكنال في فقرة "أن مجلس الإدارة له الحق في تشكيل اللجان التي تكون لها الحقوق في تسيير المنشأة" مع مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وهذا يبين أن مجلس الإدارة له مسؤولية مباشرة في تسيير المنشاة ،أما بالنسبة لمؤسسة اورسيم نجد أن فقرة "تظهر علاقة والتعاملات التنظيمية و القانونية للمنشاة مع أصحاب المصالح احترام لقرارات مجلس الإدارة والتي تلزمها بتطبيق مبادئها" ترتبط ارتباطا قويا مع دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة و مؤشر ايجابي لسير التنظيمي و القانوني للمؤسسة .

الخاتمة :

و كخاتمة للدراسة نستطيع القول أن مبادئ الحوكمة صارت التزام على المؤسسات الامتثال لها في تطبيق مبادئها و هذا لتعظيم قيمتها السوقية و لا سميا المؤسسات الوطنية والتي على مسيرها إدراك عوامل نجاح تطبيق مبادئها ، كما ارتأينا أن نقدم بعض توصيات :

- ☑ ضرورة تفعيل المفهوم العام للحوكمة بالنسبة لجميع أفراد المنشآت الاقتصادية باعتبارية آلية تنظيمية وليس آلية عقابية خاصة بالنسبة لآليات التدقيق و المراجعة .
- ☑ ضرورة خلق قنوات اتصال ما بين أصحاب المصالح و مجلس الإدارة لا عطاء صورة واضحة لسير المنشاة، بهدف زرع الثقة ما بينهم و التي تكلل بميزة تنافسية تعظم بها قيمة المنشاة.
- ☑ تعزيز دور تطبيق الحوكمة داخل المنشآت الاقتصادية لضمان الحقوق القانونية و الاجتماعية لأفرادها.
- ☑ عقد دورات تدريبية و تأهيلية لكافة العمال كل حسب اختصاصه من أجل تعميق المفاهيم و المبادئ المتعلقة بمبادئ الحوكمة ،و محاولة تجسيدها بعيدة على التطبيقات النظرية .
- ☑ تعميم عمليات التدقيق إلى جميع الهياكل الغير المحاسبية و المالية فقط و إنما إلى الهياكل اللوجيستيكية و التنظيمية حسب المعايير الدولية المعترف بها .

☑ التزام مجلس الإدارة بتعيين لجان مكونة من أعضاء غير تنفيذيين توكل لهم مهام مراجعة التقارير المالية و أنظمة الرقابة، ومراجعة الأمور المحاسبية ذات الأثر على البيانات المالية، كما يكون لهذه اللجنة استقلالية في الحصول على أي معلومات لممارسة عملها، كما أنها تلزم مسؤول التدقيق الداخلي لحضور أشغال اللجنة .

☑ ضرورة الالتزام بالإفصاح و شفافية مخرجات مجلس الإدارة،حتى يتسنى لكل أطراف المنشاة معرفة الأوضاع العامة و الخاصة للمنشاة .

☑ تعزيز الثقة مع أصحاب المصالح من خلال التعاملات التنظيمية و القانونية في إطار احترام قرارات مجلس الإدارة التي تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة .

☑ التركيز على تحسين صورة التعاملات التنظيمية و المالية مع المؤسسات و الهيئات المالية من بنوك باعتبارها مصادر التمويل، وكذا الالتزام بشفافية ودقة المعلومة المالية و المحاسبية التي تحول إلى الهيئات المالية.

☑ الإسراع في الحصول على شهادات ايزو باعتبارها شهادة معايير و تعتبر منتوج الحوكمة ،لأنها تتميز بمعايير قوامها الحوكمة ،و باختلاف أنواعها (ايزو 9001 نظام إدارة الجودة ،ايزو 14001 نظام إدارة البيئة) تكسب للمنشاة ميزة تنافسية تكسب الثقة مع أطرافها المباشرين و الغير مباشرين من العملاء و الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين و كذلك يعتبر مكسب للولوج إلى سوق دول الاتحاد الإفريقي و الأوروبي، مما يجعل لنصيب هذه الشهادة حصة سوقية إقليمه ودولية بالنسبة للمنشاة و بالتالي مكسب لتعظيم قيمة المنشاة .

☑ استقلالية وظيفة التدقيق تعتبر غاية الحوكمة ، لذلك من الواجب على مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية للمنشآت الاقتصادية إدراك أهميتها و الاستفادة من تقاريرها في مدى فعالية القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة ،لان وظيفة التدقيق تهدف إلى تتبع أنشطة المنشاة التنظيمية و التشغيلية فيما إن كانت تتطابق مع المعايير والقواعد واللوائح التي تم الاتفاق عليها . كما تعتبر وظيفة مراجعة نقاط القوة والضعف لتصحيح المسار التشغيلي و التنظيمي لتعظيم قيمة للمنشاة .

☑ إدراج مفاهيم مبادئ الحوكمة في جميع الميادين التعليمية و التكوينية باختلاف نشاطها وهذا لخلق ذهنية ايجابية داخل جميع مؤسسات الدولة .

☑ الإسراع في إدخال برامج التسيير باستعمال الإعلام الآلي (GPO)و التي تعتبر كذلك من مقومات الحوكمة وهذا في المنشآت خاصة الصناعية .

مقترحات الدراسات المستقبلية :

- **تفعيل دور وظيفة التدقيق لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المنشآت الصناعية الجزائرية .**
- **كيفيات التحكم في تكاليف آليات تطبيق مبادئ الحوكمة .**
- **حدود تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية في المنشآت الصناعية في ظل المنافسة .**

المراجع

المراجع باللغة العربية :

1. مزهود هشام إدارة التكاليف داخل المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطةاطروحة دكتورا .جامعة فرحات عباس سطيف 2018
2. الارضي،محمد محمد وداد ، مؤشر الشفافية كمدخل لدعم شفافية التقارير المالية ورفع مستوى حماية المساهمين بسوق المال المصري.،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.2021.
3. بتول محمد نوري ،علي خلف سلمانةمنى الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة ،مجلة الإقتصاد و التنية البشرية ،2011.
4. باديس بوغرة ،بن عمورة سمية .تجارب دولية في حوكمة الشاركات ،مجلة نماء للاقتصاد و التجارة . العدد.2.2019.
5. بن زعمة سليمة، التدقيق الخارجي كآلية خارجية لحوكمة الشاركات في دعم جودة مخرجات المحاسبة للمؤسسات الاقتصادي .اخرون مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية2018.
6. الحمد . عبد العظيم بن محسن .حوكمة الشاركات صنعاء اليمن : دار الكتب الوطنية. 2020.
7. مسعد،يحي محمد ،دور اليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي و الاداري ..،مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية الاسكندرية.2014
8. الرجب عبد الحكيم .،محمد تيسير ،مبادئ محاسبة التكاليف ،دار وائل للنشر ،الكويت ،.2010.
9. زويلف،إنعام محسن حسن .دور التحليل الاستراتيجي لأبعاد بيئة التحكم المؤسسي في استمرارية المنظمة وتجنب الأزمات المالية .غزة،جامعة الاسراء،فلسطين.2006 .
10. الشعيبي،عزمي .التزام شركات المساهمة العامة بمبادئ الحوكمة الواقع و اليات التعزيزالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة فرحات عباس سطيف 2021.
11. صلاح بسيوني،عيدفليع،عبد المنعم سعيد يحيضو .محاسبة التكاليف .الطبعة الاولى .القاهرة : دار الموسوعة و النشر ، 2016 .
12. نجوى عبد .الصمد،حكيمة بوسلمة، تجارب الدول في إرساء مبادئ الحو كمة للحد من الفساد المالي والإداري .المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية .2018.
13. عباسعبد الناصر ،علك حافظ ،حسين وليد حسين .*التحسين المستمر كمسار لادارة وظائف المنظمة* . الاردن : دار غداء للنشر و التوزيع 2013 .
14. فاطةمانع .إدارة الانتاج والعمليات .*إدارة الانتاج والعمليات*.2021 .
15. كينيث كيم ،جوننوفسنجر دريك ،كوهر .*حوكمة الشركة –الاطراف الراصدة ،و المشاركة* .المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنشر.2010 .
16. اللفلسطين : اتلاف من اجل النزاهة و المساءلة امان .2021 .
17. محمد ،حسني عبد الرحمان، .*محاسبة التكاليف في المنشات المتخصصة* .الطبعة الأولى .القاهرة : موسوعة للنشر و التوزيع،2020. .

18.مخفي امين ،فداوي امينة .حوكمة المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامةملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 26- 25نوفمبر 2013.

19.مقابلة رئيس مصلحة المشتريات ،مؤسسة اورسيم بوادي ارهيو .2022 10 02 .

20.ممدوح،شلبي ،ريهام .حوكمة الشركات .دار اليازوري العلمية،دار اليازوري العلمية..2023 .

21.وليام،اندرو .*قيادة نخفيض التكلفة*،المملكة العربية السعودية ،مكتبة الشقري.2014 .

22.عدنان تايه النعيمي ، ارشد فؤاد التميمي ،كتاب الإدارة المالية المتقدمة ،دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع،الاردن،2009

23.محمدالطاهرعامري ،مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية و المالية ،المجلد (08) العدد (02) 2024.

24.محمد صالح الحناوي ،الإدارة المالية ،الاسكندارية :الدار الجامعية ،2003.

25.الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 06 بتاريخ 28-07-2022.

26.جاسم، حسين علي حسن. مذكر ماجستير تحت عنوان أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة و دورها في تعظيم قيمة المنشاة. جامعة النيلين: جامعة النيلين ، 2017.

27.عدنان تايه النعيمي،عبد العزيز براك المعاضيدي،اسالم بسام أبو جعفر،. تأثير تكنولوجيا الإنتاج المستخدم في القيمة السوقية للمنشأة. مجلة أكاديمية شمال أوروبا 2019.

28.حسين محمود محمد عبد الرحيم،تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الإختياري عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية وقيمة الشركة ، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية 2020.

29.عزت، محمد ايمن. الإدارة التمويلية في الشاركات. الرياض: مكتبة العبيكان 2004.

30.عصمت، محمد بن حمو. طرق و محددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة. تلمسان: جامعة بلقاليد2015.

31.محسن، عقيل علوان..2021 02 25 .uomus.edu.iq .

32.الشلفان عادل بن أحمد،. دورالحوكمة والشفافية في الحد من الفساد الإداري. المجلة العربية للإدارة. 2021..

33.صمود سيد احمد،. دور حوكمة الشاركات في تطبيق مبدا الافصاح و الشفافية اتجاه المساهمين ، مجلة الدراسات الحقوقية،العدد 02 /2020.

34.، لحمر خالد و صمود سيج احمد. مجلة الدراسات الحقوقية ، العدد 02. 2020 .

35.اسماء، معيفي. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال 2021..

36.الارضي، محمد محمد وداد. مؤشر الشفافية كمدخل لدعم شفافية التقارير المالية . المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2021

37.الرئيس الجزائري يجمد عمل لجنة وزارية تطارد رجال الاعمال بالغرمات المالية جريدة القدس العربي 2023.

38.المساءلة وحوكمة القطاع العامhttps://www.aleqt.com/2019/11/06/article_1707516

39. النجار، محمد احمد محمد. ماجيستار. قياس مدى تحقق الشفافية و الافصاح في التقارير المالية المنشورة للبنوك الوطنية الفلسطينية في بورصة فلسطين 2. فلسطين ، جامهة القدس، 2017.
40. حمداوي وئام. تطبيق حوكمت الشركات. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية . 2017.
41. دور لوحة القيادة في تحقيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصاديةمجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال2021.
42. سعادصلاح. الافصاح و الشفافية في اطار حوكمة الشاركات و اثره في تحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية. مجلة دراسات اقتصادية ،جامعة زيان عاشور بالجلفة –العدد 2 /2012.
43. سليمان، محمد مصطفى. حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين . الإسكندرية مصر : الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.
44. سليمان، محمد مصطفى. حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين . مذكرة دكتورا، 2008.:
45. سمالالي، حضية. تأثيرالتسيير الاستراتيجي للمواردالبشرية وتنميةالكفاءات على الميزة التنافسية . مذكرة : جامعة الجزائر، 2004..
46. علي، مناد. دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي ، شهادة لنيل شهادة الدكتوراء تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم 1 التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد 2014.
47. عمار، بلعادي. دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح. الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة – واقع ،رهانات وآفاق. ام البواقي الجزائر،.2010.
48. كماسيالياس بن ساسي ، الصغير خير،–اليات الحوكمة و دورها في الحد من التاثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات . آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة.2014.
49. كموش، عبد المجيد. واقع ممارسات الحكومة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر . مجلة التكامل الاقتصادي .2019.
50. للتنمية، البنك الايفريقي. مشروع اصلاحات الخاص بحوكمة الشاركات العمومية و مشاركة مؤسسات الدولة في الجزائر . تقرير البنك الايفريقي للتنمية ، 06-04-2023..
51. تقرير البنك الايفريقي. وضعية اصلاحات حوكمة الشاركات قي بعض الدول الافريقية. ساحل العاج: البنك الايفريقي للتنمية، 2011..
52. محمد، الهادي ضيف الله. اسس و قواعد الافصاح المحاسبي في القوائم المالية ،وفق معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية. الجزائر: مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية جامعة الوادي. 2013..
53. محمد، جلاب. مذكرة دكتورحوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية 2018.
54. مريم زغلامي ، خلوفي سفيان . شريط كمال .. تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الراشد ،دراسة حالة شركة ان سي اي.» مجلة التنظيم و العمل. ،العدد 04،2022.
55. عبد الحكيم حذاقة، مقال بموقع الجزيرة 30-04-2024 ،www.aljazeera.net

المراجع باللغات الاجنبية :

1. .riadhkraiem.com/administrative-topics/total-quality-management/quality-cost. https://riadhkraiem.com/administrative-topics/total-quality-management/quality-cost29 Mai2023
2. . McKaskill Melbourne: Breakthrough Publications 2010
3. Jacque Renard. Theorie et pratique de L'AUDIT INTERNET. 9 edition. paris france : eyrolles33-2016
4. RAHMA TOUMI. «GOUVERNANCE EN ALGERIE ENTRE NECESSITE ET CHOIX .» ETUDES ECONOMIQUE ، 2023.
5. KEVIN KEASEY، STEVE THOMPSON et MICHAEL WRIGHT. CORPORATE GOVERNANCE. ENGLAND : John Wiley et Sons Ltd، 2005.
6. AbdelhalimBenyellès. «LE ROLE DE L' INFORMATISATION .» le soir d algerie01-03-2023.
7. ATTAR Abdelilah EL. L'Évaluation de la Valeur de l'Entreprise par l'Approche Basée Sur le Triptyque Coût-Qualité-Tempsl. L'Évaluation de la Valeur de l'Entreprise par l'Approche Basée Sur le Triptyque Coût-Qualité-Temps January 2014 8: Université Mohamed Premier Oujda، Maroc، 2014
8. Bernard Esnault، Roger Dinasquet. Comptabilité financière. france: Presses Universitaires de France، 2008.
9. CLAUDE، BAPTISTE.JAUANE. EVALUATION D'ENTREPRISE . france: 4 EME EDITION /EYROLLES EDITION DORGANISATION ، 2003
10. ec.europa.eu/governance. [En ligne] 13 03 2023. [Citation : 4 13 2023.].
11. jacquesgrisegouvernance.com. [En ligne] 03 05 2012. [Citation : 06 05 2023.] jacquesgrisegouvernance.com.

12.aps.dz/ar/economie/2024.03.20

12.manuel de gouvernance de PME socite financiere international 2019 . NW Washington Pennsylvania 2021.

13.OECD. 05 02 2023. WWW.OECD.ORG (accès le 02 05 2023).

14.Olivier Meier، Guillaume Schier. Fusions acquisitions Stratégie – Finance – Management. paris .france : Dunod 2003،.

15.Safia، Mellah. Tableau de bord.outil de gouvernance d entreprise (Cas desL EPE SONALGAZ Mostaguanem). Mellah Safia Tableau de bord.outil de gouvernance d entreprise (Cas desL EPE SONALGAZ Mostaguanem)، pour l'obtention du doctorat LMD . 2021.

16.almohasb1.com/2010/03/cost-terms.html . [En ligne] 10 09 2022.

17.annajah.net article-31196.16 08 2021.

18.bdc.ca/fr/articles-outils/operations/efficacite-operationnelle/sous-traitance-avantages-inconvenients. [En ligne] 09 10 2022.

الملاحق

```
 GET
  FILE='E:\_\apres correction\HYDROU1.sav'.
DATASET NAME Ensemble_de_données1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=QA11 QA12 QA13 QA14 QA15 QA16 QA17 QA18 QA21 QA22 QA23 QA24 QA25 QA26 QA27 QA28
MAX1 MAX2 MAX3 MAX4 MAX5 MAX6 MAX7 MAX8 MAX9 MAX10
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Ensemble_de_données1] E:_\apres correction\HYDROU1.sav

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,967	58

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=QA11 QA12 QA13 QA14 QA15 QA16 QA17 QA18
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Ensemble_de_données1] E:_\apres correction\HYDROU1.sav

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,796	8

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=QA21 QA22 QA23 QA24 QA25 QA26 QA27 QA28
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

```
[Ensemble_de_données1] E:\_\apres correction\HYDROU1.sav
```

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,912	8

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=QA31 QA32 QA33 QA34 QA35 QA36 QA37 QA38
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Ensemble_de_données1] E:_\apres correction\HYDROU1.sav

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,915	8

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=QA41 QA42 QA43 QA44 QA45 QA46 QA47 QA48
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Fiabilité

[Ensemble_de_données1] E:_\apres correction\HYDROU1.sav

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	50	100,0
	Exclus[a]	0	,0
	Total	50	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,878	8

```
FREQUENCIES VARIABLES=SEXE AGE ETATCIVILE NIVEAUSCOLAIRE QUALITETRAVAIL RELATIONAVECSOCIETE
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Effectifs

[Ensemble_de_données1] E:_\apres correction\HYDROU1.sav

Statistiques

		SEXE	AGE	ETATCIVILE	NIVEAUSCOLAIRE	QUALITETRAVAIL
N	Valide	50	50	50	50	50
	Manquante	0	0	0	0	0

Statistiques

		RELATIONAVECSOCIETE	EXPERIENCE
N	Valide	50	50
	Manquante	0	0

Tableau de fréquences

SEXE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	MAS	39	78,0	78,0	78,0
	FEM	11	22,0	22,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

AGE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	MOINS 30	6	12,0	12,0	12,0
	31-40	17	34,0	34,0	46,0
	41-50	19	38,0	38,0	84,0
	PLUS 50	8	16,0	16,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

ETATCIVILE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	????	13	26,0	26,0	26,0
	?????	32	64,0	64,0	90,0
	????	4	8,0	8,0	98,0
	????	1	2,0	2,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

NIVEAUSCOLAIRE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	???????	8	16,0	16,0	16,0
	?????	27	54,0	54,0	70,0
	?????	11	22,0	22,0	92,0
	?????	4	8,0	8,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

QUALITETRAVAIL

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	CDD	13	26,0	26,0	100,0
	CDI	37	74,0	74,0	74,0
	Total	50	100,0	100,0	

RELATIONAVECSOCIETE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	?????	2	4,0	4,0	4,0
	????	14	28,0	28,0	32,0
	????	31	62,0	62,0	94,0
	?????	3	6,0	6,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

EXPERIENCE

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	6-10	10	20,0	20,0	30,0
	11-15	10	20,0	20,0	50,0
	16-20	9	18,0	18,0	68,0
	21-25	8	16,0	16,0	84,0
	26-30	4	8,0	8,0	92,0
	31-35	4	8,0	8,0	100,0
	MOINS DE 5	5	10,0	10,0	10,0
	Total	50	100,0	100,0	

```
FREQUENCIES VARIABLES=QA11 QA12 QA13 QA14 QA15 QA16 QA17 QA18
  /STATISTICS=STDDEV MEAN
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Effectifs

[Ensemble_de_données1] E:_\apres correction\HYDROU1.sav

Statistiques

		QA11	QA12	QA13	QA14	QA15	QA16	QA17
N	Valide	50	50	50	50	50	50	50
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,9000	4,0200	4,1200	4,3000	3,9000	4,1800	4,3400
Ecart-type		,95298	,76904	,79898	,58029	,93131	,82536	,55733

Statistiques

		QA18
N	Valide	50
	Manquante	0
Moyenne		4,2200
Ecart-type		,81541

Tableau de fréquences

QA11

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Je suis pas d'accord	5	10,0	10,0	10,0
	neutre	10	20,0	20,0	30,0
	Je suis d'accord	20	40,0	40,0	70,0
	Fortement d'accord	15	30,0	30,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

QA12

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Je suis pas d'accord	1	2,0	2,0	2,0
	neutre	11	22,0	22,0	24,0
	Je suis d'accord	24	48,0	48,0	72,0
	Fortement d'accord	14	28,0	28,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

QA13

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Je suis pas d'accord	3	6,0	6,0	6,0
	neutre	4	8,0	8,0	14,0
	Je suis d'accord	27	54,0	54,0	68,0
	Fortement d'accord	16	32,0	32,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

QA14

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	3	6,0	6,0	6,0
	Je suis d'accord	29	58,0	58,0	64,0
	Fortement d'accord	18	36,0	36,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

QA15

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Je suis pas d'accord	6	12,0	12,0	12,0
	neutre	6	12,0	12,0	24,0
	Je suis d'accord	25	50,0	50,0	74,0
	Fortement d'accord	13	26,0	26,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

QA16

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Fortement en désaccord	1	2,0	2,0	2,0
	neutre	7	14,0	14,0	16,0
	Je suis d'accord	23	46,0	46,0	62,0
	Fortement d'accord	19	38,0	38,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

QA17

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	neutre	2	4,0	4,0	4,0
	Je suis d'accord	29	58,0	58,0	62,0
	Fortement d'accord	19	38,0	38,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

QA18

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	Je suis pas d'accord	3	6,0	6,0	6,0
	neutre	3	6,0	6,0	12,0
	Je suis d'accord	24	48,0	48,0	60,0
	Fortement d'accord	20	40,0	40,0	100,0
	Total	50	100,0	100,0	

```
REGRESSION
 /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
 /MISSING LISTWISE
```

```
/STATISTICS COEFF OUTS CI(95) R ANOVA COLLIN TOL CHANGE
/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
/NOORIGIN
/DEPENDENT Y
/METHOD=ENTER Q1
/RESIDUALS HISTOGRAM(ZRESID) NORMPROB(ZRESID)
/SAVE MAHAL COOK.
```

Régression

[Ensemble_de_données1] E:_\apres correction\HYDROU1.sav

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
Y	4,1100	,61453	50
Q1	4,1225	,50727	50

Corrélations

		Y	Q1
Corrélation de Pearson	Y	1,000	,519
	Q1	,519	1,000
Sig. (unilatérale)	Y	.	,000
	Q1	,000	.
N	Y	50	50
	Q1	50	50

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	Q1[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : Y

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques	
					Variation de R-deux	Variation de F
1	,519[a]	,269	,254	,53077	,269	17,686

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	Changement dans les statistiques		
	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F
1	1	48	,000

a. Valeurs prédites : (constantes), Q1

b. Variable dépendante : Y

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	4,983	1	4,983	17,686	,000[b]
	Résidu	13,522	48	,282		
	Total	18,505	49			

a. Variable dépendante : Y

b. Valeurs prédites : (constantes), Q1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1,519	,621		2,446	,018
	Q1	,629	,149	,519	4,206	,000

Coefficients[a]

Modèle		95,0% % intervalles de confiance pour B		Statistiques de colinéarité	
		Borne inférieure	Limite supérieure	Tolérance	VIF
1	(Constante)	,270	2,767		
	Q1	,328	,929	1,000	1,000

a. Variable dépendante : Y

Diagnostics de colinéarité[a]

Modèle	Dimension	Valeur propre	Index de conditionnement	Proportions de la variance	
				(Constante)	Q1
1	1	1,993	1,000	,00	,00
	2	,007	16,479	1,00	1,00

a. Variable dépendante : Y

Statistiques des résidus[a]

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type	N
Prévision	3,4044	4,6616	4,1100	,31888	50
Erreur Prévision	-2,213	1,730	,000	1,000	50
Erreur standard de la prévision	,075	,184	,102	,030	50
Prévision corrigée	3,4595	4,7200	4,1088	,31836	50
Résidu	-1,03299	1,35989	,00000	,52533	50
Erreur Résidu	-1,946	2,562	,000	,990	50
Stud. Résidu	-1,967	2,649	,001	1,009	50
Résidu supprimé	-1,05536	1,45336	,00116	,54663	50
Stud. Résidu supprimé	-2,030	2,836	,003	1,032	50
Mahal. Distance	,000	4,897	,980	1,234	50
Distance de Cook	,000	,241	,020	,036	50
Bras de levier centré	,000	,100	,020	,025	50

a. Variable dépendante : Y

Diagrammes

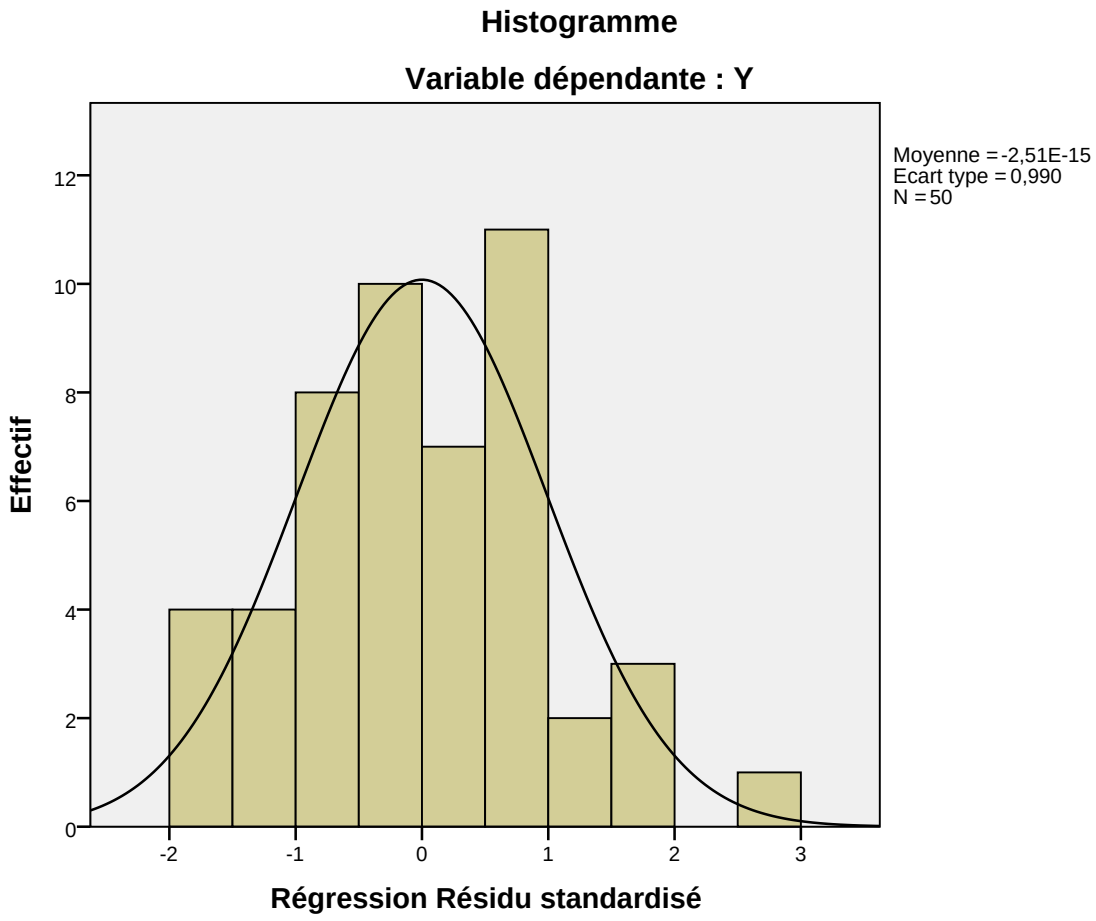

Diagramme gaussien P-P de régression de Résidu standardisé

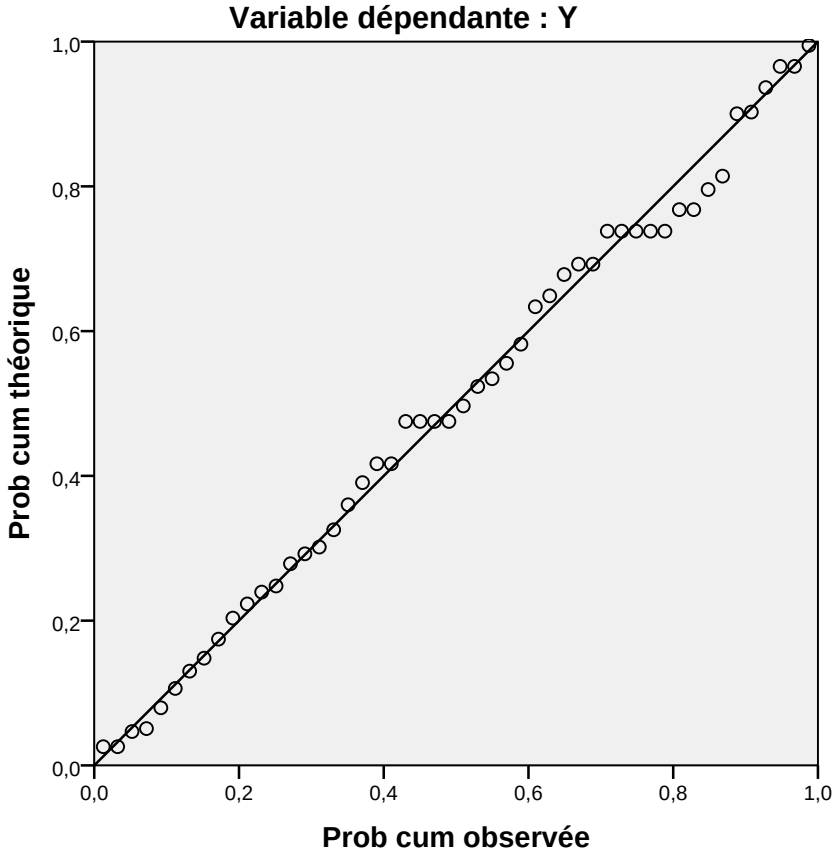


```
 DATASET ACTIVATE Ensemble_de_données2.
DATASET CLOSE Ensemble_de_données1.
```

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة احمد زبانة –غليزان–

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

استبيان بحث

الأخ الفاضل.....، و الأخت الفاضلة.....،

بعد السلام

لنا الشرف أن نضع بيت أبديكم هذا الاستبيان الذي خصص لجمع المعلومات اللازمة لدراسة اثر تطبيق مبادئ الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة –دراسة حالة بعض المنشآت الاقتصادية من ولاية غليزان و ذلك لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتورا في علوم التسيير .

وبما أن تطبيق مبادئ الحوكمة يعتبر مسعى تسعى إليها كل المنشآت الاقتصادية العامة أو الخاصة من اجل خلق و تعظيم ثروة جميع أطرافها المباشرين و الغير مباشرين أي أصحاب المصالح ،نتفضل بهذا الاستبيان راجينا منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة و يظهر هذا من خلال صحة النتائج التي ترتكز على دقة إجابتكم .

لذا المطلوب منكم مشاركتكم من خلال إعطاء أهمية لهذا الاستبيان.

كما نعلمكم أن جميع إجابتكم تخدم سوى أغراض البحث العلمي دون الخروج عن نطاقه .

مع تحياتي لكم

ملاحظة :قبل التطرق الى الجزء الثاني نتفضل بتقديم تعريف بسيط حول الكلمات المفتاحية لهذا البحث

1-الحوكمة هي :

أن حوكمة المنشآت باختلاف حجمها و نشاطها عبارة عن مجموعة من الأسس والمبادئ والممارسات الإدارية والمالية والتنظيمية التي تهدف إلى تعظيم قيمتها و هذا باستخدام العدالة في تقسيم ثروة الشركة على جميع أصحاب المصالح الذين لهم

علاقة مع المنشاة من عمال (أجور و منح)،إطارات(منح و أجور)، مساهمين(أرباح) ،زبائن(منتوجات وخدمات) و موردين(حقوقهم) . . . . . .الخ و بشفافية من خلال الإفصاح الحقيقي للمعلومات الإدارية و التنظيمية و كذا المالية .

2-<u>مبادئ الحوكمة</u> :

اعتمدنا على المبادئ التي تطرقت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و سنتطرق إليها في القسم الثاني من الاستبيان من خلال أبعاد المحاور الست.

ملاحظة : مبادئ الحوكمة ستة (6) و هي

1. مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات
2. مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.
3. مبدأ الإفصاح و الشفافية.
4. مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة.
5. مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين .
6. مبدأ حقوق المساهمين

الجزء الأول : معلومات العامة :

الرجاء وضع إشارة (X) في الخانة عند اختيار الاجابة

1. الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر (السنة) اقل من 30 ☐ من 31 إلى 40 ☐ من 41 إلى 50 ☐ أكثر من 50 ☐

3. الحالة العائلية أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4. المستوى الدراسي بدون ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

5. نوع عقد العمل دائم ☐ محدود المدة ☐

6. طبيعة العلاقة مع المنشاة مسؤول ☐ إطار ☐ عامل ☐ مساهم ☐

7. الخبرة المهنية (السنة) شهر الى 5 ☐ 6الى 10 ☐ 11الى 15 ☐ 16الى 20 ☐ 21الى 25 ☐ 26الى 30 ☐ 31الى 35 ☐

.الجزء الثاني :

فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بمبادئ الحوكمة , يرجى التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية

	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافقب شدة
الرقم	**المحور الأول : يؤثر تطبيق مبدأ ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات على تعظيم قيمة المنشاة**					
1	إن اللوائح التي تشهرها المنشاة داخل المنشاة بالنسبة لمتعاملها يعكس رغبتها في إتباع مبادئ الحوكمة					
2	إن تحبين لوائح الحوكمة مقارنة باحتياجات و متطلبات أصحاب المصالح المنشاة دليل على التزاماتها في تطبيق مبادئ الحوكمة					
3	إن اجتماع إدارة مجلس الإدارة بصفة دورية دليل على بحث المنشاة إلى ضمان مبدأ تفعيل دور الحوكمة في تحقيق غاية المنشاة					
4	الحوكمة هو نظام فعال في مراقبة العمليات التشغيلية و التمويلية للمنشاة					
5	هناك استقلالية الإدارة في تفعيل مبادئ الحوكمة					
6	تسعى المنشاة في تطبيق مبادئ الحوكمة إلى زيادة الإرباح و تعظيم النمو					
7	المنشاة تسعى من خلال مبادئ الحوكمة إلى خلق علاقة جيدة مع الزبائن					
8	يرى العامل داخل المنشاة نظاما يضمن حقوقه القانونية و الاجتماعية جراء تطبيق الحوكمة					
الرقم	**المحور الثاني : يؤثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة ، على تعظيم قيمة المنشاة .**	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لا أوافقب شدة
1	ان مجلس الإدارة له الحق في تشكيل اللجان التي تكون لها الحقوق في تسيير المنشأة					
2	يراقب مجلس الإدارة نظام تسيير المنشأة					
3	يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق القوانين و التعليمات الصادرة في الاجتماعات الدورية للحفاظ على أهداف					

	أصحاب المصالح					
4	يستلزم نظام المكافأة داخل المنشأة موافقة مجلس الإدارة					
5	إن قرارات مجلس الإدارة الدورية صائبة لتعظيم قيمة المنشأة					
6	تتميز قرارات مجلس الإدارة الدورية بالمرونة مع المتغيرات الداخلية والخارجية إلى تؤثر على سيروة المنشاة					
7	يساير مجلس الإدارة متطلبات و احتياجات أصحاب مصالح المنشاة					
8	يسعى مجلس الإدارة من خلال قراراته إلى مبدأ تفادي تعارض المصالح					
الرقم	المحور الثالث: يؤثر تطبيق مبدأ الإفصاح و الشفافية ، على تعظيم قيمة المنشاة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تقوم المؤسسة بالكشف و الإفصاح عن المعلومات و التقارير المالية السنوية وفقا للنظام المالي المعتمد به					
2	تعلم المؤسسة كافة اعوانها باهدافها التشغيلية و المالية					
3	تمتاز معلومات المنشاة المنشورة بالمصداقية و الوضوح					
4	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن الكمية المنتجة و المباعة دوريا					
5	إن علاقة إدارة المؤسسة مع المدققين الداخليين و الخارجين علاقة ذات ثقة					
6	تعامل المؤسسة مع الهيئات المالية من بنوك و مديريات الضرائب مبنية على دقة و وضوح المعلومة المالية و المحاسبية					
7	وجود نظام معلوماتي الي للشركة يشمل جميع المعلومات والتي تخص الجانب المالي و المحاسبي					
8	يمتاز النظام الآلي المالي و المحاسبي بشفافية و مصداقية المعلومة					
الرقم	المحور الرابع : يؤثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة على تعظيم قيمتها .	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تظهر علاقة والتعاملات التنظيمية و القانونية للمنشاة مع أصحاب المصالح احترام لقرارات مجلس الإدارة والتي تلزمها بتطبيق مبادئها					
2	يتحصل أصحاب المصالح وفي الوقت المناسب على المعلومات باختلاف علاقاتهم مع المنشاة بالقدر الكافي للقيام بأدوارهم.					
3	إن التكوين مبدأ أساسي للمنشاة اتجاه عمالها					
4	يهدف العامل إلى تفعيل دوره في مساير التطورات الحديثة المنشاة					
5	يرى العامل أو الإداري تطبيق مبادئ الحوكمة قيمة إضافية للمنشاة					
6	ان العامل استطاع تحقيق أهدافها في المنشاة					
7	هناك تضامن و توافق ما بين ا أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المؤسسة					
8	تسعى سياسة المنشاة مع متعاملها الاقتصاديين بالالتزام بمعالجة آليات الوفاء بالديون وتنفيذ حقوق الدائنين					
الرقم	المحور الخامس : يؤثر تطبيق مبدأ المعادلة المتكافئة للمساهمين على تعظيم قيمة المنشاة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يمتلك مالك السهم الواحد الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك الف سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية					
2	يحصل حملة الأسهم على كافة المعلومات المتعلقة بأداء المنشاة دون تميز					
3	ان نظرة المساهم مهما كانت نسبة مشاركته نظرة اندماج في قرارات تسيير المؤسسة					
4	يسمح النظام القانوني للمنشاة حماية لحملة الأسهم مهما كانت نسبة مساهمتها الى رفع دعاوي قضائية والمطالبة بتعويضات اذا ظهر أي انتهاك لحقوقهم					

5	يحصل كافة المساهمون على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك						
6	يمتلك المساهمون الذين لهم نفس الفئة من الأسهم معاملات متكافئة						
7	يتحصل المساهم مهما كانت نسبة أسهمه في المنشاة على جميع مخرجات مجلس الإدارة بصفة دورية						
8	تربط علاقة المساهم مع المنشاة علاقة ثقة						
الرقم	المحور السادس : يؤثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على تعظيم قيمة المنشاة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	إن المساهم له الحق في المشاركة أثناء تصويت أعضاء مجلس الإدارة					
2	إن المساهم له الحق في مسائلة قرارات مجلس الإدارة					
3	إن المساهم له نظرة شاملة على النظام التشغيلي و المالي للمؤسسة					
4	يحق للمساهم في انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.					
5	يحق للمساهم المشاركة والحصول على حصص من أرباح المؤسسة					
6	يحصل المساهم على معلومات كافية حول أي قرار استراتيجي او تكتيكي يتخذ لصالح للمنشاة					
7	يلزم المساهم أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين بالإجابة على جميع المبهمات و التساؤلات من خلال مخرجات التقارير المالية و المحاسبية للمنشاة					
8	يرى المساهم حقوقها محفوظة في المنشاة من خلال تطبيقها لقرارات مجلس الإدارة					
الرقم	تعظيم قيمة المنشاة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تعظيم قيمة المنشاة أهم مبدأ يسعى إليه العمال و المساهمين و أصحاب المصالح					
2	تطبيق قرارات مجلس الإدارة وجه نظام التسيير داخل المنشاة نحو تعظيم قيمتها.					
3	إن مبدأ تطبيق قرارات مجلس الإدارة من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح في حوكمة المنشاة اثر على تعظيم قيمة المنشاة					
4	إن ضمان حقوق المساهمين من خلال قرارات مجلس الإدارة احد الركائز الأساسية في تعظيم قيمة المنشاة					
5	إن الالتزام بنظام المحاسبي المالي احد مقومات الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة					
6	إن شروط مناخ العمل احد الالتزامات الحوكمة في تعظيم قيمة المنشاة					
7	تحديد المسؤوليات الصادر عن مجلس الإدارة اثر على أصحاب المصالح في تعظيم قيمة المنشاة					
8	علامة منتوج المؤسسة ذات سمعة في السوق					
9	تعظيم قيمة المنشاة ظاهر من خلال الاستخدام الجيد للمؤشرات المالية و المحاسبية					
10	يجدون أصحاب المصالح الثقة في التعامل مع المؤسسة					